

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي



جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان -  
المركز الجامعي – مغذية -  
قسم العلوم الاقتصادية  
مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر  
تخصص اقتصاد نقدي ومالي



## أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر (1990-2014)

تحت إشراف الدكتور:

د. داودي محمد

من إعداد الطالبة:

زغدلو فريدة

### لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر - ب	د. وافي الميلود
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ مساعدة - أ	د. داودي محمد
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ مساعد - أ	د. بن عزة محمد أمين

السنة الجامعية:

2016/2015







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وقال رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي

أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحاً ترضاه

وأدخلني برحمتك في عبادك

الصالحين"

سورة النمل - الآية 10-



# الإهداء:

ربي أسقي أمي وأبي الفرح دون اكتفاء فاني أحبهما فلا تريني فيهما بأسا يبكييني، اللهم اجعل أمي وأبي ممن تقول لهم النار "أعبروا فإن نوركم أطفأ ناري وتقول لهم الجنة أدخلوا فقد اشتقت إليكم قبل أن أراكم".

إلى من أوصى بها الهادي ثلاثا وجعلت الجنة تحت قدميها، إلى بسمه العمر ونبع الحنان، إلى أمي الحبيبة، أمدتها الله بالصحة والعافية وأطال في عمرها.

إلى من تعب لأرتاح وضحي لأعلوا، إلى سندي في الحياة أبي الغالي، أمدته الله بالصحة والعافية وأطال في عمره.

الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود والمعادلة التي ترسم منحى حياتي :إخوتي وأخواتي؛

إلى الأهل والأقارب؛

إلى الذين تشاركت معهم درب العلم زميلاتتي؛

إلى كل طالب علم؛

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي؛

إلى كل الذي عرفناهم من قريب أو بعيد؛

إلى من فتح هذه الوريقات وتصفحها من بعدي؛

أهدي ثمرة عملي المتواضع.

فريدة.



## شكر و عرفان:

الشكر والحمد لله الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل.

لم يشكر الله من لم يشكر الناس، نتوجه بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف "داودي مُجَدِّ"

على قبوله الإشراف هذه المذكرة وعلى اهتمامه ونصائحه القيمة وتوجيهاته من أجل إنجاز هذا العمل،

كما نتقدم بالشكر و العرفان لكل أستاذتنا بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير الذين

لم يخلوا علينا بتوجيهاتهم ونصائحهم كما نخص بالذكر الأستاذ "كامش مُجَدِّ" على تقديمه يد المساعدة، دون أن أنسى

شكري للأستاذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذه المذكرة. وأخص بالذكر كل أساتذتي الذي تلقيت

عنهم مبادئ البحث العلمي عبر كامل مشوار الدراسة، والخبراء العاملين أجانب ووطنيين المؤلفين للكتب التي

اعتمدتها كمراجع لإنجاز هذه الدراسة فقد كان لي الحظ أن أطلع على عصارة فكرهم ونتائج طول تجربتهم.

وفي الأخير لا ننسى أن نتقدم بكل أسمى معاني الاحترام والتقدير إلى كل من قدم يد المساعدة في هذا العمل من قريب أو بعيد.

والحمد لله من قبل ومن بعد.

فہرس



# الفهرس

## فهرس المحتويات:

إهداء

شكر وتقدير

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال البيانية

01.....	المقدمة العامة.
16.....	الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الإقتصادي.
17.....	تمهيد الفصل.
18.....	المبحث الأول: مفاهيم ونظريات حول النمو الإقتصادي.
18.....	المطلب الأول: النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية والفرق بينهما.
26.....	المطلب الثاني: قياس النمو الإقتصادي وأنواعه.
28.....	المطلب الثالث: مقاييس النمو الإقتصادي.
30.....	المطلب الرابع: العوامل المحددة للنمو الإقتصادي.
32.....	المبحث الثاني: النظريات الكلاسيكية في النمو الإقتصادي.
33.....	المطلب الأول: نظرية Adam smith في النمو الإقتصادي.
35.....	المطلب الثاني: نظرية David Ricardo في النمو الإقتصادي.

## الفهرس

- 36.....المطلب الثالث: نظرية Robert Malthus في النمو الإقتصادي
- 37.....المطلب الرابع: نظرية Karl Marx في النمو الإقتصادي
- 41.....المبحث الثالث: النماذج النيوكلاسيكية في النمو الإقتصادي
- 42.....المطلب الأول: Harrod-Domar في النمو الإقتصادي
- 50.....المطلب الثاني: نموذج « Solow-Swan » في النمو الإقتصادي
- 56.....المطلب الثالث: نموذج « Ramsey » في النمو الإقتصادي
- 61.....المبحث الرابع: نماذج النمو الداخلي في النمو الإقتصادي
- 61.....المطلب الأول: نموذج « AK » في النمو الإقتصادي
- 63.....المطلب الثاني: نموذج « Lucas » في النمو الإقتصادي
- 66.....المطلب الثالث: نموذج « Paul Romer » في النمو الإقتصادي
- 71.....المطلب الرابع: نموذج « Robert Barro » في النمو الإقتصادي
- 75.....خلاصة الفصل الأول
- 76.....الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
- 77.....تمهيد الفصل الثاني
- 78.....المبحث الأول: عموميات عن الاستثمار الأجنبي المباشر
- 80.....المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر
- 87.....المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

## الفهرس

المبحث الثاني: أشكال ومحددات ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	92
المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....	92
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	100
المطلب الثالث: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.....	105
المطلب الرابع: التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.....	109
المبحث الثالث: المناخ الاستثماري ومؤشرات قياسه.....	117
المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري وأهميته.....	117
المطلب الثاني: وسائل تهيئة المناخ الاستثماري.....	121
المطلب الثالث: مقومات المناخ الاستثمار.....	123
المطلب الرابع: مؤشرات قياس المناخ الاستثماري.....	130
المبحث الرابع: سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....	135
المطلب الأول: ماهية سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....	135
المطلب الثاني: آليات تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.....	137
المطلب الثالث: سياسية وأشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.....	140
المطلب الرابع: مؤشرات قياس سياسات الاستثمار كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر.....	147
خلاصة الفصل.....	153



## الفهرس

– الفصل الثالث: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر 1990 –	
2014م.....	154
تمهيد الفصل الثالث.....	155
المبحث الأول: الوضع الاقتصادي في الجزائر.....	156
المطلب الأول: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر.....	162
المطلب الثاني: مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.....	166
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي في الجزائر.....	170
المطلب الأول: قوانين الاستثمار في الجزائر.....	170
المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة ضمن قانون الاستثمار الجزائري.....	176
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر.....	181
المطلب الرابع: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	186
المبحث الثالث: تقييم سياسات الإستثمار في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.....	191
المطلب الأول: مؤشرات تقييم جاذبية لاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	191
المطلب الثاني: الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحسين سياستها الاستثمارية.....	197
المطلب الثالث: التوصيات والسياسات المتعلقة بسياسات الاستثمار.....	200
المطلب الرابع: عوائق وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	202
خلاصة الفصل الثالث.....	210
الخاتمة.....	211

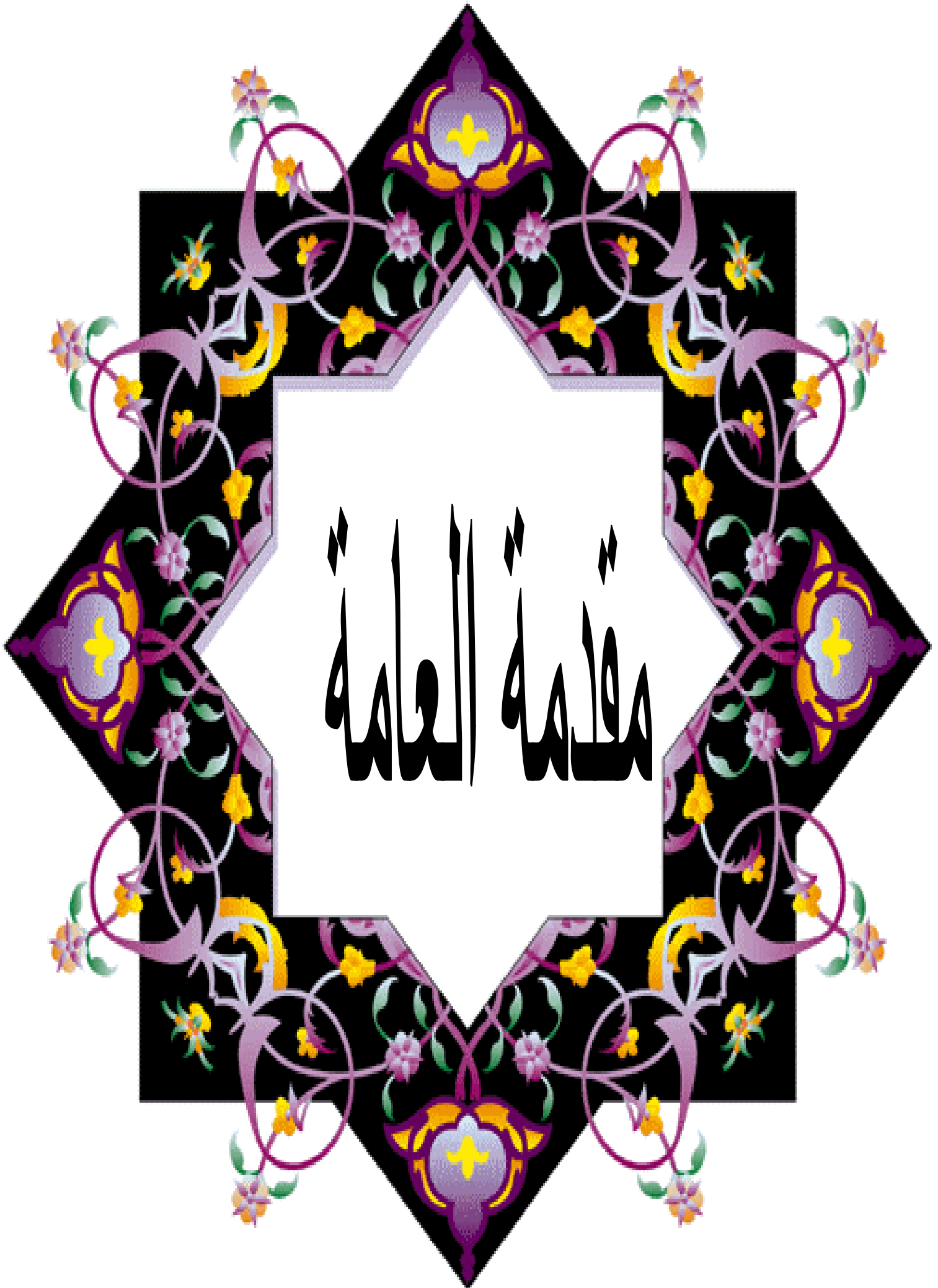
قائمة الأشكال البيانية:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	التمثيل البياني لنموذج « Solow-Swan » في النمو الاقتصادي	56
02	أثر معدل الضريبة على معدل النمو	73
03	معدل النمو الإقتصادي في الجزائر 1990 – 2014م	164 – 165
04	نمو تدفقات FDI الوارد الى الجزائر	187
05	وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية 2000 – 2015	192

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
25	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	01
164	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014م	02
166	المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2002 – 2014	03
182	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في الفترة 2001 – 2010 حسب أهم الدول المستثمرة فيها	04
184	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر	05
185	استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر في الجزائر (بالمليون دولار) من يناير 2003 إلى مارس 2014	06
187	نمو تدفقات الاستثمار الوارد إلى الجزائر 2000 – 2013م	07
195	وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطرة القطرية من 2005 – 2012	08
199	عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية الجزائرية في نهاية ماي 2014	09

مَعْلَمَةُ الْعِلْمِ







يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتهما للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد و المجتمع ككل. فالنمو الاقتصادي في الوقت الحالي يعد من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول بأكملها إلى تحقيقه سواء تلك النامية أو المتقدمة، إذ لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية و مستمرة من النمو الاقتصادي، فمتوسط الدخل الحقيقي للفرد من بين أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها، إذ بارتفاعه يعطي دلالة علي تحسن الوضع المعيشي لأفراد ورفاهيتهم، ولهذا فالفوارق الحاصلة ما بين الدول المتقدمة و النامية في مستويات الرفاهية سببها الفجوة الهائلة في مستويات الدخل بين هذه الدول، والتي ترجع بالأساس إلى التدهور الكبير في الأنظمة الإنتاجية وقدم وسائلها و أساليبها، وأيضا إلى النمو السكاني الكبير الذي تعرفه من جهة أخرى، ونظرا لأهمية معرفة وتحديد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، اهتم العديد من الاقتصاديين بدراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري و التطبيقي، وذلك لوصول إلى صياغة وتحديد الدوال ذات المقدرة التفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة في دالة النمو الاقتصادي، نظرا لما شهدته الساحة العالمية الاقتصادية من تحولات غير مسبوقه منذ بداية عقد التسعينيات، تمثلت أساسا في تكريس بواصر العولمة عبر فتح الأسواق وإزالة مختلف القيود، الزيادة السريعة والمضطردة للتجارة الدولية وحجم المبادلات المالية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أضحي من بين أبرز المعالم الكبرى لأداء الاقتصادي العالمي و ابرز مظاهر عولمته، بالإضافة التغيير الهام الذي طرأ علي هيكل عوامل الإنتاج بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أضحت تتميز به الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى مختلف دول العالم، والتي ساهمت في توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

## المقدمة العامة

لقد تعاضم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات وهذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول الضيفة، حيث انه في بداية هذا العقد وفي الظروف العالمية المتحولة والمعروفة باسم العولمة، أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة لاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الأخر الخاص بالقروض الأجنبية اثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عليه، حيث أصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من عجز الوفاء بالتزاماته، وهكذا فانه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراض الدول النامية من العالم الخارجي فان مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل علي جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل احد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاء رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات، ولما له من مردوديات ايجابية على عمليات النمو الاقتصادي حسب الدراسات السابقة.

من هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول علي جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها، ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود التي تقف في طريقهم، والجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والظفر بمزاياه، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدامها العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري به، ورغم عوامل جذبه المتوفرة في الجزائر؛ إلا أن هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبية الاستثمار.

### إشكالية الدراسة:

انطلاقا من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تزايدت الاهتمامات به نظرا لاعتباره دعم أساسي لاقتصاد الذي من شأنه بدفع عجلة النمو الاقتصادي الجزائري وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة كما يلي:

### ❖ ما مدى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

وهو سؤال جوهري يقود إلى مجموعة من الأسئلة الجزئية التي يكون الجواب عنها ضروريا من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة، ومن أهمها ما يلي:

1. ما المقصود بالنمو الاقتصادي ، وما أهم النظريات و النماذج الخاصة به؟
2. ما هو مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، ما هي أشكاله، محدداته؟.
3. ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي؟ .

### فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة و الوصول ل للأهداف المرجوة فكرنا في ما يلي:

- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أشكاله ودوافعه في محاولة الرفع في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بغية خلق الظروف الاقتصادية الملائمة للحصول على أحسن مناخ استثماري لجذب رؤوس الأموال إلى الجزائر

### مبررات اختيار الدراسة:

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، له أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب ما هو ذاتي وما هو موضوعي.

## المقدمة العامة

- ✓ باعتبار الموضوع يتماشى مع التخصص.
- ✓ كون النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر الشغل الشاغل والهدف الأساسي لمختلف الدراسات.

### أهداف الدراسة:

- تتجلى أهداف البحث التي تصبوا إليها من خلال قيامنا بهذه الدراسة في:
- ✓ التعرف على أهم المفاهيم، النظريات والنماذج إضافة إلى العوامل المحددة التي عرفها الفكر الاقتصادي حول النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر.
  - ✓ إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع أداء النمو الاقتصادي.
  - ✓ التعرف على طبيعة العلاقة التي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
  - ✓ عرض أهم الدراسات النظرية و التطبيقية السابقة حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
  - ✓ تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.
  - ✓ محاولة إضافة شيء جديد للدراسات السابقة في هذا الميدان.

### أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إدراك إن حقيقة الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث انه يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة إلى الدولة المضيفة، وما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب لعمالة الوطنية وإكسابها مهارات الإنتاج والتسويق و الإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل ورفع إنتاجية الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحسن الأداء الاقتصادي.

## المقدمة العامة

### حدود الدراسة:

تتكون حدود الدراسة من:

- **الإطار المكاني:** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني.
- **الإطار الزمني:** لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى أربعة وعشرون عاما نظرا لارتفاع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر في فترة التسعينات وخاصة في بداية الألفية الثالثة و صدور قوانين الاستثمار الفعلية خلال هذه الفترة.

### منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة سنستخدم ما يلي:

**المنهج الاستقرائي:** عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية وتصفح المواقع الإلكترونية التي عالجت الموضوع أو جانب منه.

**المنهج التحليلي الوصفي:** في محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة، واختبار مدى صحة الفرضيات، فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي لسرد مختلف التعاريف والمفاهيم حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، النمو الاقتصادي، العلاقة المتبادلة بينهم، وكذلك وصف متغيرات الدراسة خلال الفترة المذكورة.

### مرجعية البحث:

أثناء القيام بهذه الدراسة تم الاعتماد على مراجع من كتب، مذكرات، تقارير، سواء كانت هذه المراجع باللغة العربية أو باللغة الأجنبية. والاستعانة بشبكة الانترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة وبياناتها التي يتعذر إيجادها في المكتبات.



## المقدمة العامة

### صعوبات البحث:

إن الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة في قلة المراجع المتخصصة في الميدان سواء في الجانب النظري وهذا في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، أما في الجانب التطبيقي قد واجهتنا صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية.

### الدراسات السابقة:

حظي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام الكثير من الباحثين الاقتصاديين في الجامعات ومراكز البحث وكذا المؤسسات والهيئات والمنظمات المحلية و الإقليمية و الدولية وكانت الجزائر من بين الدول التي تناولتها هذه الدراسات، خصوصا في الجامعات الجزائرية، وسنقتصر على بعض الدراسات السابقة منها: الدراسات الخاصة بالاقتصاد الوطني والدراسات الخاصة بالاقتصاديات الأخرى.

### أولا: الدراسات الخاصة بالاقتصاد الوطني:

❖ دراسة "كريمة قويدري" بعنوان: "الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر" خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 2008 من خلال هذه الدراسة التي تم فيها محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام أداة التحليل الإحصائي Mini tab v.15، اتضح أن نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، إذا أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة بالاستثمار المحلي، إلا أن تأثيره إيجابي، كما أشارت النتائج للأثر الإيجابي للاستثمار المحلي والواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، مما يدل على أهمية تراكم رأس المال المحلي وأهمية الواردات في الاقتصاد

## المقدمة العامة

الجزائري، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية ومستلزمات الإنتاج.

❖ دراسة "سحنون فاروق" بعنوان: "قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر" خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى 2007. من خلال دراسة موضوع علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي بإدخال المتغيرات الكيفية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي وذلك ببناء نموذج اقتصاد قياسي ليرز تأثير أهم المؤشرات على الاستثمار الأجنبي المباشر بقياس شدة الارتباط بين المتغير التابع (الاستثمار) والمتغيرات المستقلة (المؤشرات) باستخدام برنامج E-views7 تزامنت فترة الدراسة مع برنامج الإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى اشتملت على صدور عدة قوانين خاصة بالاستثمار، تم التوصل إلى أن المؤشرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وهي تتماشى مع النظرية الاقتصادية؛ حيث إذا زاد الناتج المحلي الإجمالي ب 1% سوف يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر ب 1.48%؛ أما إذا انخفض معدل التضخم ب 1% سوف يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.61% يعد الناتج المحلي الإجمالي أكثر المؤشرات تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال إحصائية ستودنت المحسوبة.

❖ دراسة "صبياد شهيناز" بعنوان: "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي" خلال الفترة الممتدة من 1993 إلى 2011 في الجزائر من خلال توظيف دالة الإنتاج "كوب-دوقلاس" لقياس أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر بواسطة برنامج Mini tab v.15 .

تم التوصل إلى النتائج التالية:

✓ الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج

الإجمالي، والذي يعني وجود علاقة متوسطة موجبة بين المتغيرين.

## المقدمة العامة

✓ الأثر الإيجابي للواردات على الناتج الإجمالي أي أن هناك علاقة طردية بين الواردات والناتج الإجمالي أي وجود علاقة قوية موجبة بين المتغيرين.

✓ الأثر الإيجابي للاستثمار المحلي على الناتج الإجمالي أي أن هناك علاقة طردية بين الواردات والناتج الإجمالي أي وجود علاقة قوية موجبة بين المتغيرين.

ثانياً: الدراسة الخاصة با لاقتصاديات الأخرى:

❖ (1982, tun wai and wang ,chorng-huey) بعنوان:

### Determinants of Privaestment in Developing countries

وهي دراسة خاصة بتقصي الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاديات الدول النامية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك آثاراً إيجابية للاستثمارات الأجنبية على الاستثمارات الخاصة إذا تم توظيف هذه الاستثمارات في صناعات ذات روابط بصناعات محلية مما يساهم بشكل فعال في تحسين جودة الصناعات المحلية؛ ومنافستها في السوق العالمي؛ و تزايد الصادرات المحلية ؛ وتحسين ميزان المدفوعات للبلد المضيف. إضافة إلى أن زيادة الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى زيادة الناتج مما يحفز الاستثمار المحلي ؛ وكذلك زيادة الواردات من السلع، والمعدات اللازمة للاستثمار، والسلع الاستهلاكية الناتجة من زيادة الدخل؛ كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن هناك أثراً سلبياً للاستثمارات الأجنبية إذا اتجهت لصناعات منافسة للصناعات المحلية.

❖ دراسة (1992, salt) بعنوان:

"The Negative correlation between FDI and Economic Growth in Third world :Teory and evidence "

"العلاقة العكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العالم الثالث: النظرية والأدلة"

## المقدمة العامة

وهي دراسة حول الارتباط العكسي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العالم الثالث، حيث اعتمدت هذه الدراسة على تحليل تأثير مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لـ (75) دولة نامية؛ وتوصلت إلى أن هناك ارتباط عكسي بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين (1980-1985).

❖ دراسة (بندر بن سالم الزهراني 2004) بعنوان: "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ( للفترة 1980-2000)"

تطرت هذه الدراسة إلى تقويم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية في ضوء البيانات المتوفرة خلال الفترة (1980-2000)؛ من خلال استخدام أسلوبي التحليل الوصفي والتحليل الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي
- ✓ تبين من خلال التحليل الكمي أن الاستثمار الأجنبي يساهم في النمو الاقتصادي في الأجل القصير بشكل ضعيف.

يرجع هذا إلى ضعف تدفقات الأجنبية إلى المملكة بعدم الاستفادة على الوجه المطلوب من خلال انعكاسها على بعض المؤشرات الاقتصادية إضافة إلى حداثة تجربة حكومة المملكة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ دراسة (2006 Nguyen Phi Lan) بعنوان:

"Foreign direct investment and its linkage to economic growth in vietnam: a provincial level analysis

## المقدمة العامة

"الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي في فيتنام: تحليل مستوى المقاطعات"

سعت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي في فيتنام باستخدام نظام من المعدلات الآنية لمجموعة بيانات لعدد من محافظات فيتنامية خلال الفترة ما بين (1996-2003)؛ لتقديم إجابة واضحة على السؤال حول ما إذا كان وجود صلة ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في فيتنام؛ واستناداً للأدلة الإحصائية؛ أثبتت بأن النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر من المحددات الهامة لبعضها البعض في فيتنام. توصلت للنتائج التالية:

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في فيتنام خلال فترة الدراسة.

✓ يعتبر النمو الاقتصادي في فيتنام عامل هام لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها؛ هذا ما يؤكد على أهمية محتملة للنمو في المستقبل في قرار المستثمرين الأجانب لاستثمار الأموال في فيتنام.

❖ دراسة (ربا خالد المدادحة؛ 2012) بعنوان: "مدى فعالية الاستثمارات على النشاط الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1980-2010) باستخدام السلاسل الزمنية"

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء مدى فعالية الاستثمارات على النشاط الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1980-2010)؛ إضافة إلى دراسة الأثر المتداخل بين الاستثمارات من خلال تحليل العلاقة بين المتغيرات؛ تم استخدام بيانات لسلاسل زمنية بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه (var) في الدراسة.

تضمنت نموذجين حيث يوضح النموذج الأول العلاقة بين المتغيرات الناتج المحلي الإجمالي و الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي؛ ويبين النموذج الثاني العلاقة بين المتغيرين الاستثمار الأجنبي و الاستثمار المحلي؛ وتم التوصل إلى أن:



## المقدمة العامة

✓ الاستثمار المحلي أكثر فعالية على الناتج المحلي الإجمالي في الأمد القصير والمتوسط من فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي كان يظهر أثره على الأمد الطويل.

✓ بينت النتائج أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي هي علاقة تنافسية في الأجل القصير لكن تكون علاقة إيجابية تكاملية في الأمد الطويل.

❖ الدراسة التي قام بها " بوحفص حاكمي " بعنوان " الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو

الاقتصادي؛ دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب (2008 - 2009)

تهدف إلى معرفة درجة تقدم البلدان المغاربية الثلاثة الجزائر؛ تونس؛ المغرب في تطبيق الإصلاحات ونتائجه وانعكاساته على النمو الاقتصادي، تم التوصل إلى:

✓ وجود علاقة سببية في اتجاهين بين الإصلاحات وأداء النمو الاقتصادي؛ دلت الدراسة على أن الاقتصاد الجزائري مقارنة بتونس و المغرب لم يستفيد بصورة كافية من الميزة المتعلقة بالموارد الطبيعي في دعم النمو على المستوى القطاعي بالأخص في مجال الصناعة و الزراعة ولم يستفيد لحد الآن من الاستقرار الكلي.

❖ الدراسة التي قام بها " زياد مُجَّد أبو ليلي " و" زكية أحمد مشعل" (جوان 2007 ) بعنوان : "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن" .

تهدف إلى قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي الأردني وهذا خلال الفترة (1976-2003)؛ حيث دلت النتائج:

✓ وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج الإجمالي في الأردن.

✓ وجود علاقة سببية متبادلة بين الوردات و الاستثمار الأجنبي المباشر و بين الوردات و الناتج الإجمالي.

✓ وجود علاقة سببية تتجه من رأس المال المحلي إلى الاستثمار الأجنبي.

## المقدمة العامة

❖ الدراسة التي قام بها "Rahman, Mohammad Mafizur, Shahbaz" (مارس 2011) بعنوان:

« Do Imports and foreign Capital Inflows Lead Economic Growth in Pakistan »

تهدف إلى قياس أثر الواردات وتدفق رأس المال الأجنبي على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة (1993-2010) وقد دلت النتائج على جود أثر إيجابي و معنوي للواردات و تدفق رأس المال الأجنبي على النمو الاقتصادي و وجود علاقة سببية قوية من الواردات و تدفق رأس المال الأجنبي باتجاه النتائج المحلي الحقيقي الإجمالي.

❖ الدراسة التي قام بها Marouan Alaya (مارس 2004) بعنوان:

Investissement Direct Etranger et croissance Economique

الممتدة (1973 - 2000) حيث استنتج أن ضعف التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر هي التي أدت إلى عدم الاستفادة تونس من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى تركيزها في قطاعات صناعية تقليدية لا تتطلب تكنولوجيا عالية مثل قطاع النسيج.

❖ دراسة "رفيق نزاري" بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؛ دراسة حالة تونس الجزائر

والمغرب" وذلك خلال الفترة (1991-2005) باستخدام برنامج E-views؛ والتي استنتج من خلالها أن:

✓ تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس كان سالباً وهذا ما تؤكدته الدراسات المقامة على\*الاقتصاد التونسي والتي أثبتت عدم استفادة واستغلال هذا البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ النتائج الخاصة بالجزائر كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية.

## المقدمة العامة

✓ النتائج الخاصة بالمغرب فكان التأثير إيجابيا لكن في فترة محدودة.

❖ الدراسة التي قام بها « Abdel Hammeed M.Bashir » بعنوان:

« Foreign Direct Investment and Economic Growth in Some Mena countries »

تهدف إلى دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل الجزائر؛ مصر؛ الأردن؛ المغرب؛ تونس؛ تركيا وذلك خلال الفترة (1975-1990) على أن الاستثمار المباشر ويؤدي ويقود إلى النمو الاقتصادي؛ وهذا الأثر يختلف من بلد إلى آخر؛ كما أن الاستثمار المحلي و الانفتاح الاقتصادي من أهم عوامل النمو الاقتصادي.

❖ دراسة محمد العيد بيوض بعنوان " تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية

المستدامة في الاقتصاديات المغربية دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب".

تطرت الدراسة إلى محاولة تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول المغربية باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الإفرازات الناشئة عن الاقتصاديات النامية على النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، وكذلك السعي لمعرفة إلى أي مدى نجحت التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة لهذه الدول في دفع عجلة التنمية المستدامة بها.

ركزت هذه الدراسة على الجزائر، تونس، المغرب كمثال عن مجموعة الدول المغربية للفترة (2000-2009)

من خلال المنهج التحليلي الوصفي و المنهج الإحصائي المقارن باستخدام برنامج حيث تم التوصل إلى:

✓ الاقتصاد التونسي يسعى لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بغية تطوير تجارته خارجية ومكافحة البطالة.

✓ الاقتصاد المغربي يعتمد عليه في قيادة قطاعي الخدمات والصناعة بتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة.

## المقدمة العامة

✓ الاقتصاد الجزائري يتجزأ إلى شطرين:

1. قطاع المحروقات يقود جزء كبير من عملية التنمية المستدامة من خلال العوائد الربعية الضخمة المتأتية

عنه.

2. قطاعات ناشئة تعتمد بدرجة كبيرة على المخططات والبرامج التنموية الحكومية.

### تقسيمات البحث:

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة والتساؤلات المتفرعة عنها، سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى

ثلاثة فصول:

➤ الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان: "الإطار النظري للنمو الاقتصادي" إلى مفاهيم و

تعاريف متعددة للنمو و التنمية إضافة إلى التفرقة بينهما بمقاييس النمو وقياسه وكذا العوامل المحددة له،

بالإضافة إلى مختلف النظريات والنماذج القديمة والحديثة لمختلف المدارس الاقتصادية.

➤ الفصل الثاني: تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان "الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر" إلى


عموميات الاستثمار مع التطرق إلى أشكال ، مكونات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى

نظرياته ثم التعريف بالمناخ الاستثماري مع الإشارة إلى مكوناته ومؤشراته.

➤ الفصل الثالث: وهو الفصل التطبيقي تحت عنوان: "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

في الجزائر" والذي تطرقنا فيه اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي في الجزائر. وتناولنا في هذا

الفصل واقع النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر.



الفصل الأول:  
الإطار النظري للنمو  
الاقتصادي

### تمهيد الفصل:

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم القضايا والأهداف التي حظيت بالاهتمام الواسع من قبل مختلف الدول المتقدمة والنامية، والتي تسعى إلى تحقيقه بكل الوسائل المتاحة من أجل تحسين المستوى المعيشي لإفرادها وزيادة رفاهيتهم وهذا لا يتم إلا في إطار تحسين الأداء الاقتصادي عن طريق زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة وجاء الاهتمام بموضوع النمو الاقتصادي عبر مختلف مدارس و مراحل الفكر الاقتصادي فكان الاقتصاديون الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقوا لهذا الموضوع من خلال نظريات كل من آدم سميث، ريكاردو، مالتوس، ماركس وغيرهم ثم برز بعدها النيوكلاسيك أمثال سولو، هارود و دوما، لتعرف فترة الثمانينات من القرن العشرين أفكار جديدة تتمثل في نماذج النمو الداخلي على يد اقتصاديين من بينهم رومر، لوكاس، روبرت بارو ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى أهم المفاهيم للنمو الاقتصادي وكذلك أهم النظريات و النماذج الكلاسيكية والنيوكلاسيكية إضافة إلى نماذج النمو الداخلي وذلك في أربعة مباحث كالتالي :

✓ المبحث الأول: عموميات عن النمو الاقتصادي

✓ المبحث الثاني: النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

✓ المبحث الثالث: نماذج نيوكلاسيكية

✓ المبحث الرابع: نماذج النمو الاقتصادي الداخلي

## المبحث الأول: مفاهيم ونظريات حول النمو الاقتصادي

كثيراً ما يستخدم البعض مصطلحي التنمية والنمو الاقتصادي كمرادفين باعتبارهما يعينان زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، ويميل البعض الآخر إلى التفرقة بينهما على أساس خصائص و مميزات الاقتصاد، فيستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية للدلالة على الدول النامية و مصطلح النمو للدول المتقدمة، إلا أن الاختلاف واضح بين المصطلحين، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث مركزين في ذلك على النمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما

يعتقد الكثير أن مصطلحي النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية يعينان الشئ نفسه، إلا أن الاختلاف واضح بينهما لذا فإنه من المفيد أن توضح أهم المفاهيم المتعلقة بالنمو و التنمية الاقتصادية لتخلص في الأخير إلى الفرق بينهما.

### أولاً: تعريف النمو الاقتصادي

وردت عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نحاول إعطاء أبرزها فيما يلي:

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن.<sup>1</sup>
- النمو الاقتصادي هو تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي و زيادة نصيب الفرد منه عبر الزمن.<sup>2</sup>
- النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى إليها جميع بلدان العالم في سبيل تطور اقتصادياتها وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد: "النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي و كلي"، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص466.

<sup>2</sup> السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا: "النظرية الاقتصادية"، الدار الجامعية، الأردن، 2008، ص339.

<sup>3</sup> نزار سعد الدين العيسى: "الاقتصاد الكلي، مبادئ و تطبيقات"، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص43.

- يعرف الإقتصادي « S.kuznets » النمو الإقتصادي بأنه: " أساسا ظاهرة كمية، و بالتالي يمكن تعريف النمو لبلد ما بالزيادة المستمرة للسكان و الناتج الفردي".<sup>1</sup>

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن النمو الإقتصادي هو الوسيلة الرئيسية لزيادة حصة الفرد من الناتج و تحسين مستوى المعيشة في كل مجتمع، و لهذا تهتم الدراسات الإقتصادية بعملية النمو الإقتصادي و تسعى لقياس معدلاته في السنوات المختلفة.

كما تجدر الإشارة إلى أن حدوث النمو الإقتصادي يرتبط بثلاث عناصر أساسية تتمثل في ما يلي:<sup>2</sup>

1. العنصر الأول: تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.
2. العنصر الثاني /تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، أي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع و الخدمات.
3. العنصر الثالث: تحقيق زيادة مستمرة و مستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، و الزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب ان تكون ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الإقتصادي.

هناك العديد من التعاريف للنمو الإقتصادي<sup>3</sup> والتي يمكن أن نذكر منها:

- "النمو الإقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> شعيب بنونة، زهرة بن مخلف: "مدخل إلى التحليل الإقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 60.

<sup>2</sup> إيمان عطية ناصف: "النظرية الإقتصادية الكلية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص ص 333-335.

<sup>3</sup> Economic growth

<sup>4</sup> محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية، قسم الإقتصاد بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2000، ص 51.



وهو ما يفيد أن الزيادة في نصيب الفرد يجب أن تكون ناتجة عن زيادة في الناتج المحلي الحقيقي أو إجمالي الدخل الوطني، وليست ناتجة عن تراجع في عدد السكان الذي يسمح بالوصول إلى نفس النتيجة.

يعرف النمو الإقتصادي أيضا بأنه: "الزيادة المضطربة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"<sup>1</sup>. و بذلك حتى يكون هناك نمو يجب أن تكون:

1. الزيادة مضطربة:<sup>2</sup> وبذلك فإن الزيادة الدورية الناتجة عن ظروف معينة لا تعتبر نموا اقتصاديا.

2. الزيادة حقيقية وليست نقدية: وحتى تكون الزيادة حقيقية يجب أن نستبعد أثر التضخم. بذلك نقول

أنه لن يكون هناك نمو اقتصادي أو أن الزيادة النقدية لا تعبر عن زيادة حقيقية إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم، حيث يزداد الدخل الحقيقي معبرا عنه بالزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في الفترة المعتبرة. وعليه فإن:

$$\text{معدل النمو الإقتصادي الحقيقي} = \text{معدل النمو الإقتصادي الاسمي} - \text{معدل التضخم}$$

وبالتالي لن يكون هناك نمو إلا إذا كانت القيمة السابقة.

ولكن يمكن أن تكون القيمة موجبة، ومع ذلك لا يكون هناك نمو في الدخل الفردي الحقيقي، وهذا في حالة ما إذا كان معدل نمو السكان يفوق معدل نمو الدخل الكلي، باعتبار أن الدخل الفردي هو حاصل قسمة الدخل الكلي على عدد السكان. وبالتالي إذا زاد عدد السكان والدخل الحقيقي سينخفض، بينما إذا زاد الدخل الوطني بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان فإن الدخل الفردي الحقيقي سيرتفع، و تنعكس النتيجة في جميع الحالات على المستوى المعيشي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي: النظرية و السياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص455.

<sup>2</sup> Secular.

<sup>3</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص11.

وعليه فإن :

معدل النمو الإقتصادي = معدل النمو الإقتصادي الحقيقي

معدل النمو السكاني

ويعرف سيمون كوزنتس<sup>1</sup> (S.Kuznets) النمو الإقتصادي للدولة بأنه "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الإقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي و التعديلات المؤسسة و الإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها"<sup>2</sup>، و يكون بذلك النمو نتيجة مرتبة على التغييرات الإقتصادية التي نتجت عن عملية التنمية .

هذا التعريف يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية غاية في الأهمية وهي:

- إن استمرار الزيادة في الناتج الوطني هي تبيان للنمو الإقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسلع، وهي إشارة للنضج الإقتصادي.

- التكنولوجيا المتقدمة هي الأساس أو الشرط المسبق لاستمرار النمو الإقتصادي كشرط شروري و ليس كشرط كاف.

- لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لا بد من وجود تعديلات مؤسسية و إيديولوجية. فالابتكارات التكنولوجية بدون ابتكارات اجتماعية ملازمة تكون مثل المصباح بدون كهرباء.

وكان نيكولاس كالدور (Nicolas Kaldor) قد لخص سنة 1958 العوامل التي تؤدي إلى النمو المستمر

في الآتي:

<sup>1</sup> ولد سيمون كوزنتس سنة 1901 و توفي سنة 1985، عمل في دراسة التحليل الكمي المقارن للنمو الإقتصادي، و من أهم منشوراته في مجال النمو الإقتصادي: "الجوانب الكمية للنمو الإقتصادي للأمم" سنة 1967، "النمو الإقتصادي الحديث"، سنة 1966، "النمو الإقتصادي للأمم" سنة 1971.

<sup>2</sup> ميشيل تودارو، التنمية الإقتصادية، تعريب محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006، ص 175.

- الناتج الحقيقي للفرد ينمو بمعدل ثابت تقريبا عبر فترات طويلة من الزمن.
- مخزون رأس المال الحقيقي ينمو بمعدل ثابت تقريبا يزيد على معدل نمو العمل.
- تميل معدلات نمو الناتج الحقيقي و مخزون السلع الرأسمالية لأن تكون متساوية على نحو يؤدي إلى أن معامل رأس المال-الناتج<sup>1</sup> لا يبين أي اتجاه.
- المعدل (الربح/رأس المال) اتجاه أفقي.
- يمكن لمعدل نمو الناتج الفردي أن يتغير تغيرا معتبرا من بلد لآخر.
- تميل الاقتصاديات التي تعرف أنصبة عالية للأرباح في الدخل إلى أن يكون لديها معامل (استثمار/الناتج) مرتفع<sup>2</sup>. ويذهب جوزيف شومبيتر<sup>3</sup> (Joseph Schumpeter) إلى أن "النمو ينصرف إلى التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية و المستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار".<sup>4</sup> وبالتالي فالنمو حسبه يتم بطريقة تدريجية و بطيئة على المدى الطويل، نتيجة لنمو السكان ونمو الادخار. غير أنه لم يبين القيود التي يتم ضمنها ذلك. و ذهب شومبيتر إلى أن هناك مقياسين عامين لمعدل النمو الإقتصادي هما: معدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الصافي، و معدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الفردي الذي يعد مقياسا أفضل لمعدل زيادة المستوى المعيشي للأمة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> هو ذلك المؤشر الذي يبين عدد وحدات رأس المال المطلوبة لانتاج وحدة واحدة من الناتج خلال فترة معينة. فلو فرضنا أن (k) ترمز إلى رصيد رأس المال، و (Y) ترمز إلى مستوى الانتاج، و (W) ترمز إلى نسبة (رأس المال/الناتج) - عدد الوحدات النقدية المستثمرة من أجل إنتاج ما قيمته وحدة نقدية واحدة من الناتج -، فإننا نحصل على المعادلة:  $k=wY$

<sup>2</sup> روبرت صولو، نظرية النمو، ترجمة ليلي عبود، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003، ص44.

<sup>3</sup> جوزيف شومبيتر: ولد سنة 1883 في نفس السنة التي ولد فيها كيتز و توفي فيها كارل ماركس، حصل على الدكتوراه عام 1906، نشر أول عمل له سنة 1908 تحت عنوان: « *Nature et contenu principal de la théorie économique* »، ثم « *Théorie de l'évolution économique* » سنة 1911، ثم « *le cycle de affaires* » سنة 1939، ثم « *histoire de l'analyse économique* » سنة 1954 أهم أفكاره هي تلك التي جاء بها فيما يتعلق بدور لمنظم في النمو.

<sup>4</sup> عبد الصعدي، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي، 2004، ص281.

<sup>5</sup> إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2005، ص62.

يذهب غونار ميردال<sup>1</sup> (Gunnar Myrdal) إلى أن الناتج الوطني الإجمالي يمكن أن يقيس النمو، مجارياً في ذلك ما ذهب إليه شومبيتر.

ويضيف ميلتون فريدمان<sup>2</sup> أن النمو إنما يعني توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر، بدون أي تغيرات في الهيكل الإقتصادي.

يتضح مما سبق، أن المفهوم السائد للنمو هو التوسع الإقتصادي التلقائي غير المتعمد، والذي يعني حركة النظام الإقتصادي وفقاً لآليات السوق العفوية، ويركز على التغير في الكم، ويرتبط أكثر بالدول المتقدمة، ويقاس بمؤشر واحد هو الناتج الوطني الإجمالي. ومن ثمة فإن معدل النمو السنوي لبلد ما يساوي التغير النسبي في الناتج الوطني الإجمالي من سنة لأخرى بالأسعار الثابتة.

غير أن النمو لا يتوافق بالضرورة مع نمو أو زيادة في الرفاهية الشعبية لأنه:

-يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الناتج الحقيقي بين الأفراد، سواء كان ذلك ضمن المجتمع أو داخل الأسرة، أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها.

-لا يركز على نوعية التغير في الإنتاج، لأنه لا يوضح لنا أهمية القطاعات الإقتصادية، و يقتصر على مجرد التغير الكمي الإيجابي في بعض المتغيرات القابلة للقياس.

<sup>1</sup>غونار ميردال: ولد سنة 1898 بالسويد، أكثر أعماله شهرة هو « Beyond the welfare state » (ما بعد دولة الرفاهية) سنة 1960، و Asian Drama an inquiry into the poverty of nations (الدراما الآسيوية: مبحث في فقر الأمم) سنة 1968، كان خلال الفترة 1947-1957 أميناً تنفيذياً للجنة الأمم المتحدة الإقتصادية لأوروبا، حاز على جائزة نوبل للإقتصاد بالاشتراك مع فريدريش هايك سنة 1974، كان متزوجاً من ألفا ريمر التي منحت جائزة نوبل للسلام سنة 1982 لأعمالها بشأن نزع السلاح. توفي سنة 1987.

<sup>2</sup>ميلتون فريدمان: إقتصادي أمريكي، يعتبر الأكثر صيتاً في القرن العشرين، ولد في 31 أوت 1912، و توفي في 16 نوفمبر 2006. حاز على جائزة نوبل في الإقتصاد عام 1976 عن عمله L'analyse de la consommation, l'histoire monétaire et la démonstration de la complexité des politiques de stabilité

- يقتصر في الحساب على السلع و الخدمات المسوقة، ويهمل تلك التي تنتج وتستهلك دون عرضها في السوق، وبالتالي فهو لا يعبر عن كمية الإنتاج الحقيقي .

- لا يهتم بالآثار الجانبية لعملية النمو، مما يجعل المنتجات الناتجة عن عملية الإنتاج تباع بأقل من سعرها نتيجة لإهمال تكاليف التأثيرات الجانبية على مختلف الجوانب التي تمس مستوى الرفاهية.

- اعتماده على الأنشطة الرسمية فقط، وبالتالي يغفل الأنشطة الموازية.

وفي كل الحالات ، يبقى النمو الاقتصادي ضروريا و لكنه ليس كافيا للتنمية، و تبقى أيضا نوعية النمو، و ليس كميته و حدها، هي الحاسمة في تحقيق الرفاه الإنساني. فالنمو قد يقضي على فرص العمل بدلا من إيجادها، و قد يتحيز للأقوياء بدلا من تخفيف حدة الفقر، و قد يكتف صوته الناس بدلا من أن يعليه، و قد يكون غير متأصل بدلا من أن يضرب بجذوره في الثقافة و التراث، و قد يضر بالمستقبل بدلا من أن يكون مستديما، و في هذه الحالة لن يؤدي إلى التنمية<sup>1</sup>. و النمو مستحب لأنه يتيح للمجتمع استهلاك مزيد من السلع و الخدمات الخاصة، كما يسهم في توفير كمية أكبر من السلع و الخدمات الاجتماعية (مما يشمل الصحة و التعليم)، فيرفع بذلك مستويات المعيشة الحقيقية<sup>2</sup>.

### ثانيا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وتحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الانتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة، إضافة إلى

<sup>1</sup> تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، المملكة الأردنية الهاشمية، 2002، ص14.

<sup>2</sup> اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، دراسة عن إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية، ج2، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 1999، ص4.

إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.<sup>1</sup> مما سبق يمكن تبيان الفرق بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
-النمو الاقتصادي يعني زيادة الناتج القومي الصافي. -النمو الاقتصادي ينبغي أن يكون أعلى من معدل الزيادة السكانية. -من الممكن أن ينمو الاقتصاد دون أن يكون هناك أي تنمية حقيقية، والنمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع محدود عن بقية الاقتصاد القومي، كما أن الدخل المتحقق من هذا القطاع قد يتسرب إلى الخارج أو تستحوذ عليه فئة محدودة جدا من السكان.	-تتضمن التنمية إضافة إلى ذلك تغيرات أساسية النظام الاقتصادي والاجتماعي و السياسي، -التنمية تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي. -التنمية الاقتصادية الحقيقية تتمثل في الانتقال من هيكل اقتصادي ذي إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي الاستخدام الأمثل للطاقات الموجودة.

المصدر: عبد الرحمن إسماعيل، حربي عريقات: "مفاهيم ونظم اقتصادية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة

الأولى، الأردن، 2004، ص 273.

إذا كان البحث عن تعريف لظاهرة التخلف في الدول النامية هو أمر تكتنفه الصعوبة، فإن البحث في الخروج من هذه الوضعية هو الآخر تكتنفه صعوبة أكبر، وبالتالي يكون تعريف النمو الذي هو عكس التخلف، تكتنفه نفس الدرجة من الصعوبة أو أكثر.

<sup>1</sup>محمد عبد العزيز عجمية وآخرون: "التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية و تطبيقية"، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 77.

المطلب الثاني: قياس النمو الإقتصادي وأنواعه

يعتبر النمو الإقتصادي مؤشرا عن مدى حقيقة الأداء الإقتصادي، حيث تتوضح من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الإقتصاد، من هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الإقتصادي، بالإضافة إلى أنه يصنف إلى نوعين:<sup>1</sup>

أولا: قياس النمو الإقتصادي.

يقاس معدل النمو الإقتصادي بمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي، أي يقاس من خلال التعرف على المتغيرات في الناتج القومي الحقيقي، أو الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن حيث يكون:

معدل النمو الإقتصادي =  $\frac{\text{التغيرات في الدخل أو الناتج بين سنة المقارنة وسنة الأساس} \times 100}{\text{الدخل أو الناتج في سنة الأساس}}$

الدخل أو الناتج في سنة الأساس

ويكرر ذلك عبر السنوات المكونة للسلسلة محل الدراسة و من ناحية أخرى يميل الإقتصاديون للأخذ بمقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي، بدلا من التغير في الدخل القومي الإجمالي للتعبير عن معدل النمو الإقتصادي من منطلق أن :

الدخل الفردي الحقيقي =  $\frac{\text{الدخل القومي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$

عدد السكان

وبالتالي فإن:

معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي = معدل التغير في الدخل القومي الحقيقي - معدل التغير في السكان

معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي = معدل النمو في الدخل القومي الحقيقي - معدل النمو في السكان.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 467.

وتوجه العديد من التحفظات على استخدام متوسط الدخل الفردي لا يعطي دلالة على عدم عدالة توزيع الدخل إلى الطبقات الغنية في حين لا تنال الطبقات الفقيرة إلا الجزء اليسير، و من ناحية أخرى قد يكون سبب الزيادة في حجم الدخل القومي زيادة إنتاج السلع العسكرية على حساب إنتاج السلع المدنية، حيث أن الأخيرة هي التي ترفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع.

### ثانياً: أنواع النمو الاقتصادي:

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة، فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو:<sup>1</sup>

#### 1. النمو الطبيعي:<sup>2</sup>

وهو النمو الذي حدث تاريخياً بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض و فيها طلب.

#### 2. النمو العابر أو غير المستقر:<sup>3</sup>

هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجاً عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته. يمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة

<sup>1</sup> بينما ميز هاررود في نموذجيه بين ثلاثة تصورات لمعدل النمو: أ) على الأول منها: معدل النمو الفعلي (The actual growth rate) الذي يتحدد استناداً إلى كل من نسبة الادخار، و نسبة رأس المال إلى الناتج أي معامل رأس المال، و أطلق على الثاني معدل النمو المضمون أو المرغوب (The warranted rate of growth) و الذي يستخدم كامل مخزون رأس المال و الذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف، و أطلق على الثالث معدل النمو الطبيعي (The natural rate of growth)، و هو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، و حجم السكان و التراكم الرأسمالي، درجة التفضيل بين العمل و وقت الفراغ..

لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد مدحت مصطفى و سهر عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.

<sup>2</sup>Natural growth

<sup>3</sup>Unstable growth



لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية. وهو يحصل في إطار بني اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك نجد غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف<sup>1</sup> والمعجل<sup>2</sup>، ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

### 3. النمو المخطط:<sup>3</sup>

وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع و متطلباته. غير أن قوته و فعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، و بواقعية الخطط المرسومة و فعالية التنفيذ و المتابعة و تفاعل المواطنين مع تلك الخطط، و هو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، و بالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.<sup>4</sup>

### المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي

إن ما تم التوصل إليه من خلال ما سبق هو أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تعبير عن الزيادة المضطردة في طاقة الاقتصاد على إنتاج السلع و الخدمات، أي ماهو إلا تغيير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، و بالتالي فإن قياس ذلك التغيير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك. و بالتالي فإن هذه المقاييس تكون بسيطة وليست مركبة، أي أن كل مقياس يختص بقياس واحد من المؤشرات، و هذا خلافا لمقاييس التنمية الاقتصادية التي عادة ما تكون مقاييس مركبة. وأهم هذه المقاييس:<sup>5</sup>

<sup>1</sup> المضاعف: هو العدد الذي يجب أن تتضاعف بموجبه الزيادة في الاستثمار للوصول إلى الزيادة في الدخل المترتبة على ذلك، بمعنى الزيادة في الاستثمار سبب، و الزيادة المضاعفة في الدخل نتيجة .

<sup>2</sup> يشرح العلاقة العكسية للمضاعف، فهو ينطوي على أن الدخل ذو آثار مضاعفة على الاستثمار صعودا و هبوطا، بمعنى أن الزيادة في الدخل سبب، و الزيادة المضاعفة في الاستثمار نتيجة.

<sup>3</sup>Planned growth

<sup>4</sup> كميل حبيب و حازم البني، من النمو و التنمية إلى العولمة و ألغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000، ص 23.

<sup>5</sup> محمد مدحت مصطفى و سهر عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ج م ع، 1998، ص ص 118-120.

1. المعدلات النقدية للنمو: وهي المعدلات النقدية التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم

الاقتصاد الوطني، أي تحويل المنتجات العينية إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة. ويعد هذا

الأسلوب بأسهلا لأساليب المتاحة رغم التحفظات التي تسجل عليه،<sup>1</sup> والتي تهدف إلى محاولة الاتفاق على نظام

محاسبي موحد تلتزم عالميا، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ونفرد فيها بين:

أ- معدل النمو بالأسعار الجارية: يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة

قصيرة، حيث يتم قياس معدل نمو الاقتصاد الوطني استنادا إلى البيانات الخاصة به سنويا، وباستخدام

العملة المحلية .

ب- معدلات النمو بالأسعار الثابتة: ويتم ذلك لاستبعاد أثر التغير في الأسعار على المدى الطويل. ويصلح

هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات طويلة.

ت- معدلات النمو بالأسعار الدولية: و يستخدم عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية، حيث لا يمكن

الاعتماد على التقييم بالعملة المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر. لذلك يجب

تحويل العملات المحلية إلى ما يعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة أثر التضخم.

2. المعدلات العينية للنمو: وتعبر عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية، إذ أنه نظرا لعدم

دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن

النمو الاقتصادي، مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة، عدد أسرة المستشفيات لكل ألف نسمة، نصيب الفرد

من السلع الغذائية... الخ.

<sup>1</sup> وأهمها: سوء التقدير، أثر التضخم، و نسب التحويل فيما بين مختلف العملات.

### المطلب الرابع: العوامل المحددة للنمو الإقتصادي

هناك العديد من العوامل التي تلعب دورا مهما في تحديد النمو الإقتصادي يمكن إيجازها فيما يلي:<sup>1</sup>

#### أولا: رأس المال المادي:

ينطوي رأس المال المادي على كل أصل منتج ينتج سلعا أخرى كآلات و المعدات ،بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أو صناعية أو خدمية ،و يتخذ رأس المال الصورة العينية في الأساس، و عند إعطاء قيمة يتحول إلى شكل نقدي،إن عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال تسمى بالتكوين الرأسمالي،و هو عملية تراكمية تكشف عن معنى الاستثمار الذي يعبر عن الزيادة في رأس مال المجتمع فالاستثمار يعتبر أحد العوامل الرئيسية المحددة للنمو الإقتصادي ،حيث كلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار كلما زادت الطاقة الإنتاجية و منه زيادة الإنتاج ،و بالتالي زيادة النمو الإقتصادي و هناك شروط معينة لكي يتحقق التكوين الرأسمالي أو الاستثمار وهي:

- **الشرط الأول:** تحقق الادخار،فلا استثمار بلا ادخار.
- **الشرط الثاني:** أن يتم استثمار ما تم ادخاره.
- **الشرط الثالث:** أن لا يكون هناك اكتناز.

#### ثانيا: رأس المال البشري:

يعبر رأس المال البشري أو الاستثمار البشري عن أهم العوامل التي تؤثر على النمو الإقتصادي في الإقتصاد القومي أو المجتمع ،ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم والتدريب فقط،بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري.

<sup>1</sup>عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سبق ذكره،ص ص 469-471.

إن أهم عنصر في تكوين رأس المال البشري هو السكان، فزيادة السكان تعني زيادة عرض العمل مع الأخذ في الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي أو الدخل القومي، حيث يشكل ذلك مصدرا رئيسيا للطلب الفعال ومن ثم استمرار دورة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي، و بالتالي يمكن القول أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لابد أن يتوازن و يتواكب مع الزيادة في رأس المال المادي، حيث يمكن زيادة إنتاجية العمل، و بالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي و من ثم الإسراع بحماية التنمية الاقتصادية.

### ثالثا:مدى توفر الموارد الطبيعية.

هي الموارد التي لا دخل للإنسان في صنعها، بل هي هبة من الخالق سبحانه وتعالى، وهي تتكون من الأرض ما عليها وما بباطنها، فكلما توافرت هذه الموارد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح، لذا وجب على أي اقتصاد قومي تنمية الموارد الطبيعية لديه، أو يأمل أن تكون لديه حتى يرتفع النمو الاقتصادي، وتتكون الموارد الطبيعية من (البترو، المعادن، الغابات، الأسماك... وغيرها)، فكلما زاد استغلال هذه الموارد الطبيعية كلما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

### رابعا:التخصص وتقسيم العمل.

حيث يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية و الإنتاجية، تحسين الأداء، و تولد تكنولوجيا جديدة، و من ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

### خامسا:التقدم التقني والتكنولوجي.

إن التقدم التقني والتكنولوجي يؤدي إلى استخدام بدائل جديدة في عمليات الإنتاج مثل: استخدام مواد أولية مكان مواد أولية أخرى مما يخفض تكاليف الإنتاج، وأيضاً تحسين نوعية المنتجات المعروفة، وصنع منتجات جديدة لم تكن معروفة من قبل،<sup>1</sup> بالإضافة إلى أن هذا العامل يلعب دوراً هاماً في استحداث وسائل جديدة للإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات ونظم الإدارة والتنظيم، فهذا العامل أو المحدد أصبح معياراً لتصنيف الدول إلى المستويات التالية:

✓ الدول الأكثر تقدماً،

✓ الدول المتقدمة،

✓ الدول النامية،

✓ الدول الآخذة في النمو،

✓ الدول المتخلفة: والتي تنقسم بدورها إلى قسمين:

✓ أقل الدول الأقل نمواً.

### المبحث الثاني: النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

عرف النمو الاقتصادي باعتباره أهم التغيرات الاقتصادية، وأكثرها دلالة وتعبيراً على الأداء الاقتصادي اهتماماً كبيراً من طرف الاقتصاديين الذين طوروا في هذا الإطار عدة نظريات مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي، فقد عاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا على أساسها أفكارهم وآرائهم في النمو الاقتصادي، وأسبابه وكيفية تحقيقه ولعل من أهم تلك الأفكار كانت في كتابات

<sup>1</sup> أحمد الأشقر: "الاقتصاد الكلي"، الدار العلمية و دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص74.

كل، Adam Smith, Ricardo, Malthus, Marx، حيث ستعرض لمختلف تلك النظريات في المطالب الموالية.

### المطلب الأول: نظرية<sup>1</sup> « Adam smith » في النمو الاقتصادي

تمثل أفكار « Adam Smith » بداية التفكير الاقتصادي المنظم و المتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، و يعتبر « Smith » بأن العمل مصدر لثروة الأمم، و تقسيمه هو وسيلة لزيادة إنتاجيته، و بالتالي ثروة الأمة كما قد اهتم « Smith » بتحديد العوامل التي تحقق النمو، و من أكبر مساهماته فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل و التخصص.<sup>2</sup>

وتحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها:

\*زيادة مهارات العاملين إذ تزداد درجة كفاءة العامل و درجة إتقانه للعمل عندما يتوفر التخصص و تقسيم العمل.

\*زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص و تقسيم العمل، حيث يؤدي تخصيص قسم من العاملين للبحث و الابتكار إلى زيادة الابتكارات .

<sup>1</sup> آدم سميث: اقتصادي و علم اسكتلندي من ابرز كتاباته كتاب "البحث عن طبيعة و أسباب ثورة الأمم 1776"  
<sup>2</sup>مدحت القرشي: "النمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص56.

\*إنقاص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية المختلفة، نظرا لأن تكرار العمل و بشكل مستمر دون الانتقال إلى عمل آخر يؤدي إلى التقليل من الوقت الذي يتطلبه الانتقال من ناحية، لإضافة إلى أن أداء العامل للعمل عندما يتكرر بصورة مستمرة يقلل من الوقت المطلوب للقيام به.

إلا أن « Smith » يركز على القطاع الصناعي في عملية النمو، وهذا نظرا لتزايد الغلة فيه القطاع الصناعي الناتجة عن طريق تقسيم العمل الذي يسمح بزيادة إنتاجية العمال في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي،<sup>1</sup> ويؤكد « Smith » أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال، وأن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار الذي ينجم عن الأرباح المتولدة عن النشاط الصناعي و الزراعي و من تخصص العمل.<sup>2</sup> فبالنسبة لرأس المال لا بد من التوسع في تكوينه، لأن عدم وجود قدر كاف من رأس المال يقلل من إمكانية تحقيق مدى مهم من التخصص و تقسيم العمل، إذ أن هذا الأخير يعتمد على حجم السوق، أي كلما زاد حجم السوق سمح بزيادة درجة التخصص و تقسيم العمل عن طريق زيادة الإنتاج و اتساعه و زيادة المبادلات.<sup>3</sup>

كما أن التجارة الخارجية تعتبر في نظر « Smith » أداة مهمة في توسيع السوق، و التجارة الحرة تقود إلى توزيع كفاء في الموارد إذ أن الأسواق التي تنظم نفسها بنفسها هي بمثابة اليد الخفية التي تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية و يعتقد « Smith » بأن التنمية الاقتصادية بدأت تكون تدريجية و تراكمية، لكنه تصور تدهور الرأسمالية بسبب فناء الموارد و ثبات عوائد الإنتاج، و أن المنافسة فيما بين الرأسماليين سوف تقلل الأرباح و من ثم تكوين رأس المال و ينتهي تقدم المجتمعات، و بهذا يعتقد وجود حدود للتنمية الاقتصادية فالركود الاقتصادي أمر حتمي، ذلك لأن إنتاج الأرض و العمل يمكن زيادته من حيث القيمة عن طريق زيادة

<sup>1</sup> صدر الدين صواليبي: "النمو و التجارة الدولية في الدول النامية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 09.

<sup>2</sup> مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

<sup>3</sup> فليح خلف حسن، مرجع سبق ذكره، ص 108، 106.

كمية العمل المنتج أو زيادة طاقة العمل الإنتاجية، و أن هذه الأخيرة يمكن أن تحدث بزيادة عدد العمال أو بزيادة رأس المال.

كما يؤكد « Smith » أن الادخار عامل مهم في تراكم رأس المال، حيث يعتبر هذا الأخير عامل مهم في النمو الاقتصادي، فالتراكم يأتي عن طريق الادخار و بالتالي الاستثمار، ولهذا لا يمكن حصول تراكم رأسمالي وتنمية دون وجود إدارات.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: نظرية<sup>2</sup> « David Ricardo » في النمو الاقتصادي

يعتبر Ricardo « من بين أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية الذي عمل على تعميق آراءها و أفكارها وارتبطت باسمه العديد من الآراء و الأفكار منها ما يتصل بالريع، والأجور و التجارة الخارجية وما إلى ذلك وفيما يخص آراءه حول النمو الاقتصادي، فإنه يرى بأن الزراعة تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، و لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك.

ومن خلال تحليله لعملية النمو قسم « Ricardo » المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية: الأولى ملاك الأراضي، و الثانية العمال، والثالثة الطبقة الرأسمالية، حيث هذه الأخيرة حسب « Ricardo » هي الطبقة المنتجة و التي تعتبر ضرورية لعملية النمو الاقتصادي<sup>3</sup>، إذ أنهم يتولون البحث عن أسواق واسعة و زيادة الأرباح، مما ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي من خلال إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة، أما

<sup>1</sup> مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 57.58.

<sup>2</sup> دافيد ريكاردو: مفكر اقتصادي إنجليزي و محلل للرأسمالية الليبرالية.

<sup>3</sup> فليخ خلف حسن، مرجع سبق ذكره، ص 110.111.



أعمال فهم الأداة و الوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج، لكنهم حسب « Ricardo » أقل أهمية من الرأسماليين، أما ملاك الأراضي فتكمن أهميتهم في كونهم يوفرن أساس عملية الإنتاج و هي الأرض.<sup>1</sup>

وعلى أساس تقسيم « Ricardo » للمجموعات السابقة يوزع الدخل إلى ثلاث حصص رئيسية وهي:

الأجور التي تدفع للعاملين، الربح الذي يدفع لمالكي الأراضي، و الربح و هو الحصة التي يحصل عليها الرأسماليون مقابل إشرافهم على العملية الإنتاجية.<sup>2</sup>

وبما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول فقد ركز « Ricardo » على الرأسماليين كون أن تحقيق الأرباح يسمح بإعادة استخدامها في العملية الإنتاجية، وهكذا يستمر التوسع الإنتاجي و يزيد التراكم الرأسمالي، فطور نظرية الربح التي تنص على أن تزايد النمو السكاني بشكل اكبر يؤدي إلى استعمال الأراضي الأقل خصوبة في عملية الإنتاج، و هذا ما يؤدي إلى تناقص الدخل المكون من أرباح، أجور و ربح، و هذا ما يؤثر سلبا على عملية الإنتاج، و بالتالي على النمو الإقتصادي و هو ما يؤكد التأثير السلبي لنمو السكان المتزايد لدى الكلاسيك.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: نظرية « Robert Malthus » في النمو الإقتصادي

لقد تطرق « Malthus » في كتابه "مبادئ الإقتصاد السياسي" لدراسة موضوع النمو الإقتصادي، حيث اشتهر من بين الكتاب الكلاسيك بنظريته المعروفة عن السكان إذ يقول بأن السكان يتزايدون بمتتالية هندسية، في حين أن إنتاج الغذاء يتزايد بمتتالية عددية.

<sup>1</sup> بودخدخ كريم: "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 98.

<sup>2</sup> فليح خلف حسن، مرجع سبق ذكره، ص 114، 113.

<sup>3</sup> بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 98.

وقسم « Malthus » الاقتصاد إلى قطاعين زراعي و صناعي ، هذا الأخير الذي يرى « Malthus » أن النمو الاقتصادي ينتج عنه-أي القطاع الصناعي- حيث أنه يتمتع بتزايد في الغلة نتيجة وجود الفرص المريحة لرؤوس الأموال و سهولة استخدام التقدم التقني فيه، في حين يتميز القطاع الزراعي بتناقص الغلة نتيجة محدودية الأراضي و تفاوت خصوبتها بسبب ضعف ارتباط التقدم الفني و التكنولوجي بها، لذلك فهو يرى أن الضمان الوحيد للتقدم الاقتصادي يتمثل بالاستمرار في القطاع الصناعي ، و استخدام التقدم الفني بشكل واسع في الصناعة عن طريق التوسع في التكوين الرأسمالي، كما يركز « Malthus » على أهمية الطلب الفعال على المنتجات في زيادة الإنتاج و تطوره، حيث أنه رفض قانون "ساي" للأسواق الذي ينص بأن العرض يخلق الطلب عليه، و الذي يعني أن الادخار هو عبارة عن الطلب على السلع الرأسمالية أي (الادخار=الاستثمار)، لكن « Malthus » أوضح أنه من الممكن تصور وجود حالة تتجاوز فيها الادخارات عن الحاجة إليها لأغراض الاستثمار ، و هذا يعني النقص في الطلب الاستهلاكي الأمر الذي يعيق من التوسع في النمو، لأنه يقلل من الحافز على الاستثمار ولذلك نادى بالميل الأمثل للادخار.<sup>1</sup>

فلقد سيطرت نظرية السكان على تحليلاته و أفكاره عن النمو في المجتمع الذي رأى أنه لن يدوم طويلاً، فمع تزايد عدد السكان و تقلص المساحات الأرضية القابلة للإنتاج، سوف تنخفض إنتاجية العمل و تنخفض معها أحور العمال إلى أن تصل هذه الأجور إلى حد الكفاف أي إلى الحد الأدنى للمعيشة بحيث أن أي زيادة في السكان بعد ذلك تؤدي إلى تدهور الحالة الصحية للسكان نتيجة لسوء التغذية و انتشار الأمراض ثم ارتفاع معدل الوفيات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> فليخ خلف حسن، مرجع سبق ذكره، ص 116-119.

<sup>2</sup> نزار سعد الدين العيسى: "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2001، ص 336.

كما اعتقد « Malthus » بأن التقدم الاقتصادي يتحقق من خلال التقدم الفني عن طريق التراكم الرأسمالي إذ أنه عندما ينخفض معدل التقدم الفني فإن قانون الغلة المتناقصة يظهر، و يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة و تراجع الأجور إلى حد الكفاف و نقص الأرباح، و اتجاه الاقتصاد نحو الوصول إلى حالة السكون أو الركود<sup>1</sup>.

### المطلب الرابع: نظرية<sup>2</sup> « Karl Marx » في النمو الاقتصادي

يرى « Karl Marx » الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بالهيار الرأسمالية، كما يتفق جميع الاقتصاديين الكلاسيك بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع نمو الاقتصاد، لكنهم اختلفوا على سبب انخفاضه، فبينما يرى « Adam Smith » بأن انخفاض معدل الربح يعود إلى المنافسة فيما بين الرأسماليين، فإن « Ricardo » يرى بأن مثل هذا الانخفاض يعود إلى تناقص العوائد للأرض، أما « Marx » فيؤكد على أن الاقتصاد لا يمكن أن ينمو إلى الأبد وذلك بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي.

ويرى « Marx » بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف-أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال بتعبير « Marx »-وأن فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل و بين الحد الأدنى لأجر العامل، ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج، فإن حصة رأس المال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح، لكن « Marx » تنبأ بأنه مع حدوث التراكم الرأسمالي فإن ما يسميه بالجيش الاحتياطي للعمال سوف يختفي، مما يدفع بالأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، فكان رد فعل الرأسماليين على ذلك إما بإبقاء الأجور منخفضة أو بإحلال رأس المال محل العمل، وبسبب ميل الرأسماليين إلى تراكم رأس المال واتجاههم إلى إحلاله محل العمل تنشأ مشكلة تتعلق بعدم قدرة العمال على استهلاك جميع السلع

<sup>1</sup> فليخ خلف حسن، مرجع سبق ذكره، ص 119.

<sup>2</sup> كارل ماركس: فيلسوف و اقتصادي اشتراكي ألماني من مؤلفاته، "الأساسيات في نقد الاقتصاد السياسي و الرأسمالية".

المنتجة، و بالتالي فإن فشل الطلب العمال يدفع الرأسمالية إلى الالهيار وهكذا تنتقل السلطة إلى الطبقة العاملة عن طريق الثورة العمالية، فتحل الاشتراكية محل الرأسمالية، حيث يستولي العمال على وسائل الانتاج والتوزيع، المبادلة و على السلطة. و في إطار تقييم البعض لآراء « Marx » فإنهم يؤكدون بأن تحليلاته تتضمن نظرة ثاقبة و قيمة لأداء الرأسمالية، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار النظام الرأسمالي العالمي لم تتحقق و ذلك لسببين: الأول أن زيادة الأجر النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة في الأجر الحقيقية، و أي زيادة في الأجر الحقيقية يمكن أن تعوضها زيادة في الإنتاجية، مما يترك معدل الربح دون تغيير، و الثاني تقليل « Marx » من أهمية التقدم التكنولوجي في الصناعة- كما قلل بقية الاقصاديين الكلاسيك من أهمية التقدم التكنولوجي في الزراعة- و الذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد و يؤثر على إنتاجية العمل.<sup>1</sup>

مما سبق نصل إلى أن فكر الكلاسيك في النمو الاقتصادي يتركز في أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقا بين التقدم التكنولوجي و النمو السكاني، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو، و ذلك لكون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل و الإنتاج و الأجر، أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي، و تؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان فظهور موجة جديدة من الركود ثم النمو و الانتعاش، و تبين النظرية أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي، و الذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح و اتجاهاتها، و لتفهم ما سبق نلخص النموذج الكلاسيكي في الدوال التالية:<sup>2</sup>

$$O=f(L,K ,Q,T).....(1) \quad 1. \text{ دالة الإنتاج} :$$

<sup>1</sup> مدخت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 60-62.

<sup>2</sup> بالاعتماد على :

-فليح خلف حسن، مرجع سبق ذكره، ص 120-123.

-عبلة عبد الحميد التنمية و التخطيط الاقتصادي، نظريات النمو و التنمية الاقتصادية .

O : الإنتاج

L : قوة العمل

k : المتاح من الأرض (الموارد الطبيعية)

Q : رأس المال

T : التقدم الفني

وقد تجاهل النموذج عنصر التنظيم لاعتباره عاملا غير استراتيجيا، و بافتراض ثبات المساحة المتاحة من الأرض فإن الموارد الجديدة تدخل ضمن التقدم الفني، وأن الثبات في الأرض و المقترن بزيادة مطردة في عنصر العمل يؤدي بعد فترة إلى تناقص الناتج الكلي .

2. مستوى التقدم التكنولوجي يتوقف على الاستثمار :  $T=T(I).....(2)$

3. الاستثمار يتوقف على الأرباح :  $I=dQ=I(R).....(3)$

حيث يقصد بالاستثمار هنا الاستثمار الصافي I و الذي يعبر عن الزيادة في الرصيد الرأسمالي و R عبارة عن العائد من عناصر الإنتاج الثابتة(الأرض و رأس المال).

4. الأرباح تتوقف على مستوى تكنولوجي و عرض العمل:  $R=R(T,L).....(4)$

5. حجم قوة العمل يتوقف على حجم الأجور:  $L=L(W).....(5)$

6. الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار :  $W=W(I).....(6)$

علما بأن مجموع الأرباح و الأجور تعادل الناتج الكلي، أي:  $O=R+W$

أما شرط التوازن في الأجل الطويل فيكون:  $W=wL$

حيث أن  $W$ : معدل الأجر الأدنى

### • الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية حيث أن اعتراف الكلاسيك بالتقدم التقني حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة، ولا يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي، ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة، ولكن التطور الذي شاهده الدول المتقدمة أفرز زيادة في الإنتاج الزراعي، مما أحدث فائضا كبيرا ثم توجيهه للتصدير، بالإضافة إلى ما سبق عدم جدوى العلاقة بين تراكم رأس المال وحجم السكان على الدول المتقدمة نظرا لتناقص معدلات المواليد مع تزايد مستويات الدخل، حيث أصبح نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة في الربع الثالث من القرن التاسع عشر يفوق بكثير المستوى الطبيعي للأجر، بالإضافة إلى تزايد معدل معتبر مما أدى إلى عدم صلاحية هذه النظرية على تحليل النمو في الدول المتقدمة. رغم الانتقادات التي سبق وأن وجهت لها عند تطبيقها على الدول المتقدمة فتعتبر النظرية الكلاسيكية غير صالحة لتحقيق التنمية والنمو الإقتصادي في الدول النامية، نظرا للافتراضات التي قامت عليها و المبنية على توفر رأس المال و التقدم التكنولوجي، وهي أصلا عوامل تفتقدها الدول النامية، و بذلك يمكن القول أن النظرية الكلاسيكية وجدت نسبيا لتحقيق النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: النماذج النيوكلاسيكية في النمو الإقتصادي

<sup>1</sup> بيوض محمد العيد: "تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص الإقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2010-2011، ص 61.

ظهر الفكر النيوكلاسيك في السبعينات من القرن التاسع عشر، حيث تعد النماذج النيوكلاسيكية من النماذج الأساسية في نظرية النمو، نظرا لأهمية الأفكار و المساهمات التي جاءت من طرف اقتصاديي هذه المدرسة من Harrod&Domar,Ramsy,Swan&Solow وغيرهم، وللتفصيل أكثر في النماذج النيوكلاسيكية المتعلقة بالنمو الاقتصادي سنتعرض لأهمها في هذا المبحث.

### المطلب الأول:<sup>1</sup> « Harrod-Domar » في النمو الاقتصادي

يعتبر « Domar » و « Harrod » من الاقتصاديين الذين تبنا الفكر الكيترى، محاولين معالجة النقائص التي أغفلها كيتر فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي.

حيث اهتم لتحليل الكيترى بالاستقرار الاقتصادي و عملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة و الموارد البشرية المعطلة، و بالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالنتائج الإجمالية، فيكون الطلب العامل الموجه لكل من الاستثمار والتشغيل والإنتاج، لكن ليس بالضرورة أن يتساوى الاستثمار مع الادخار، كما أشار إلى أن سبب الفقر في الدول المتخلفة يعود إلى انخفاض مستوى التشغيل، أو إلى ضعف الجهاز الإنتاجي والتكنولوجيا المستخدمة فيه.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>هارود روي فوبر: اقتصادي انجليزي من مقالاته « An Essay on Dynamique Theory » و الذي اعتمد في مجازة على أفكار النظرية العامة للعمل لكيتر، و بعد الشهرة التي عرفها تحليل هذا الأخير تم ربط اسمه بالاقتصادي الأمريكي إيسي دومار، و من ثم سمي نموذج هارود و دامار أو نموذج كيتر للنمو.  
<sup>2</sup>معروف هوشيار: "تحليل الاقتصاد الكلي"، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2005، ص 381، 382.

لكن التحليل الكيتري لم يلمس تماما الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي لذلك جاء نموذج « Harrod » و « Domar » لتبيان ديناميكية التحليل الكيتري و شرح أكثر لظاهرة النمو الاقتصادي، وفكرته الأساسية أن أي تغير في الاستثمار سيؤدي إلى أثر مزدوج على الطلب الكلي و الطاقة الإنتاجية .

ففي دراستين منفصلتين ظاهريا قام كل من « R.Harrod » و « E.Domar » بنشر نماذج رياضية للنمو الاقتصادي، وقد عني كلا الباحثين بمعالجة مسألة استمرار نمو الاقتصاد دون مروره في أزمات كساد متكررة، وأقام الاقصاديان نموذجهما على ضوء افتراض أن الاقتصاد مغلق مع ثبات الميل الحدي للادخار وتساويه مع الميل المتوسط للادخار، بالإضافة إلى ثبات كل من المستوى العام للأسعار ومعامل رأس المال/الناتج  $(K/L)$ ، كما أن حسابات الادخار و الاستثمار تعتمد على الدخل المحقق لنفس العام.<sup>1</sup>

#### أولاً: عرض نموذج « Harrod » في النمو الاقتصادي

لقد ذهب « Harrod » في تحليله لمشكلة النمو الاقتصادي بدرجة أبعد من كيتر، وذلك عام 1939 في مقال له في النظرية الحركية.

لقد افترض « Harrod » اقتصادا ينتج ناتجا حقيقيا  $X$  باستخدام كل من رأس المال  $K$  والعمل  $L$ ، والزيادة في السلع الرأسمالية هي الاستثمار  $\Delta K=I$  و الذي سيتعادل مع الادخار  $S$  و يمكن كتابة معدل نمو الإنتاج كالتالي:<sup>2</sup>

$$\frac{Y=\Delta X}{X} = \frac{\Delta K/X}{\Delta k/\Delta x} = \frac{S/X}{I/\Delta X} = s \quad a$$

<sup>1</sup> بيوض محمد العيد، مرجع سبق ذكره، ص 64.

<sup>2</sup> بناني فتيحة: "السياسة النقدية النمو الاقتصادي، دراسة نظرية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة بومرداس، 2008-2009.



حيث:

S: الميل المتوسط للادخار

a: المعجل<sup>1</sup> الذي يصل بين الاستثمار و الزيادة في الانتاج.

فإذا اتجه رأس المال نحو النمو بنفس معدل الانتاج مثلاً، فإن المعجل يمكن تفسيره أيضاً كالمعامل المتوسط لرأس المال للانتاج.

$$a = \frac{\Delta k}{\Delta X} = K/X$$

$\Delta X$

فمعادلة « Harrod » تحدد المدخرات المطلوبة لتحقيق معدل محدد للنمو.

وقد ركز « Harrod » على الشروط الضرورية للمحافظة على تساوي الادخار بالاستثمار كما عالج العامل الأساسي في عملية النمو و هو الانفاق الاستثماري الجاري، و تجاوز به مع التغير الذي طرأ على الانتاج أو على مستوى الدخل الفردي، أي تحديد ما إذا كان معدل نمو الدخل في الماضي القريب مرتفعاً بالقدر الكافي لإحداث إنفاق استثماري قادر على امتصاص الادخار الحاصل في الفترة الجارية، كما يفترض « Harrod » عدة معدلات للنمو عند المقارنة بينهما يمكن تحديد الشروط التي يمكن من تحقيق معدل ثابت و مستقر من النمو الاقتصادي و هذه المعدلات هي:

1. المعدل المرغوب للنمو: هو المعدل الشامل الذي إذا تحقق سيترك رجال الأعمال في حالة نفسية يكونون

فيها على استعداد للقيام بتقديم مشابه.<sup>2</sup> ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المعجل: هو نسبة التغير التي تطرأ على الموجودات الرأسمالية (الاستثمار الصافي) إلى نسبة التغير في مستوى الناتج.  
<sup>2</sup> فليح خلف حسن، مرجع سبق ذكره، ص 151.

$$gw=S/v=n$$

حيث:

gw : معدل النمو المرغوب

S : معدل الادخار المحلي الإجمالي

V :نسبة رأس المال

N :نسبة النمو الطبيعي للقوة العاملة

2. المعدل الفعلي للنمو: هو التعبير المثوي اللاحق في الناتج بين فترة الدخل الحالية و فترة الدخل

السابقة<sup>2</sup> ويمكن التعبير عنه كما يلي:<sup>3</sup>

$$gt=\frac{\Delta Y}{Y}$$

Y

حيث :

gt: تمثل المعدل الفعلي للنمو

Y:الدخل الوطني

$\Delta Y$ :التغير في الدخل

3. العلاقة بين معدل النمو المرغوب و الفعلي:

<sup>1</sup> بناني فتيحة،مرجع سبق ذكره،ص19.

<sup>2</sup> فليح خلف حسن،مرجع سبق ذكره،ص15.

<sup>3</sup> بناني فتيحة،مرجع سبق ذكره،ص ص 19،20.

-إذا كان معدل النمو الفعلي < المعدل المرغوب، هذا يعني أن الاستثمار المتوقع يفوق الاستثمار المتحقق (الفعلي) في الفترة الجارية للدخل (الاقتصاد يعاني من نقص جزئي في رأس المال).

-إذا كان المعدل الفعلي للنمو > المعدل المرغوب، يعني أن الاستثمار الفعلي يفوق الاستثمار المتوقع (الاقتصاد يميل نحو الركود).

### ثانيا: عرض نموذج « Domar » في النمو الإقتصادي

أول تحليل قدمه « Domar » حول النمو الإقتصادي كان عام 1947 في مقاله الشهير « Expansion and Employment de American Economic Review »، فبالنسبة له النمو المتوازن لا يكون تضخمي (أين الطلب يزيد عن العرض)، و بدون التشغيل الكامل (أين العرض يزيد عن الطلب)، و المتغير الأساسي المحدد لرأس المال منتج هو الاستثمار و يعتمد نموذج « Domar » للنمو الإقتصادي على الافتراضات التالية:

-الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار.<sup>1</sup>

-الاستهلاك في المدى الطويل يمثل نسبة ثابتة من الدخل القومي، أي أن الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل ثابت، و بالتالي الميل الحدي للادخار ثابت أيضا.

-عدم وجود فجوة زمنية في العلاقة بين الادخار و الاستثمار، و أن إجمالي الاستثمار الذي يرغب المنتجون القيام به يساوي إجمالي الاستثمار المحقق.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص74.

-الإنتاج لأي وحدة اقتصادية سواء كانت شركة او صناعة أو الاقتصاد الوطني بأكمله يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في تلك الوحدة.<sup>2</sup>

-لا يوجد إحلال بين رأس المال و العمل.

ويهدف نموذج « Domar » إلى توضيح معدل الزيادة في الاستثمار حتى يمكن للدخل أن ينمو بشكل يعادل الزيادة في القدرة الانتاجية، بحيث يظل الاستخدام كاملاً باعتبار أن الاستثمار يزيد من القدرة الإنتاجية ويخلق الدخل،<sup>3</sup> كما أن دالة إنتاج المؤسسة عند « Domar » تكون مرتبطة بعنصر العمل و رأس المال، أي  $Y_s$  هي كمية العرض،  $v$  وحدة رأس المال، و بالتالي الدالة تكون كما يلي:

$$Y_s = \min \left( \frac{k}{v}, L \right) \dots \dots \dots (1)$$

وتكون:

$$\frac{\Delta Y_s}{Y_s} = \frac{\Delta k}{k} \dots \dots \dots (2)$$

$v$

التغير في الإنتاج يكون مشروط بتغير رأس المال، وبالتالي الاستثمار حيث:

$$\frac{\Delta Y_s}{Y_s} = \frac{\Delta K}{K} = 1 \dots \dots \dots (3)$$

$v$

هذا التحليل الأولي يظهر لنا أن الاستثمار الجديد يسمح بتغيير العرض نسبياً ( $v/1$  بالتقريب)، تغير الاستثمار يحدث مضاعف يزيد الدخل و الطلب الكلي، نسمي  $C$  الميل الحدي للاستهلاك و  $S$  الميل الحدي للادخار .

<sup>1</sup> بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

<sup>2</sup> محمد صالح تركي القريشي: "علم اقتصاد التنمية"، إقرأ للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 92.

<sup>3</sup> فليح خلف حسن، مرجع سبق ذكره، ص 150.

$$\text{Multiplicateur} = \frac{1}{1-c} = \frac{1}{s} \dots\dots\dots (4)$$

هذه العلاقة تدل على أنه إذا ارتفع الاستثمار بكمية معطاة، الدخل و الطلب يزيد بكمية  $s/1$  فيكون لدينا:

$$\dots\dots\dots \frac{\Delta Y_d}{S} = \Delta I \quad (5)$$

إذا أخذنا وضعية التوازن أين عرض السلع والخدمات يساوي الطلب عليها ( $Y_d = Y_s$ ) فإن النمو المتوازن للاقتصاد يفترض أن هاتين المركبتان تنموان بنفس المستوى.

المعادلتان (3) و (5) تعطيان:

$$\dots\dots\dots \frac{\Delta Y_s}{v} = \frac{1}{s} = \Delta I = \Delta Y_d \quad (6)$$

$$\dots\dots\dots \frac{\Delta I}{I} = \frac{s}{v} \quad (7)$$

الجزء الأيسر للمعادلة (7) يوضح معدل نمو الاستثمار، والجزء الأيمن يعبر عن دخل الميل الحدي للاحتكار ( $S$ ) ومعامل رأس المال ( $v$ )، يفترض أن يكونا ثابتين وخارجين في النموذج.

ومن خلال تحليل « Domar » يتبين أن الاستثمار إذا لم يكن كافياً، فإن ذلك يؤدي إلى ظهور البطالة وإذا حدث الاستثمار في السنة الأولى فمن الضروري وضع استثمار أكبر في السنة الثانية حتى يزيد الطلب، وذلك باستعمال القدرة الإنتاجية التي تم توسيعها لتفادي وجود فائض في تراكم رأس المال، وإلا فإن الفائض سيؤدي إلى هبوط الاستثمار و من ثم كساد اقتصادي، وبصفة عامة فإن نموذج « Harrod-Domar » للنمو الاقتصادي يتمثل في دالة إنتاج لا مجال فيها للإحلال بين عاملي رأس المال و العمل، وتأخذ الشكل التالي:

$$Y = \text{Min}(vk, bl)$$

حيث:

K: رأس المال

L: العمل

v: وحدة رأس المال

b: وحدة العمل .

لقد حاول « Harrod-Domar » الإجابة عن السؤال متى يكون الاقتصاد الوطني قادرا على تحقيق النمو عند معدل ثابت؟، حيث توصلا إلى إجابة هي أن معدل الادخار الوطني يجب أن يساوي مع حاصل ضرب معامل رأس المال الناتج، و معدل نمو القوة العاملة (الفعالة)، في هذه الحالة يمكن للاقتصاد أن يحافظ على التوازن بين رصيده من الأرض و المعدات و عرض العمل، و من ثم يمكن للنمو أي يستمر دون ظهور نقص في العمل و لا فائض.<sup>1</sup>

ثالثا: الانتقادات الموجهة لنموذج « Harrod-Domar »

هناك جملة من الانتقادات وجهت إلى النموذج تتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 21-22.

<sup>2</sup> مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 76-78.

-فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ( $\Delta s/\Delta Y$ ) و معدل رأس المال الناتج ( $K/Y$ ) غير واقعية، حيث يمكن أن يتغيرا في المدى الطويل، كذلك بالنسبة لفرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني .

-النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.

-من حيث ملائمة النموذج للبلدان النامية فيعتبر نموذج غير ملائم، لأن النموذج قام على أساس منع الاقتصاديات المتقدمة من الدخول في حالة الركود الطويل الأجل على أساس البلدان النامية التي تنخفض فيها معدلات النمو بالأساس أو تنعدم بالكامل.

-النموذج يفترض عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي لا يلائم البلدان النامية.

- التأكيد بأن الاستثمار لا يؤثر بالنسبة للنمو طويل الأجل، هذه الفكرة رفضتها نظرية النمو الجديدة التي تقول بأنه إذا كانت هناك آليات تمنع الانخفاض في إنتاجية رأس المال عند تزايد الاستثمارات، فإن هذه الأخيرة تؤثر في النمو طويل الأجل.

على الرغم من بساطة النموذج والانتقادات التي وجهت له إلا أنه يكشف حقيقة مهمة جدا، فلكي يحدث النمو يجب على الاقتصاديات أن تدخر و تستثمر، إذ أن زيادة ما يمكن ادخاره واستثماره يسرع النمو ليصبح متواصل بشكل ذاتي، و بذلك يصبح رأس المال أداة منطقية تبرر التحولات الهائلة في رأس المال والمساعدات الفنية من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل تقدما.<sup>1</sup>

المطلب الثاني: نموذج «<sup>1</sup>Solow-<sup>2</sup>Swan» في النمو الاقتصادي

<sup>1</sup> ميشيل تودار: "التنمية الاقتصادية"، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص126.

<sup>2</sup> روبرت سولو: اقتصادي أمريكي، حاز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987

جاء هذا النموذج بناء على أبحاث كل من الاقتصادي « Robert Solow » في كتابه "مساهمة في نظرية النمو الإقتصادي سنة 1956" و الاقتصادي « Swan » التي جاءت في كتابه "النمو الإقتصادي وتراكم رأس المال" سنة 1956، و ذلك مساهمة منهما لتفسير الشواهد التاريخية لمعدلات النمو الإقتصادي في العالم<sup>2</sup>، ويمكن حصر أهم فرضيات هذا النموذج فيما يلي:<sup>3</sup>

- نمو القوى لعاملة تكون خارجية، و سوق العمل يكون في حالة توازن على المدى الطويل أي :

$$N_t = N_0 e^{nt}$$

عدد السكان الأصلي
هو معدل نمو السكان،
 $n$ 
مع
 $N_t = N_0 e^{nt}$ 
العرض
الطلب

NT نسبة الزيادة في عدد السكان، t السنوات

-الإنتاجية الحدية موجبة و متناقصة بالنسبة لكل عنصر إنتاجي.

-دالة الإنتاج هي دالة نيو كلاسيكية، تتكون من عنصري إنتاج هما رأس المال و العمل و تكتب كما يلي:

$$Y_t = F(K, L)$$

-المردوديات السلمية لعوامل الإنتاج ثابتة

-التوازن على سوق السلع مؤكد، بشرط افتراض حالة اقتصاد مغلق، و النفقات العمومية تتفرع إلى عناصر

استهلاك العائلات و عناصر الاستثمار في السلع العامة، و تكتب معادلتها كما يلي:  $Y_t = C_t + I_t$

-الأعوان الإقتصادية لها معدل ادخار ثابت:

<sup>1</sup> تريفور صوان: اقتصادي استرالي.

<sup>2</sup> بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 99.

<sup>3</sup> بالاعتماد على:

- حمزة مرادسي: "دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الإقتصادي، دراسة دالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التنسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي و تسيير المنظمات، جامعة باتنة، 2009-2010، ص ص 47-49.



$$S = Y_t - C_t, 0 < S < 1$$

$Y_t$

حيث أن معدل الادخار هو عامل خارجي، و معادلة الاستهلاك تعطي كما يلي:

$$C_t = (1 - S)Y_t$$

لقد قام نموذج « Solow-Swan » على افتراض أن تكون الدراسة في اقتصاد ينتج سلعة واحدة  $Y$  عن

طريق التنسيق بين العمل ( $L$ ) و رأس المال ( $K$ ) مع إمكانية الإحلال بينهما للحصول على الدالة:

$Y = F(K, L)$  وذلك في ظل الشروط النيوكلاسيكية لدالة الإنتاج حيث تكون الإنتاجية الحدية موجبة

ومتناقصة بالنسبة لكل من عاملي الإنتاج:

$$\frac{\delta F}{\delta k} > 0, \quad \frac{\delta^2 F}{\delta k^2} < 0 \quad \dots (8)$$

$$\frac{\delta F}{\delta L} > 0, \quad \frac{\delta^2 F}{\delta L^2} < 0$$

وتكون الإنتاجية الحدية للعمل ورأس المال تؤول إلى ما لا نهاية عندما تؤول قيمة العمل رأس المال إلى الصفر

على التوالي، وعندما يؤول رأس المال والعمل إلى ما لا نهاية، فإن الإنتاجية الحدية لها تؤول إلى الصفر، وهذين

الخاصيتين يطلق عليهما بشروط  $INADA^1$  1963 بالصيغتان التاليتان:

$$\lim_{k \rightarrow 0} F(k) = 0, \quad \lim_{L \rightarrow 0} F(L) = 0 \quad \dots (9)$$

$$\lim_{k \rightarrow +\infty} F(k) = 0, \quad \lim_{L \rightarrow +\infty} F(L) = 0$$

<sup>1</sup> هي شروط مفروضة على دالة الإنتاج النيوكلاسيكية و التي تمثل العلاقة بين الناتج الفردي و رأس المال للفرد.

ومنه الدالة التي تبين المردوديات السلمية الثابتة هي:

$$F(\lambda K, \lambda L) = \lambda F(K, L) \dots\dots\dots (10)$$

فالإنتاج إما أن يستهلك بحجم ثابت  $(1-s)$ ، أو يدخر بحجم  $s$ ، أي  $(sY)$  والادخار  $s$  كله يستثمر و يمكن أن يعطي معادلة الاستثمار كما يلي:

$$\frac{\delta}{\delta t} \dots\dots\dots K(t) = K = sY(t) - \delta K(t) \quad (11)$$

$\delta t$

حيث  $\delta$  معدل اهتلاك رأس المال

بتعويض دالة الإنتاج  $Y_t = F(K, L)$ : في المعادلة (11) نجد :

$$K = sF(K, L) - \delta K \dots\dots\dots (12)$$

هذه المعادلة تمثل تطور رأس المال على المدى القصير

نفرض أن السكان يتزايدون بنسبة ثابتة  $n$  فتكون معادلة نمو الأفراد على المدى القصير هي:

$$- \delta K L(t) = L_0 n \dots\dots\dots (13)$$

بتعويض المعادلة (13) في المعادلة (12) نجد معادلة الاستثمار بدلالة كمية العمل .

هذه المعادلة تبين تطور رأس المال في اقتصاد دون التشغيل التام.

• دراسة النموذج:

لمعرفة أن معدل تراكم رأس المال يتوافق دائما مع معدل النمو يدب دراسة حلول المعادلات السابقة الذكر وسنتعامل الآن مع متغيرات فردية، حيث تعطي متغيرة فردية بحرف صغير للمتغير المكتوب بنفس الحرف الكبير فيكون: رأس المال الفردي  $k=K/L$  و الإنتاج الفردي  $y=Y/L$  بهذه الصيغة يمكننا كتابة معادلة الإنتاج لرأس المال الفردي كما يلي:

$$Y=F(K,L) \iff \underline{Y} = \underline{F(K,L)} \dots\dots\dots(15)$$

L L



$$Y=F(k/L ;1)$$



$$y=f(k)$$

هذه التغيرات تسمح لنا بكتابة:

$$\underline{\ln(k)} = \underline{\ln(k)} = \underline{\ln(k)} - \underline{\ln(L)}$$

k

بالاشتقاق نحصل على :

$$\underline{\delta K} = \underline{\delta k} - \underline{\delta L} \dots\dots\dots(16)$$

K k L

من خلال المعادلة (13) يمكن كتابة:

$$\underline{\delta \dots\dots\dots L} = \underline{\delta L_0} \text{ ent} = n(17)$$

L L0 ent

بتعويض المعادلة (17) في (16) نجد :

$$\frac{\delta k = \delta k - n}{\dots\dots\dots} \iff \frac{\delta k = \delta k k - nk}{kk} \quad (18)$$

ومن المعادلة (12) يمكن كتابة:

$$\frac{\delta k = SF(K,L) - \delta}{\dots\dots\dots} = \frac{SY - \delta}{kk} \quad (19)$$

بتعويض (19) في (18) نحصل على:

$$\delta k = (S Y/k - \delta) k - nk \quad (20)$$

لدينا  $K=K/L$  بتعويضها في المعادلة (20) نجد:

$$\delta k = (s Y/K) K/L - (n+\delta)k = S Y/L - (n+\delta)k \quad (21)$$

$$\iff \delta k = S Y/L - (n+\delta)k = sy - (n+\delta)k$$

إذا النموذج النهائي لـ « Solow-Swan »

$$k = \delta k = Sf(k) - (n+\delta)k \quad \dots\dots\dots (22)$$

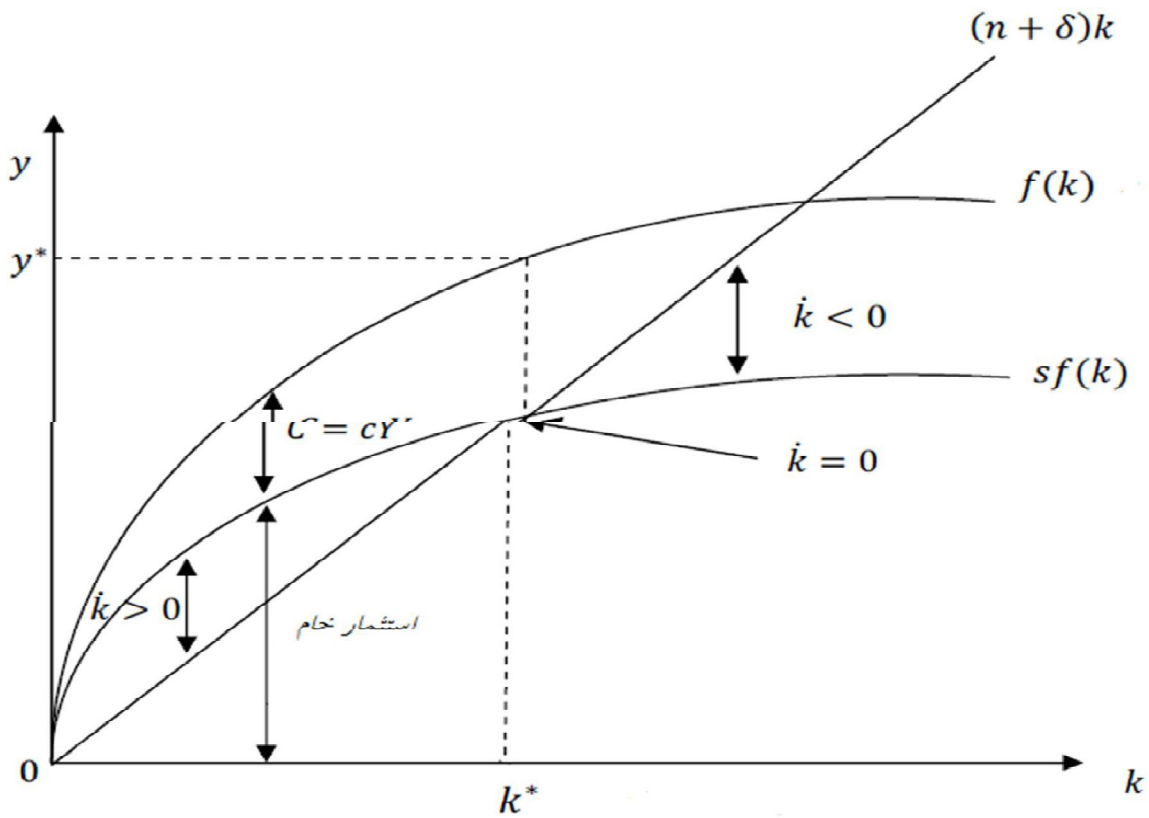
وللحصول على معدل النمو لـ  $k$  نقوم بقسمة المعادلة (22) على  $k$  و بالتالي :

$$\delta = s \cdot f(k) - (n+\delta) \quad (23)$$

kk

ويمكن تمثيل نموذج « Solow-Sawan » في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): التمثيل البياني لنموذج « Solow-Swan » في النمو الإقتصادي



المصدر : بالاعتماد على

– حمزة مرادسي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

– بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

المطلب الثالث: نموذج « Ramsey » في النمو الإقتصادي .

لم يفرض « Ramsey » في نمودجه ثبات معدل الادخار كما في النمادج السابقة، لكنه افترض أن هناك تحكيم بين الادخار و الاستهلاك، حيث أن الإيراد الجاري للأعوان العقلانية يخضع لتفضيلات الأفراد فيما يخص استهلاكهم وادخارهم ويقوم نموذج « Ramsey » على عدة فرضيات أهمها:<sup>1</sup>

-معدل نمو السكان هو  $n$  و رأس المال متناقص بنسبة الاهتلاك  $\delta$

-لا يوجد تقدم تقني على المدى القصير.

-معدل الادخار متغير داخلي

-الدخل ينقسم إلى استهلاك و ادخار.

-الاستهلاك الفردي هو  $c$  والاستثمار الخام الفردي هو  $i$  و يحقق المعادلة:  $c+i=f(k)$

في نموذج « ramsey » الأعوان الاقتصادية تتمثل في العائلات والمؤسسات.

1. بالنسبة للعائلات: تتكون دخولهم من الأجر التي يحصلون عليها من العمل و الفوائد المقدمة لهم من

توظيف أموالهم في الأصول المالية، هدفهم يكون تعظيم منفعتهم مع الأخذ بعين الاعتبار منفعة الأجيال

القادمة، حيث أن كل عائلة لها أحفاد حجمها يزيد بصورة ثابتة و بمعدل خارجي  $n$  (حيث أن معدل

المواليد يفترض أن يكون أكبر من معدل الوفيات أي  $(n > 0)$ ، و التالي فإن المعدل الكلي لنمو السكان

$L(t)$  يعطي بالصيغة:

$$L(t) = L_0 e^{nt}$$

<sup>1</sup>بناي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 39-43.

فإذا كان استهلاك العائلة في الزمن هو:  $ct=Ct/Lt$  وكانت لها دالة منفعة فإن هذه الدالة يفترض أن تتوافق مع شروط INADA.

حيث  $\mu(0)=0$  و  $\mu(+\infty)=\infty$  و العائلة تسعى لتعظيم دالة المنفعة الكلية:  $\mu(c)ent$  ليس الفردية  $\mu(c)$  كما أن العائلات لها معدل تفضيل بالنسبة للحاضر حيث أن البعض يريد أن يستهلك أكثر اليوم ولا يفكر في استهلاك أولاده غدا، أي أنه يتصف بالأنانية و البعض الآخر يفضل الاستهلاك أقل اليوم من أجل الاستهلاك أكثر غدا.

يرمز لمعدل التفضيل الحاضر بالرمز  $p$  حيث أن المعدل الحالي المشترك للتفضيل هو  $e^{-pt}$  وتعطي دالة المنفعة

$$\mu = \int_0^{+\infty} \mu(c) \cdot e^{nt} \cdot e^{-pt} dt \quad \text{للعائلة كما يلي:}$$

العائلات لها أحور  $wt$  تنافسية تتوافق مع توازن السوق، حيث يستهلكون جزء و يدخرون الجزء الآخر (1- $c$ ) مع العلم أن دخل العائلات يكون مكون من مجموع دخل العمل  $wt$  و الدخل الذي يخص  $a(t)r(t)$  هو دخل الأصل للفرد الواحد و  $r(t)$  هو معدل الفائدة المحصل عليه.

حيث:  $a=A/N$

مع:  $A$ : قيمة الدخل الكلي

$N$ : عدد الأفراد

حيث يكون استهلاك العائلات تحت قيد الميزانية و التي تكتب كما يلي:

$$a = \frac{AN - AN}{N^2} = \frac{A}{N} - \frac{A}{N} \cdot \frac{N}{N} = \frac{A}{N} - an$$

$$A = W + rA - c$$

ونلاحظ أن:

$$a = \frac{w+ra-c}{N} - na \text{ ونحصل على:}$$

$$a = w + ra - c - na$$

المعادلة تمثل متطلبات الميزانية للعون، حيث أن الإرث الفردي يزداد مع الدخل الفردي (W+ra)، وينخفض الاستهلاك (c) و تزايد السكان (na)

حيث أن : العون يبحث عن تعظيم منفعته تحت متطلبات الدخل، و تكون له دالة منفعة من النوع

(Constant Inter Temporal Elasticity Of Substitution (CIES))

وهي دالة لها مرونة مرتفعة ثابتة و تعطى بالمعادلة:

$$\mu(c) = \frac{c^{(1-v)}-1}{(1-v)} \quad (24)$$

حيث :

v: هي درجة الاستبدال المؤقت، فكلما كانت قيمة v معتبرة كلما غيرت العائلات استهلاكها عبر الزمن، و لكما كانت v ضعيفة كلما كان استهلاك العائلات أقل تغير عبر الزمن، في هذه الحالة تعظيم المنفعة يتغير كالتالي :

$$\frac{\dot{c}}{c} = \frac{r-p}{v} \quad (25)$$

نلاحظ أن الاستهلاك و الادخار يتغيران باستمرار، الاستهلاك هو دالة متزايدة لمعدل الفائدة (t) و متناقصة لمعدل التفضيل في الحاضر p و كذلك بالنسبة لمعامل المرونة المؤقت v.



2. بالنسبة للمؤسسات: تنتج المؤسسات سلعة واحدة تتكون من عاملي إنتاج رأس المال بكمية  $k$  والعمل بكمية  $L$  هذا الإنتاج يمكن زيادته بالتقدم التقني الذي يزيد من فعالية العمل، بفرض أن التقدم التقني عامل خارجي، وينمو بمعدل ثابت  $X$  في هذه الحالة يمكن فرض:

$$L(t) = Le^{xt} \dots\dots\dots (26)$$

$$Y = F(k, L) \dots\dots\dots (27)$$

نفرض أن المؤسسات تقترض رأس مالها من العائلات وتدفع لهم معدل فائدة  $r(t)$ ، رأس المال ينخفض بمعدل اهتلاك  $\delta$ ، وتحصل المؤسسات على دخلها من السلع التي تنتجها وتبيعها بسعر  $p$ ، ويفرض أنها  $1$ ، المنافسة يفرض أنها كاملة و في هذه الحالة أسعار السوق لا يكون احتكارها من طرف مؤسسة ما، هدف المؤسسة يكون تعظيم ربحها و يكتب :

$$profit = F(K, L) - (r + \delta)k - wL \dots\dots\dots (28)$$

ويكون الربح بالنسبة للوحدة الفعلية كما يلي:

$$profit = f(k) - (r + \delta)K - w \cdot e^{-xt} \dots\dots\dots (29)$$

بإيجاد المشتق بالنسبة لرأس المال الفردي فإن تعظيم دالة هدف المؤسسة يكون:

3. حالة التوازن: نأتي الآن لتنظيم مركبات العائلات و المؤسسات حتى ندرس ثبات التوازن التنافسي، حيث

أن الشرط الأول يعطى بالمعادلة (25)، ونستطيع كتابة مسلك تطور رأس المال الفردي كما يلي:

$$k \rightleftharpoons \frac{KL - kL}{L^2} = \frac{k}{L} - nK$$

$$\iff k = \frac{I - \vartheta k}{L} - nk$$

$$\iff k = \frac{F(K) - \delta k}{L} - nk$$

$$\iff k = f(k) - c - (\delta + n)$$

$$\iff \frac{k}{k} = \frac{f(k) - c}{k} - (\delta + n)$$

ونجد شرط الأمثلية كما يلي:

$$pf'(k^*) = n + \delta + p \dots \dots \dots (30)$$

هذا الشرط يسمى القاعدة الذهبية المعدلة (Règle d'or Modifiée)، حيث يظهر أن الأمثلية تأخذ بعين الاعتبار التحكيم الزمني (Intertemporels) والذي يكون مرتبط بالتفضيل الحاضر للأعوان، ونلاحظ في نموذج (Ramsey) أن رأس المال الفردي عند التوازن أقل من المحدد من طرف القاعدة الذهبية في نموذج « Solow-Swan ».

وكنخلاصة فإن نموذج « Ramsey » هو تعميم لنموذج « Solow-Swan » حيث أن معدل الادخار داخلي و يدرس تطوره في حالة التفضيل الحاضر للأعوان، وكذلك دراسة التنظيم الأمثلي لرأس المال و الاستهلاك الفردي من أجل الوصول إلى نمو متوازن حيث يجب توجيه الأعوان لإجراء تغييرات في مستوى استهلاك رأس المال

### المبحث الرابع: نماذج النمو الداخلي في النمو الإقتصادي

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثه (النيو كلاسيكية) في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأجل قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات حيث لم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات

الكبيرة في الأداء الإقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلي .

### المطلب الأول: نموذج « AK » في النمو الإقتصادي

يعتبر انعدام عدم تناقص مردودية رأس المال (K) من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي، و يعود غياب تناقص هذه الأخيرة إلى رأس المال البشري، و قد جاءت نماذج النمو الداخلي و على رأسها هذا النموذج لمعالجة المردودية المتناقصة لرأس المال، و عليه يفترض نموذج (AK) ثبات الإنتاجية الحدية لرأس المال، و أول صيغة رياضية أعطيت لدالة الإنتاج (AK) كانت سنة 1937 من طرف "فون نيومان" و قد تم تطوير هذا النموذج من قبل « Lucas 1988 »، « Romer 1990 »، « Robelo 1991 » .

ويعطي النموذج العام لنموذج « AK » كما يلي<sup>1</sup> :  $Y=AK$

بحيث : A تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجيا .

Y حجم الإنتاج

K يمثل رأس المال الموسع والذي يتضمن رأس المال العيني - الآلات والمعدات - ورأس المال البشري أي

العمالة والإنتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي بـ:  $Y=AK$

والإنتاجية المتوسطة والحدية لرأس المال ثابتة و مساوية لـ A

بتعويض  $A = \frac{f(k)}{k}$  في المعادلة (23) لنموذج « Solow » نتحصل على :

<sup>1</sup> صدر الدين صوالي، مرجع سبق ذكره، ص 26، 25.

مادام  $Y=AK$  و  $C=(1-s)Y$  يكون معدل النمو الفردي للاستهلاك مساويا لمعدل النمو للإنتاج الفردي، وبالتالي كل المتغيرات للفرد في النموذج ترتفع في نفس الوقت و بمعدل يساوي:

$$sA - (n + \delta)$$

وعليه فإن الاقتصاد الموصف بالتكنولوجية  $AK$  يمكن أن يعرف معدلات نمو للفرد في المدى الطويل موجبة و مستقلة عن التقدم التكنولوجي، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار و معدل نمو السكان، و على عكس النموذج النيو كلاسيكي فإن النموذج  $AK$  لا يتنبأ بحدوث تقارب مطبق أو شرطي بالنسبة لكل مستويات  $Y$ ، وهذا يعد نقصا لهذا النموذج.

مع أن نموذج  $AK$  يسمح بالحصول على النمو المحمي ذاتيا على المدى الطويل، لكنه لم يتوصل إلى اكتشاف مصادر ومحددات هذا النمو، والأفكار الجديدة من هذا النوع طورت من قبل « Romer » سنة 1990 و « Howitt et Aghio » سنة 1988.

### المطلب الثاني: نموذج « Lucas » في النمو الإقتصادي

لقد اعتمد « Lucas » كثيرا في تحليله لمحددات النمو الإقتصادي على نموذج « Uzawa » « 1956، فهذا الأخير لم يخرج عن إطار تحليل « Solow – Swan » فرغم إدخاله لعنصر رأس المال البشري في دالة الإنتاج إلا أنه اعتبر أن الإنتاجية الحدية لهذا العامل متناقصة، و هذا ما أدى إلى الوصول إلى نموذج للنمو الخارجي غير أن « Lucas » رفض فرضية تناقص العوائد الحدية لتراكم رأس المال البشري و اعتبر أنه "على العكس من رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري و المحافظة على عوائد حدية ثابتة على الأقل عوضا عن تناقصها، مما يسمح باستمرار النمو الإقتصادي دون توقف"، كما اعتبر « Lucas » أن

الاختلافات في معدلات النمو بين البلدان يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بينها، و يعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي:<sup>1</sup>

-الاقتصاد مشكل من قطاعين أحدهم مكرس لإنتاج السلع و الخدمات انطلاقا من رأس المال المادي و جزء من رأس المال البشري، أما القطاع الثاني يهتم بتكوين رأس المال البشري الذي لم يستعمل في القطاع الأول، و كما أشرنا سابقا يفترض « Lucas » أن تراكم رأس المال البشري يكون بإنتاجية حدية على الأقل ثابتة.

-رأس المال البشري ينتج من تلقاء نفسه، كما أن اختصاص الرفد و الزمن المخصص للدراسة يحددان وتيرة تراكم رأس المال البشري، بالإضافة إلى أن جميع أفراد المجتمع متمثلين في المستوى التعليمي، و النموذج الذي سنقدمه لـ « Lucas » هو بدون فراغ أي أن الفرد يكرس جل وقته بين العمل أو تراكم رأس المال البشري، و لا وجود لوقت آخر و منه يكون مسار تراكم رأس المال البشري على شكل خطي وفقا للمعادلة التالية:

$$h_i = \beta h_i (1 - \mu) \dots \dots (1)$$

حيث :

$h_i$  مقدار التغير في رأس المال البشري

$\beta$  معلمة موجبة تعبر على فعالية نشاط تراكم رأس المال البشري.

$h_i$  مخزون رأس المال البشري للفرد.

$(1 - \mu)$  الوقت المخصص للتعليم و النشاط المتعلق بتراكم رأس المال البشري بالنسبة لحمل الوقت المتاح.

<sup>1</sup>هزة مرادسي، مرجع سبق ذكره، ص 59-61.

وتتميز المعادلة (1) بخاصية ثبات غلة الحجم بالنسبة لـ:  $hu$  وهي خاصية أساسية في النموذج لضمان تحقيق النمو الداخلي، وتعتبر هذه الخاصية أهم من الدور الذي يمثله الوقت المخصص للدراسة، كما يقر بذلك « Lucas » في تقديمه لهذا النموذج.

ونقول أنه كلما خصص جزء كبير من الوقت لأجل التعليم و التكوين حقق الاقتصاد بذلك نموا كبيرا في رأس المال البشري عبر الزمن، وبالتالي فإن مستوى رأس المال البشري و وتيرة تغيره يعتمدان بدرجة كبيرة على قرارات الأفراد الراغبين في الاستثمار و في تنمية قدراتهم، أما في قطاع إنتاج البضائع فإن العملية الانتاجية تحكمها تقنيا دالة الانتاج "كوب دوغلاس" التي تعطى على النحو التالي:

حيث:

$Y_i$  هو قيمة إنتاج الفرد

$K_i$  و  $I$  رأس المال العيني للفرد

$\mu$  يمثل الوقت الذي يكرسه الفرد في عملية إنتاج السلع.

من هنا نستنتج أن الوقت المكرس للتعليم لا يساهم في خلق الناتج في الحاضر لكنه يسمح بزيادته في المستقبل .

$\alpha$  عبارة عن ثابت موجب يمثل نسبة المساهمة رأس المال في الناتج.

أدمج « Lucas » في هذا النموذج تأثير الوفورات الخارجية ( $l'externalité$ ) الناتجة عن مستوى رأس المال البشري على النشاط الإنتاجي، وهذا من أجل دعم الوصول إلى ضمان نمو داخلي، وقد برر هذه الفرضية

بأن كل فرد مهما كان مستواه الخاص من رأس المال البشري فسيكون أكثر فعالية إذا أحيط بأشخاص آخرين فعالين، وهذا الذي يسمى بالتحريض و نرسم لمقدار تأثير الوفورات الخارجية في دالة الإنتاج بالرمز  $\delta$  ما يرفع من درجة تجانس دالة الإنتاج و يعطيها شكلا جديدا لتصبح بالصيغة التالية:

$$y_i = Ak_i^\alpha (\mu h_i)^{1-\alpha} (h_a)^\delta \dots\dots (2)$$

حيث أن:  $h_a$  هو مخزون رأس المال البشري لبقية الأفراد في المجتمع.

وبافتراض أنه لا يوجد تمايز بين الأفراد في المستوى التعليمي فإن:  $h_i = h_a$

أي أنه إذا رفعنا مؤهلات الفرد فإنه بدوره يرفع من فعالية الأفراد المتواجدين معه في نفس المحيط، وبالتالي دالة الإنتاج في نموذج «Lucas» تتميز بتزايد الغلة  $(1+\delta)$  بسبب الوفورات الخارجية، وبهذا الشكل يكون هناك تأثير إيجابي لرأس المال البشري على قيمة الإنتاج، وهذا ما يضمن نموا داخليا في النموذج لأن تحسن مستوى كل فرد يزيد من المخزون المعرفي و مخزون رأس المال البشري للأمة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية في القطاعات الاقتصادية للدولة .

المطلب الثالث: نموذج<sup>1</sup> «Paul Romer» في النمو الاقتصادي

أولا: عرض النموذج .

يصنف نموذج «Romer» 1990 من نماذج الجيل الثاني لنظرية النمو الداخلي حيث تعتبر هذه النماذج أكثر واقعية من ناحية تمثيلها لعملية تراكم المعرفة، والتطور التكنولوجي مقارنة مع نماذج الجيل الأول، وينطلق «Romer» في هذا النموذج من محاولة تقديم صياغة صريحة تفسر عملية تراكم المعرفة و التطور

<sup>1</sup> بول رومر: هو أحد أبرز الخبراء الاقتصاديين الأمريكيين، و هو مطور نظرية النمو الجديدة

التكنولوجي، الذي اعتبره بمثابة ثمرة الأفكار الجديدة و الاختراعات التي تحفز بدافع الربح المنتظر من خلال بيع براءات الاختراع، و في إطار تقديمه للنموذج اعتبر « *Romer* » أن الاقتصاد مكون من ثلاث قطاعات أساسية هي:<sup>1</sup>

**1. قطاع البحث:** إنه لمن الطبيعي جدا أن نعتبر أن التطور التكنولوجي يعتمد أساسا على كمية الاكتشافات العلمية فالاكتشاف الجديد يعني في أغلب الأحيان من وجهة اقتصادية أسلوب جديد لتحويل وحدة من رأس المال الخام إلى سلعة اقتصادية جديدة، و يقر معظم الاقتصاديين بأن المعرفة هي أساس معظم المكتشفات العلمية، فهي تعد ملكية خالصة أي أن استخدامها من قبل شخص لا يمنع استخدامها من قبل الآخرين و هذا ما يعرف بخاصية عدم التنافس كما أنه من الصعب منع الآخرين من استخدامها إلا في حالات السرية التامة، و هذا ما يسمى بخاصية عدم الاستبعاد و قم سلم « *Romer* » بأن التقدم التقني يتطلب وجود نشاط جماعي يهدف للربح، و هذا النشاط مؤلف من مركبتين:

- تصاميم متجسدة في منتجات يمكن تسجيل براءة اختراعها لإبعاد الشركاء المنافسة عن ممارسة النشاط نفسه ويحقق الباحثين إيرادتهم من بيع هذه البراءات.

- المعرفة المتعلقة بالتصاميم و التي تعد أساسا معرفة عامة غير مملوكة تغدي مخزون المعرفة المشترك بين الباحثين، حيث أن كل باحث يمكن أن يستخدم مجموعة المعارف المتاحة لكي ينجز ابتكارات و اختراعات جديدة من السلع الوسيطة و نلاحظ أن المركبتين السابقتين تساعدان على تراكم المعرفة و على خلق تشكيلات سلعية جديدة نتيجة الاستثمار الفعال في أنشطة البحث و التطوير، و على هذا الأساس تعطى دالة تراكم المعرفة  $A$  في هذا القطاع على النحو التالي:

<sup>1</sup> أجهزة مرادسي، مرجع سبق ذكره، ص 61-64.



$$A = \tau L_A A \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

$\dot{A}$  التغير في كمية و مخزون المعارف

$A$  مخزون الأفكار و المعارف المتوفرة

$L_A$  كمية رأس المال البشري المخصص لقطاع البحث و التطوير،

$\tau$  ثابت موجب يعبر على فعالية نشاط البحث

وتنص المعادلة (1) على ضرورة التفاعل بين رأس المال البشري و مخزون المعارف و التكنولوجيا المتاحة، من أجل ابتكار أفكار و تكنولوجيا، كما تعتبر هذا المعادلة أهم ما جاء به « *Romer* » سنة 1986 ، و تستدعي المعادلة (1) الإشارة إلى ملاحظتان تلعبان دورا هاما في هذا النموذج.

- يمكن كتابة الصيغة السابقة على الشكل  $\frac{\dot{A}}{A} = \tau L_A$

والتي تعبر على معدل نمو مخزون المعارف و الابتكارات  $A$  الذي يمثل بدالة خطية تابعة لحجم رأس المال البشري  $L_A$  و مدى فاعلية نشاط البحث  $\tau$ .

- الإنتاجية الحيدة تتحدد على أساس مخزون المعرفة المتوفرة للباحث ، فكلما كان هذا المخزون معتبرا زادت الإنتاجية الحدية للباحثين ، و هذا ما يجعل  $A$  تنمو دون توقف و تعطي الإنتاجية الحدية للباحث بالصيغة

التالية:

2. قطاع السلع الوسيطة: يتكون هذا القطاع من شركات و مؤسسات تنتج بضائع رأسمالية مستعملة في ذلك مجموعة من الاكتشافات و الاختراعات المشتراة من قطاع البحث، و يتميز هذا القطاع بالمنافسة الاحتكارية، فإذا كان هناك عدد  $A$  من السلع الوسيطة محتكرة من قبل عدد  $A$  من الشركات التي يتخذ كل منها وضعا احتكاريا معينا لبيع إنتاجها فيمكن أن يعبر على رأس المال الكلي في هذا القطاع بالصيغة التالية:

$$k = \int_0^A x_j d_j \dots \dots \dots (2)$$

حيث:  $x_j$  الكمية الموجودة في السلع الرأسمالية  $j$ ، يفترض «Romer» أن جميع السلع يتم إنتاجها في نفس الظروف، بحيث أن المنتجين يستخدمون نفس الكمية و النسب من المدخلات في كل السلع الرأسمالية، و هذا ما

$$\forall(j), x(j) = x$$

منه تصبح المعادلة (2) على النحو التالي:  $k=Ax$

3. قطاع السلع النهائية: يتشكل هذا القطاع من عدد كبير من الشركات المنتجة للسلع النهائية و التي تعتبر في النهاية سلعة متجانسة واحدة، و تستعمل هذه الشركات في عملياتها الإنتاجية تكنولوجيا إنتاج تربط رأس المال البشري و العمل و رأس المال المادي المتمثل في السلع الرأسمالية المنتجة من طرف القطاع الثاني، و تكون دالة الإنتاج في هذا القطاع على النحو التالي:

$$Y = L_Y^\alpha L_A^\beta (\int_0^A x_j d_j) \dots \dots \dots (1-\alpha-\beta) \dots \dots \dots (4)$$

حيث :

$L_A$  و  $L_Y$  يمثلان كمية العمل و رأس المال البشري على التوالي.

وبتعويض المعادلة (3) في (4) نجد:

هنا نشير إلى أن  $X$  هي مجرد معلمة و ليست عاملا من عوامل الإنتاج، و بالفعل نلاحظ أنه بإمكان  $Y$  أن يرتفع حتى و لو كانت كل من  $LA, Ly, X$  ثابتة، إذ يكفي لذلك ارتفاع كمية المدخلات من السلع الوسيطة  $A$  المستهلكة من طرف مؤسسات القطاع الثالث، كما يضمن الابتكار ظهور أنواع جديدة من السلع الرأسمالية بصورة مستمرة، و ذلك لأنه من مصلحة منتجي السلع النهائية تنوع منتجاتهم باستعمال جميع الأصناف من السلع الوسيطة .

### ثانيا: نقد النموذج

لقد تم انتقاد النموذج الذي قدمه « Romer » بأنه يصف عملية النمو في العالم المتقدم فقط، لأن الدول المتطورة هي التي تستطيع في اغلب الأحيان تحقيق التفاعل بين مخزون المعرفة و رأس المال البشري من أجل إنتاج اختراعات جديدة، و ذلك للمستوى الراقى لرأس المال البشري الذي تتمتع به تلك الدول، و على عكس ذلك فإن الدول النامية تعاني ضعف في رأسمالها البشري، كما تعجز على تحقيق الابتكار التكنولوجية هي بذلك تصبح أمام حلين، إما عملية نقل التكنولوجيا أو التكيف التكنولوجي الذي يتطلب مستوى معين من رأس المال البشري، لكنه في غالب الأحوال اقل من المستوى الذي تتطلبه عملية الابتكار، و في دراسة قام بها « Shaw » سنة 1992 لاختبار نموذج « Romer » أكد أن العامل التكنولوجي لا يفسر إلا جزءا قليلا من النمو في اقتصاديات الدول النامية و ذلك عكس الدول المتقدمة، حيث أن العامل التقني يبدي أثر كبير على النمو الاقتصادي و يفسر « Shaw » هذا الاختلاف على أساس ضعف فعالية رأس المال البشري في الدول

النامية، كما يرى أن الانفتاح الاقتصادي لهذه الأخيرة بمثابة الآلية التي تساعد على تحسين إنتاجيتها عن طريق نقل التكنولوجيا المتطورة من العالم المتقدم.<sup>1</sup>

### المطلب الرابع: نموذج<sup>2</sup> « Robert Barro » في النمو الاقتصادي

ينتمي هذا النموذج هو الآخر لنماذج النمو الداخلي حيث في مقال لـ « Barro » عام 1990 جاء فيه بمصدر آخر للنمو الداخلي و هو تدفق النفقات العامة (G) من طرف الدولة لتمويل المنشآت القاعدية، التي تساهم في رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، و اعتبر « Barro » أن هذه النفقات هي عبارة عن استثمار في سلعة اجتماعية، وهذا يعني أن G تدخل في دالة الإنتاج لكل مؤسسة (i) و تعطي هذه الدالة كما يلي:<sup>3</sup>

$$Y_i = A_i k_i^\alpha N_i^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \epsilon \alpha \dots \dots \dots (01)$$

حيث:

$Y_i, K_i, N_i$  على التوالي هو الإنتاج، مخزون رأس المال و العمل للمؤسسة (i)

A مستوى التقدم التكنولوجي (ثابت)

$1 - \alpha$  مرونة الإنتاج

<sup>1</sup> أخته مرادسي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

<sup>2</sup> روبرت جوزيف بارو: اقتصادي أمريكي، يعمل أستاذ للاقتصاد بجامعة هارفارد الأمريكية

<sup>3</sup> بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره ص ص 57-60.

وإذا اعتبرنا أن كل المؤسسات مماثلة، يمكن كتابة دالة الإنتاج الاجتماعية بالصيغة التالية:

$$Y = AK^\alpha N^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \dots\dots\dots(02)$$

ويقول « Barro » أن النفقات العامة G تمول عن طريق الضريبة بمعدل t (ثابتة عبر الزمن) و تفرض على

$$T=tY \text{ و } T=G \text{ كل المداخل الميزانية يكون محققا دائما}$$

وتتكون النفقات العامة من السلع النهائية، حيث أن t تكون جزء من الإنتاج النهائي المأخوذ من طرف الدولة

وتستعمل العائلات الجزء الباقي من الدخل في الادخار، حيث التراكم في رأس المال يأخذ الصيغة:

$$\dot{k} = s(s - t)Y - \delta \bar{k} \dots\dots\dots(3)$$

وبالتالي معادلة الإنتاج الإجمالي تحدد باستبدال G بـ tY:

$$Y = AK^\alpha N^{1-\alpha} (tY)^{1-\alpha} \dots\dots\dots (4)$$

$$Y = t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} K N^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \dots\dots\dots (5)$$

حيث: A، N، t ثوابت.

في غياب النمو الديموغرافي، المعادلتين (3) و (5) تسمحان بكتابة معدل النمو لمخزون رأس المال كالتالي :

$g_k$

ومما يمكن ملاحظته أن معدل النمو الإقتصادي مرتبط بطريقة غير منتظمة بمعدل الضريبة المفروضة من طرف

الدولة ففي نموذج « Barro » الاقتصاد له معدل ادخار داخلي و ثابت بعد إدخال عنصر النفقات العمومية

G فان توازن السوق يكتب بالمعادلة:

$$C = (1 - s)(1 - t)y \quad \text{ودالة الاستهلاك للعائلات تكتب كما يلي:}$$

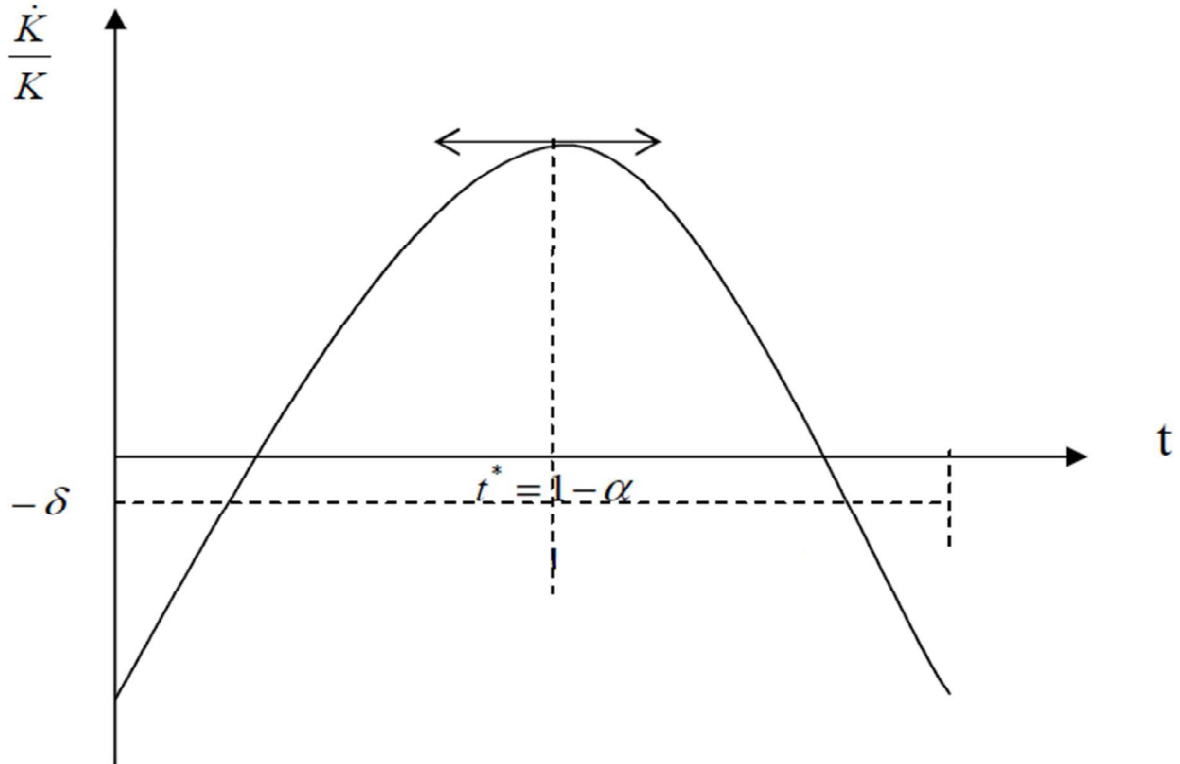
$$Y = (1 - s)(1 - t)Y + K + \delta K + G \quad \text{والتوازن على سوق السلع يكون:}$$

$$s(1 - t)Y = K + \delta k \quad \text{أي أن:}$$

معدل الضريبة المثالي يرفع معدل النمو، وبالتالي يمكن الحصول على المعادلة التالية:

ويمكن تبين أثر معدل الضريبة على معدل النمو بالمنحنى الموالي:

الشكل رقم (02): أثر معدل الضريبة على معدل النمو



المصدر: بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

فمن خلال المنحنى نلاحظ الأثر المزدوج للضريبة

- لما  $t^* > t$  ارتفاع معدل الضريبة إلى رفع مستوى النمو، لأن الأثر ايجابي على الإنتاج بزيادة نفقات رأس المال

العام، هذا الأثر الايجابي يتغلب على الأثر السلبي للضريبة في عرقلة الاستهلاك

-  $t^* < t$  يبدأ معدل النمو في الانخفاض لأن الضريبة تعود بأثر سلبي على الاستهلاك اكبر من الأثر الايجابي على

الإنتاج

من خلال ما سبق نلاحظ أن النفقات العامة تأخذ جانبا مهما في نموذج بارو حيث أن تدخل الدولة عن طريق

زيادة نفقاتها يحفز النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع عملية الاستثمار، هذا الوضع يتلاءم و الدول النامية التي

تحتاج إلى المزيد من التمويل لمن اعتبار الضريبة كمورد أساسي لتمويل هذه النفقات يحيطه بعض التحفظ

خاصة في حالة ارتفاع معدلاتها هذا ما يؤثر على الدخل الفردي، و بالتالي على الاستهلاك مما قد يجعل الأثر

عكسيا.

### خلاصة الفصل الأول:

إن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد، فهو مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، فقد كان ولا يزال من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات نظرا لارتباطه بارتفاع متوسط الدخل الحقيقية و مستويات المعيشة والتخفيف من الفقر والبطالة.

النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل يتحدد على أساسها ومن أهمها: كمية و نوعية الموارد البشرية والطبيعية تراكم رأس المال، التخصص، معدل التقدم التكنولوجي. لكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا إنتاجية فقط.


انطلاقا من تطور نظريات ونماذج النمو الاقتصادي التي اختلفت في تفسيرها لعملية النمو الاقتصادي، فلقد اهتم الفكر الكلاسيكي بهذه العملية واتجه إلى البحث عن أسباب النمو طويل الأجل بحيث **Adam Smith** أرجعه إلى تقسيم العمل أما **Ricardo** رده إلى أرباح الرأسماليين في حين ذهب **Malthus** إلى اعتبار القطاع الصناعي كأهم الموارد للثروة إما بالنسبة للنظرية الماركسية فكانت فكرة فائض القيمة الأساس الفعلي للنمو.

فالاقتصاديون النيوكلاسيك ترجعوا أفكارهم فيما يخص النمو الاقتصادي في شكل نماذج حيث اهتم **Domer, Harrod** بالإحلال بين رأس المال، فيما ركز **Ramsay** بالبحث في كمية الادخار المثلى



للاقتصاد إلى أن جاءت نماذج النمو الداخلي التي أرجعت النمو الإقتصادي لأسباب داخلية في النموذج

كرأس المال البشري عند **Lucas** والمعارف عند **Romer** والنفقات العامة عند **Barro**.



الفصل الثاني  
الإطار النظري  
للإستثمار  
الأجنبي المباشر











































































































































































تمهيد الفصل الثاني:

لقد كان لتدفقات رؤوس الأموال الدولية عدة تطورات في أشكالها في ظل ما يعرف اليوم بالعملة المالية، في عالم يحكمه المتغير والثابت، وذلك في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية. فبعدما كانت محدودة الانفتاح، أصبحت اليوم غير مقيدة في انتقال كل ما يرغب الأفراد والمؤسسات نقله خاصة ما تعلق بعوامل الإنتاج؛ مما ألزم الدول على زيادة الاستثمارات وخلق المزيد من مناصب الشغل، بالإضافة إلى ضخ قدر هائل من رؤوس الأموال من مختلف المصادر. وبسبب الاعتقاد بجذوى الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم مصادر رؤوس الأموال، إضافة إلى الدور المهم و الحيوي الذي قد يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية لاقتصاديات الدول المضيفة وزيادة معدلات التشغيل، و من أجل لإلمام بهذه المزايا، تحاول العديد من الدول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها. وعلى الرغم من الجدل القائم حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن أحدا لا يمكنه إنكار أهميته ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول المضيفة؛ لكن في نفس الوقت يخطئ من يتصور أن المنافع التي تعود على الدول التي تعتمد على هذا النمط من التمويل يمكن الحصول عليها بلا تكلفة، فالأدلة التطبيقية تشير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات التي تقود قطار الاستثمار الأجنبي المباشر لها أهداف ودوافع تسعى هي الأخرى إلى تحقيقها من وراء تدويل استثماراتها وأنشطتها المختلفة في الدول الأجنبية (المضيفة) المستهدفة. وقد قمنا في هذا الفصل المعنون بالإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر بالتطرق إلى أربعة مباحث.

## المبحث الأول: عموميات عن الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول و قد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرتها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين و فيما يلي سنتطرق إلى لمحة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

لمحة تاريخية:<sup>1</sup>

يرجع تاريخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية إلى القرن التاسع عشر، حيث ارتبطت هذه الإستثمارات خلال فترات الإستعمار في قطاعات المعادن والزراعة والخدمات العامة، وقد عرفت بداية القرن العشرين تطور جزء كبير من البنية الأساسية في مختلف أنحاء العالم من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر بما فيها الطاقة الكهربائية والإتصالات السلكية واللاسلكية. وفي سنة 1914 كان الرصيد العالمي المتراكم من الإستثمار الأجنبي المباشر يقدر بحوالي 15 مليار دولار أمريكي. وكانت المملكة المتحدة البريطانية في ذلك الوقت المصدر الأكبر للإستثمار وتأتي بعدها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. وكانت الولايات الأمريكية المتحدة أكبر مستقطب للإستثمار الأجنبي المباشر. وفي سنة 1938 وصلت قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم حوالي 66 مليار دولار أمريكي. وكانت الشركات البريطانية هي أكبر المستثمرين. وقد توجهت أكثر من نصف تلك الإستثمارات إلى الدول النامية وبالأخص دول أمريكا اللاتينية وآسيا في قطاعات الزراعة والمعادن والبنية الأساسية أو التحتية. وبعد الحرب العالمية الثانية تغير نمط الإستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي لتلك الإستثمارات وأصبح الإستثمار في الصناعات التحويلية أكثر أنواع هذه

<sup>1</sup> داودي محمد "السياسة المالية وأثرها على استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان 2011-2012



الإستثمارات انتشارا. وقد اتبعت معظم الدول النامية خلال الخمسينات و السبعينات استراتيجيات تنمية مستندة إلى الإقتصاد الموجه والمخطط وركزت على تنمية الصناعات المحلية وتم التخوف من الاثار السلبية المحتملة للإستثمار الأجنبي المباشر مثل: خلق التبعية الإقتصادية والتدخل السياسي وإضعاف المؤسسات الوطنية المحلية . ونتيجة لهذه المخاوف عرفت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً واضحاً في تلك الفترة من الزمن اقتصرتها فيها على شكل هدايا ومنح وقروض. أما في فترة السبعينات فقد تأثر الإستثمار الأجنبي المباشر بتحسين أسعار السلع الأولية على المستوى الأول فقد خص قطاعات الصناعات الإستخراجية كالبتترول والغاز، أما المستوى الثاني فقد ارتبط بتحقيق فوائض موازين المدفوعات للدول المصدرة للسلع الأولية والذي شكل مصدراً هاماً لرأس المال القابل للإستثمار. وقد أعيد تشغيل تلك الأموال واستغلالها في الدول النامية على شكل قروض سيادية قدمها البنوك التجارية. وبالتالي أصبحت الدول النامية من الزيادة في أسعار السلع الأولية بما يكفي لتلبية احتياجاتها الإستثمارية من الإدخار المحلي دون الحاجة إلى استثمار أجنبي مباشر.

ولقد تواصل هذا التراجع في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حتى النصف الأول من الثمانينات، حيث وجدت الدول النامية صعوبة في استرجاع الإستقرار الإقتصادي بعد الهبوط المتواصل في أسعار المواد الأولية، والكساد الإقتصادي في الدول الصناعية وارتفاع أسعار الفائذة العالمية، وهي العوامل التي أدت مجتمعة إلى تفاقم واستفحال أزمة الديون الخارجية. وقد قامت الدول النامية نتيجة ذلك إلى اعتماد وتطبيق برامج للإصلاح الهيكلي وتحرير بيئة ممارسة النشاط الإقتصادي و تخفيف القيود المفروضة على الإستثمار الأجنبي المباشر. وكنتيجة لهذه الظروف بدأت التدفقات تسترجع وثرتها تدريجياً إلى الدول النامية في النصف الثاني من الثمانينات استجابة لتلك التغيرات. وقد توجه جزء من تلك الإستثمارات إلى الدول الإشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية. وتركزت تدفقاته على الصناعات الموجهة للتصدير متأثرة بانخفاض تكاليف التشغيل وزيادة روابط السوق.

أما فيما يخص مرحلة التسعينات أصبحت عوامل الإنتاج أكثر تحركا بين دول العالم، وقامت الشركات متعددة الجنسيات بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي وخلق الأسواق التي تتجاوز حدود الدول واستمر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة واعتماد سياسة تشجيع الإستثمار وتحرير سياسات التجارة الخارجية كجزء من جولة الأروغواي للمفاوضات التجارية. وزاد عدد المعاهدات ثنائية الأطراف المرتبطة بتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر وحمائته، كما تم وضع اتفاقيات متعددة الأطراف بهذا الشأن. وتقوم الدول الصناعية بالتفاوض من أجل وضع اتفاقية لتنظيم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر. إليها كما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تزيد من تأييدها لفكرة التوصل إلى اتفاقية عالمية يهدف لمواصلة تحرير أطر السياسات الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر. بعد هذه الإلتفاتة الخفيفة إلى تطور الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال لحظة تاريخية سندخل في عموميات عن الإستثمار الأجنبي المباشر.

### المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

تعدد تعاريف الاستثمار تبعا لأنواعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات والميادين الموجه إليها.

#### أولا: تعريف الاستثمار

"إن مفهوم الاستثمار في اللغة لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة و ثمرة الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به و نمّاه".<sup>1</sup>

"أما رجال الاقتصاد فقد اختلفوا بشأن إيراد تعريف أو مفهوم اقتصادي موحد للاستثمار فمنهم من ذهب إلى تعريفه بأنه عبارة عن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاح.

<sup>1</sup> محمد أحمد سويلم، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، منشأة المعارف الإسكندرية 2009، ص 23.

في حين عرفه آخرون بأنه: عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية<sup>1</sup> .

"كما يعرف أيضا على أنه: النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة"<sup>2</sup>

"يعرف كذلك على انه: استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها"<sup>3</sup>.

"من ناحية أخرى قد يكون الاستثمار داخليا ( وطنيا ) وذلك عند تكوين رأس المال داخل الدولة أو خارجيا (أجنيا ) وهو استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمرين وبذلك يعد استثمارا أجنيا للبلد المستثمر فيه"<sup>4</sup>.

"قد يكون الاستثمار مباشرا عندما تقوم إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية ( الآلات، المعدات... الخ ) أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية كشركات المساهمة أو شركات التضامن و في هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارتها"<sup>5</sup>.

"أما الاستثمار غير المباشر فهو يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف المضاربة، أما علاقة هذه الفئة من المستثمرين مع الشركات التي يشترون أسهمها أو سنداتها فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر دورا مؤثرا في قرارات الشركة. فإذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد إعادة بيعها و تحقيق

<sup>1</sup> موسى بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا لإحداث تعديلاتها، الجزائر، دار مدني، 2006، ص10

<sup>2</sup> مبارك سلوس، التفسير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص115.

<sup>3</sup> حسين عمر، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودي 2009 ص2.

<sup>4</sup> علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الأردن، دار الحامد، 2007، ص36

<sup>5</sup> كريمة قدوري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر مذكرة ماجستير في علوم التسير، جامعة تلمسان، ص4.

أرباح إضافية فان علاقة هذا المستثمر بالشركة لا تحظى باهتمامه ، أما إذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد السيطرة على الشركة أو المشاركة في إدارتها فان عملية الشراء هذه تصبح استثمارا مباشرا<sup>1</sup>

من التعريفات السابقة نستخلص أن " :الاستثمار الأجنبي المباشر ( Foreign Direct Investment ) ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الدارة والتنظيم فيحال ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة<sup>2</sup> "

"أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية فيقصد به إجمالي رؤوس الأموال التي تحصل عليها دولة ما أو مؤسسات معينة بما عندما تقوم بإصدار أوراق مالية أسهم وسندات في أسواق المال العالمية أو عندما يقوم مستثمرون أجنبون أفراد أو مؤسسات بشراء أوراق مالية داخل السوق المحلي لهذه الدول المتلقية<sup>3</sup> ."

"وهكذا فان الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار في المحافظ الاستثمارية في انه يتضمن سيطرة نشيطة على جزء أو كل الرصيد المعني بينما مستثمرو المحفظة هم مستثمرون ليسلهم أي نوع من السيطرة والذي يحفزهم هو معدل العائد على الرصيد<sup>4</sup> ."

#### ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أننا سنورد بعضا منها فيما يلي:

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ص 4

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف، نظريات التمويل والاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1989، ص 13.

<sup>3</sup> حسين عبد المطلب الأسرح، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية؛ رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005، ص 3.

<sup>4</sup> محمد صالح القرشي، المالية الدولية، الطبعة الأولى، عمان، الوراق للنشر والتوزيع، 2008، ص 15.

يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما المستثمر المباشر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر مؤسسة الاستثمار المباشر و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".<sup>1</sup>

"كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى ، تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) و شركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)".<sup>2</sup>

"أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فتعرفه على أنه: ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما البلد الأصلي والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى دول مضيضة وذلك مع نية تسييرها" يتضح من التعريفات السابقة أن: "المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا و ذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح".<sup>3</sup>

"كما يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب و يمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها أو يسيطرون (JOINT VENTURE) فيها على الإدارة، حيث تتميز

<sup>1</sup> OCED, Third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris, 1999, P7.

<sup>2</sup> علي عبد القادر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الواحد والثلاثون، 2004، ص4

<sup>3</sup> بلال بوجمة، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تلمسان 2007، ص19.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير وهي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة<sup>1</sup>

"كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه المشاركة في ملكية رأسمال الشركة بنسبة 10 % أو أكثر حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها"<sup>2</sup>

"تختلف عينة الملكية من دولة لأخرى فهولندا مثلا تحدد نسبة الملكية ب 100 % بينما النمسا وكندا تحدها بـ 50 % وتجعل دول أخرى نسبة الملكية 25 % مثل أستراليا واليابان وبريطانيا وألمانيا أما فنلندا، فرنسا، إسبانيا تحدد نسبة الملكية 20 % أما في الدانمارك والولايات المتحدة الأمريكية فنجدها 10%".<sup>3</sup>

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر وقد يكون المستثمر المباشر فردا أو مؤسسة أو مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات أو حكومة أو وكالة حكومية أو منظمة أخرى كمؤسسة التمويل الدولية.

تنقسم مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: المؤسسات التابعة والتي يملك المستثمر غير المقيم أكثر من 50 % من رأس مالها ومؤسسات مشاركة تتمثل في شركات مساهمة يملك المستثمر المباشر ما يتراوح بين 10 % إلى 50 % من رأس مالها و الفروع وهي مؤسسة استثمار مباشر فردية يملكها المستثمر المباشر بالكامل 100 % أو يملكها ملكية مشتركة<sup>4</sup>.

على ضوء ما تقدم من تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن أن استنباط واستخلاص تعريف أو شرح للمفاهيم الآتية:

<sup>1</sup> أحمد زغدار، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، عدد3، الجزائر 2004 ص159.

<sup>2</sup> Michel Menry Bouchet, la globalisation, introduction à l'économie du nouveau monde, France, Pearson Educations, 2005, p99.

<sup>3</sup> فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص24

<sup>4</sup> طارق نوري، تقييم جودة إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر التمويل و الإستثمار، مصر، 2006، ص3

1. مؤسسة الاستثمار المباشر: تعرف مؤسسة الاستثمار المباشر بأنها المؤسسة التي تقوم بمهام التسيير والمراقبة والإشراف على مشروعات منشأة من قبلها في سوق أو أسواق أجنبية. ويملك فيها المستثمر الأجنبي المباشر المقيم في اقتصاد آخر نسبة 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية.
2. الشركات متعددة الجنسيات (Tncs): لا يوجد هناك معيار واحد لتعريف هذه الشركات، حيث يوجد العديد من التعاريف والتسميات لهذا النوع من الشركات<sup>1</sup>. ومن بين التسميات التي تطلق عليها الشركات عابرة القوميات (Transnationales)، والشركات متعددة الجنسيات (Multinationales)، الشركات الأجنبية (Firmes Étrangères)، الفروع (Filiales) سيتم تعريفها عموماً بالاختصار على تعريفين مبسطين.

وتعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها كل مؤسسة تمتلك على الأقل وحدة إنتاجية في الخارج، هذه الوحدة هي عادة فرع للشركة الأم<sup>2</sup> (Home country). ويمكن اعتبار أن هذه الشركات تصبح عالمية عندما يصبح نصيبها 35% من القيمة الإجمالية للمبيعات لفروعها الخارجية. كما أن هناك من يعرفها على أنها عبارة عن مجموعة من الشركات تتمتع بجنسيات متعددة ومتحدة في المصالح الاقتصادية ويتعدى نشاطها حدود الدولة الواحدة، وتخضع في سيطرتها وإشرافها للشركة الأم<sup>3</sup> و بالاعتماد على هذين التعريفين يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص التي تميز الشركات متعددة الجنسيات:

- تنوع أنشطة ومنتجات هذه الشركات بالتناسب مع حجمها.
- الامتداد الجغرافي لهذه الشركات إلى العديد من الدول عن طريق الفروع التابعة للشركة الأم.

<sup>1</sup> شعيب شنوف، الاستثمار الأجنبي... هل يدعم اقتصادات الدول النامية أم يضعفها؟، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 22-23 أكتوبر 2007، ص 4

<sup>2</sup> ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 25

<sup>3</sup> عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 16

- وحدة الأهداف التي تسعى الشركة الأم والفروع إلى تحقيقها.
- خضوع الشركات متعددة الجنسيات إلى سيطرة الشركة الأم من خلال انتهاج إستراتيجيات وسياسات موحدة.
3. الفروع : وهي مؤسسات مملوكة بالكامل أو بالشراكة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع طرف ثالث غير مقيم، وتكون الفروع ممثلة في صورة فرع دائم أو مكتب تمثيل للمستثمر الأجنبي أو شركة مملوكة بالمشاركة بين عدد من المستثمرين الأجانب كما تكون أيضا أراض أو مبان أو معدات غير منقولة مملوكة مباشرة لمستثمر أجنبي مقيم على تراب الدولة المضيفة، أو تكون معدات منقولة تعمل داخل اقتصاد مضيف لفترة زمنية تصل إلى عام على الأقل مثل (السفن، الطائرات، ومعدات التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي. )
4. المستثمر المباشر: قد يكون المستثمر المباشر فردا أو مؤسسة خاصة أو عامة أو مجموعة أفراد أو مؤسسات تتصرف كوحدة واحدة أو حكومات أو وكالات حكومية، أو مؤسسة لإدارة أموال التركات، أو غيرها من المنظمات التي تحوز جزءًا من ملكية مؤسسات الاستثمار المباشر في دولة خلاف دولة إقامة المستثمر المباشر.
- ثالثا: مكونات رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر: يقصد برأسمال الاستثمار بأنه رأس المال الذي يقدمه المستثمر المباشر، إما بشكل مباشر إلى مؤسسة الاستثمار المباشر أو ( من خلال مؤسسات أخرى ذات صلة به) أو غير مباشر رأسمال حصل عليه المستثمر المباشر من مؤسسة الاستثمار المباشر.<sup>1</sup>

يتضمن رأسمال الاستثمار المباشر ما يلي:<sup>2</sup>

1. رأس مال حقوق الملكية: (Equity capital) ويشمل على حصص الملكية في الفروع و كافة الأسهم في الشركات التابعة و الزميلة و غير ذلك من المساهمات في رأس المال مثل توفير الماكينات والمعدات.

<sup>1</sup> المرجع نفسه ص3

<sup>2</sup> Maitena duce,definition of foreign direct investment,a methodological note,banco de espana,final draft july31,2003,p5.



العوائد المعاد استثمارها. (**Reinvested earnings**): وتشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كأرباح ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة إليه وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.

## 2. رأس مال آخر ومعاملات الدين بين الشركات: **Other direct investment or company**

**debit transaction**: وهو يغطي اقتراض وإقراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين و ائتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة أخرى ومؤسسات الاستثمار المباشر من جهة أخرى.

### المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

اختلفت الأسس التي يتم على أساسها تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي أفرزت كل منها أنواع معينة منه. حيث أن هناك من يصنفه من منظور الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوثه، وهناك من يصنفه من وجهة نظر الدول المصدرة له، كما أن هناك من يصنفه من منظور الدول المستقطبة له.

### الفرع الأول: تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات.

تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوثه، وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق غاياته إلى:<sup>1</sup>

#### 1. الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات نحو الاستفادة

من الموارد الطبيعية التي تتمتع بها العديد من الدول النامية، خاصة في مجالات البترول والغاز، والعديد من الصناعات الإستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع من الاستثمارات على زيادة صادرات الدولة المضيفة من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية و مدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، إصدار 99/1، الكويت، ص2

2. الاستثمار الباحث عن الأسواق: ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، ويعتبر هذا النوع بديلا عن التصدير من الدولة الأم، حيث أن اللجوء إليه يكون عادة سببه القيود المفروضة على الواردات. كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، وفي هذه الحالة لا يؤثر هذا النوع من الاستثمار على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات كما أن له آثارا إيجابية مباشرة على الإستهلاك وغير مباشرة على التجارة. ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثارا توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج و الإستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

3. الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة تهدف زيادة الربحية، فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في عديد من الدول النامية. ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنوع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الإستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج، وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالا عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسيات جزء من عماليتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم بها شركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائي، وهذه الوسيلة تتمكن الشركة الأجنبية من دخول الأسواق التي لم يكن متاحا لها النفاذ إليها بمفردها نسبة لافتقارها إلى شبكات التوزيع والمعلومات والقنوات التي تتوفر لدى الشركات الوطنية. وقد لعبت فكرة تحويل الأنشطة كثيفة العمالة إلى الدول النامية دورا محوريا في نمو الصادرات الصناعية فيها خلال السنوات الماضية. وهناك شكل آخر من هذا النوع وهو تصنيع بعض

المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع صرف عملته، إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة تقنية عاليتين في الدولة المضيفة للاستثمار وبالتالي فإنها تتركز حالياً في بعض الدول حديثة التصنيع، حيث تقوم الشركة المحلية المتعاقد بالباطن مع الشركة متعددة الجنسيات بتصنيع السلعة بكاملها وتضع عليها العلامة التجارية للشركة الأم لأغراض التسويق. وقد يؤدي هذا النشاط إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة بالبلد المضيف مما يشجعها على إنتاج السلعة بنفسها ولنفسها ثم تغزو بها السوق مما يعتبر نوعاً من ترقية الجودة، ومن أهم ما يميز هذا النوع من الاستثمار، أن صادرات هذه السلعة إلى الدولة الصناعية ليست معرضة للحوادث التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعنية.

4. الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية: يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحث والتطوير في الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية. ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات الدولة الأم.

#### الفرع الثاني: تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدولة المصدرة.

بالإضافة إلى التصنيف على أساس الدوافع أو المحفزات التي توجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة دون أخرى يتم تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً وفق وجهة نظر الدولة المصدرة (الدولة الأم). حيث أنه يقسم وفق هذا الأساس إلى نوعين هما: الاستثمار الأفقي، الاستثمار العمودي.

1- الاستثمار الأفقي: تكون فروع الشركات في هذا النوع من الاستثمار مستقلة عن الشركة الأم، وتنحصر العلاقة فقط في عنصر الملكية لوسائل الإنتاج، والتحويل التكنولوجي والتمويل، ويهدف هذا النوع إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلعة أو سلع مشابهة للسلع المنتجة في الدولة الأم، وعادة ما

يحدث هذا النوع من الاستثمارات بين الدول ذات المستوى المماثل من النمو. و تتحدد شروط قيام هذا النوع من

الاستثمارات بتوفر أربعة عوامل رئيسية هي: <sup>1</sup>

-القدرة على تحقيق أو الوصول إلى اقتصاديات الحجم.

-الاستفادة من تكاليف الإنشاء المنخفضة.

-أن يكون سوق الدولة المضيفة لهذا النوع من الاستثمار كبير الحجم.

-أن تكون تكاليف النقل والعوائق الجمركية مرتفعة، تحول دون قيام عمليات التصدير إلى الأسواق المستهدفة.

كما يعتبر هذا النوع من الاستثمارات تعويضاً عن التجارة لوجود العوائق الجمركية. وهذا النمط يمكن ملاحظته

بوضوح في حالة صناعة السيارات اليابانية التي قامت بإنشاء فروع إنتاجية لها في الولايات المتحدة الأمريكية

بسبب السياسة الحمائية المتخذة من جانب الولايات المتحدة على استيراد السيارات اليابانية وكأسلوب لتجنب

الحواجز الجمركية.

2-الاستثمار العمودي: في هذا النوع من الاستثمارات يتخصص كل فرع من فروع الشركات الأجنبية بإنتاج

جزء من العمليات الإنتاجية مثل: التجميع أو صناعة المكونات كمنتج نهائي، أو تخصص الفرع في عمليات

التسويق إضافة إلى ذلك فإن الإنتاج الذي تقوم به فروع الشركات الأجنبية في الاستثمار العمودي عادة ما يكون

موجه للتصدير لخدمة أسواق البلد الأم دون الأسواق المحلية. و تهدف الشركة من خلال تبنيتها لهذا النوع من

الاستثمارات إلى استغلال المواد الأولية في الدول المضيفة(الاستثمار العمودي الخلفي) أو إلى الاقتراب أكثر من

المستهلكين من خلال منافذ التوزيع(الاستثمار العمودي الأمامي) وضعها التنافسي في قطاع النشاط الذي تعمل فيه

أمام الشركات المنافسة المتواجدة في الدولة الأم أو في الخارج، من خلال إستغلال العمالة الرخيصة، حيث أن تركز

<sup>1</sup> Markusen, JR Foreign direct investment as a catalyst for industrial development. European Economic Review, London, vol43, 1999, P335.

فروع هذه الشركات في القطاعات التقليدية ذات الكثافة في العمل مثل صناعة النسيج، الملابس، الأحذية، اللعب و هي أقل تمركزا في الصناعات ذات التكنولوجيا العالية مثل صناعة الالكترونيات والبرمجيات، كما أنها توسعت لتشمل قطاع الخدمات.

### الفرع الثالث: تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدول المستقطبة له<sup>1</sup>

أما من منظار الدولة المتلقية فيمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منها، وهي الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات أو إلى تعزيز الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.

1. الاستثمار الهادف إلى إحلال الواردات: يكون هدف الدولة المستقطبة لهذا النوع من الاستثمار تكون عادة دولة نامية تطمح إلى تحقيق التوازن والنمو اقتصادي الذي يؤهلها إلى انتهاز سبيل التنمية المستدامة -

#### تعويض

احتياجاتها من السلع والخدمات التي تستوردها من الخارج، بسلع محلية الصنع، حيث تعتمد في سبيل تحقيق ذلك على استقطاب الاستثمارات والشركات الأجنبية خصوصا في حالة غياب مصادر التمويل المحلية الكافية لتحقيق مثل هذا النوع من المشاريع.

### 2. الاستثمار الهادف إلى تعزيز الصادرات: يكون هدف الدول المضيفة من وراء استقطاب مثل هذا النوع من

الاستثمارات تعزيز قدرتها أعلى التصدير، وبالتالي الرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية مما سينعكس بالإيجاب على حالة الاقتصاد المحلي لها ويساهم في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل مشاريع التنمية المستدامة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والتكنولوجية.

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات بالإضافة إلى الاستثمار الهادف إلى إحلال الواردات من بين أنجع الاستراتيجيات

<sup>1</sup> محمد العيد بيوض تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية، دراسة مقارنة: تونس، المغرب، الجزائر. مذكرة ماجستير في علوم التنسيير، جامعة سطيف 2011ص

والمعايير التي يجب أن تتبعها الدول النامية كأسس عند استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأن هذه الأنواع من الاستثمارات يخدم مصالح الدول النامية، فهي تساهم في توفير النقد الأجنبي، وتساهم في خلق مناصب الشغل ومحاربة البطالة خصوصا إذا وجهت إلى الصناعات كثيفة العمل نظرا لتوفر البلدان النامية على طاقات بشرية هائلة، وترفع من قدرتها التنافسية. وبالتالي توفير الدعامة التي تركز عليها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

3. الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية: وعادة ما تتخذ هذه الاستثمارات صفة المشاريع الخيرية كالمنح والهبات ومبادرات إعادة الإعمار عند حدوث الكوارث.

### المبحث الثاني: أشكال ومحددات ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد التطرق إلى أهم الإشكاليات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في صعوبة إعطاء مفهوم موحد له، وكذا تحديد منشأه ومصدره بالإضافة إلى مختلف التفسيرات النظرية والانتقادات الموجهة له، سيتم التعرض فيما يأتي إلى أهم التفاصيل المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في الأشكال وأهم المحددات المتحكمة في استقطابه.

#### المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

من بين الخصائص التي يتم الاستثمار المباشر الأجنبي هي الأشكال المختلفة التي يتخذها، والتي تجسدت ميدانيا على الساحة الاقتصادية العالمية بشكل متفاوت.

الفرع الأول: الاستثمار المشترك.

يعرف الاستثمار المشترك على أنه كل استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط ويتم في شكل مشروعات اقتصادية وينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية.<sup>1</sup>

كما يمكن تعريفه أيضا على أنه استثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين ويمكن أن تأخذ المشاركة حصة في رأس المال أو الإدارة أو الخبرة ويمكن أن تمتد إلى براءات الاختراع.<sup>2</sup>

من خلال هذين التعريفين نخلص إلى أن الاستثمار المشترك هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين احدهما وطني والآخر أجنبي، والطرف الوطني هنا قد يكون قطاعا خاصا أو عاما كما قد يكون شخصية معنوية. ينشأ عند قيام الطرف الأجنبي بامتلاك حصة في شركة وطنية مما يؤدي إلى تحويل الشركة إلى استثمار مشترك، ومشاركة الطرف الأجنبي هنا تأخذ عدة أشكال سواء في شكل مالي، خبرة، معرفة، عمل، تكنولوجيا أو تقديم معلومات، وفي هذه الحالة لا بد أن يكون لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع، وهذا هو العنصر الحاسم في التفرقة بين مشروعات الاستثمار المشترك وعقود الإدارة واتفاقيات التصنيع أو مشروعات تسليم المفتاح.

1. **مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة:** لهذا النوع من الاستثمارات مزايا وعيوبه على الدول المضيفة وسيتم التفصيل فيها كما يلي:

يساهم الاستثمار المشترك إذا أحسن تنظيمه، توجيهه وإدارته في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يثري أرصدة الدول المستقطبة له من العملة الصعبة، وهي الغاية الأولى من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عموما حتى يغطي عجز هذه الدول عن تمويل المشاريع التنموية. كما أن الاستثمار المشترك يساهم في نقل التكنولوجيا، وخلق فرص عمل جديدة وما يرتبط بها من منافع كخفض مستويات البطالة، القضاء على الفقر والمشاكل الاجتماعية المرتبطة به مما يحسن من المؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة، وينعكس الأداء الجيد للمشاريع المشتركة

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها) الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 184.

<sup>2</sup> عمر حامد، إدارة الأعمال الدولية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1999، ص 60

بالإيجاب على ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد، كما أن الاستثمار المشترك يعمل على تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية راسية أمامية وخلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمات المختلفة بالدول المضيفة، وبالتالي خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين ذوي كفاءة واحترافية مما يؤدي إلى رفع تنافسية الاستثمارات المحلية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي كهدف رئيسي أو أساس؛ بالنسبة للدول النامية يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر الصيغ قبولا لأسباب سياسية خاصة واجتماعية منها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد المضيف وسهولة فرض الرقابة والسيطرة عليه نتيجة لتواجد الشركاء الوطنيين.<sup>1</sup>

أما من حيث العيوب فالاستثمار المشترك يجرم الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار. كما أن تحقق المنافع السابقة من عدمه يتوقف على مدى توفر الطرف الوطنية على القدرات الفنية والإدارية والمالية للمشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول النامية، ونظرا لإحتمال إنخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني، فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يقلل من إسهاماته في تحقيق أهداف الدولة مثل التوظيف، وإشباع حاجات السوق المحلي من المنتجات وإنخفاض تدفق العملات الأجنبية.<sup>2</sup>

أما من الناحية التمويلية فان قدرة الاستثمار المشترك على تحقيق أهداف تحسين ميزان المدفوعات، وتوفير العملات الأجنبية (رأس المال الأجنبي) أقل بكثير بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، لأن ميزانيات الإنشاء تنقسم بين شريكين احدهما محلي (مساهمته محدودة وقد تكون بالعملة المحلية أو في شكل أراضي أو محلات).

<sup>1</sup> عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الإستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005 ص 14.  
<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 17-18.



2. مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الشركة متعددة الجنسيات :وكما لهذا الشكل من الاستثمارات مزايا وعيوب بالنسبة للدول المضيفة فنفس الشيء بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات. يساعد الاستثمار المشترك - في حالة نجاحه - في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على الإنشاء. وتملك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا، نتيجة لنيه ثقة الهيئات القائمة على الاستثمار في هذه الدول، كما انه يعتبر بديلا للاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي في حالة عدم سماح الدولة المضيفة بالتملك المطلق للمشروع، خاصة في بعض المجالات كالبترول أو صناعة الكهرباء والتعدين، ويساعد تواجد المستثمر المحلي إلى جانب المستثمر الأجنبي (خاصة في حالة عدم توافر الشركة على الموارد المالية والبشرية الكافية ) على المعرفة التسويقية لسوق الدولة المضيفة وكذا الإستغلال الكامل للسوق خاصة في حالة الشركات الأجنبية صغيرة الحجم.

ومن الناحية التشريعية والقانونية يساعد الاستثمار المشترك في تخفيض الأخطار التجارية وكذا غير التجارية الناجمة عن التأميم والمصادرة . كما يساعد في تذليل الكثير من الصعوبات البيروقراطية والحصول على مزايا ضريبية، خاصة إذا كان الطرف الوطني هو الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة .وأیضا التغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة في الدول المضيفة على الواردات من خلال الإنتاج المباشر؛ومن الناحية الاجتماعية وبوجود طرف وطني يسهل التغلب على صعوبات اللغة، العلاقات العمالية، والمشكلات الاجتماعية والثقافية التي تواجه إنجاز كافة الأنشطة الوظيفية للشركة المعنية. أما بخصوص عيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات فهناك احتمال قائم بنشوء تعارض في مصالح الطرفين الوطني والأجنبي، خاصة ما تعلق بالرقابة على النشاط وإدارته ونسبة المساهمة وخصوصا في حالة عدم امتلاك المستثمر الوطني للقدرات الفنية والمالية المضاهية لما يمتلكه المستثمر الأجنبي، مما قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع في تحقيق الأهداف متوسطة وطويلة الأجل.

من وجهة نظر المستثمر الأجنبي قد يسعى الطرف الوطني إلى إقصاء الطرف الأجنبي بعد فترة زمنية وهذا يعني زيادة درجة الخطر التجاري، وهو ما يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو و الاستقرار في هذه السوق، وإذا كان الطرف الوطني هو الحكومة فقد تفرض شروطا صارمة على التوظيف وتحويل الأرباح والتصدير، وهو ما يحول دون انتهاز إستراتيجية الشركة الأم وتحقيق أهدافها التمويلية (تحويل الأرباح) والتمويلية (الإمداد بالمواد الأولية منخفضة التكاليف). ويعتبر الاستثمار المشترك من بين أكثر الأشكال تهديدا للملكية الفكرية للشركة الأم خصوصا بوجود مستثمر وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي، مما يؤدي إلى صعوبة الحفاظ على الملكية الفكرية وبراءات الاختراع الخاصة بالشركة الأم.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي.

وهي أكثر الأنواع تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث تقوم باستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى من خلال مشروعات إنتاجية أو خدمية مملوكة لها بالكامل، وهي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية وتكون هنا درجة المخاطرة عالية نسبيا مقارنة بالاستثمار المشترك، وتستطيع الشركات الدولية امتلاك مشاريع استثمارية في البلد المضيف عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها وخطوطها الإنتاجية واستخدام العمالة الموجودة فيها- إذا سمحت الأنظمة السائدة في البلد المضيف بذلك -أو عن طريق قيام الشركة الدولية بإنشاء شركة جديدة بالكامل في البلد المضيف استنادا إلى دراسات الجدوى الاقتصادية المنجزة و الخاصة بهذا الإنشاء أو الاستثمار.<sup>2</sup>

#### 1. مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للدولة المضييفة: مقارنة بالشكل

<sup>1</sup> عباس علي، مرجع سابق ص154.

<sup>2</sup> علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية دار رسلان، دمشق، الطبعة الأولى، 2007، ص52

السابق سيتم استنباط أهم المزايا والعيوب التي يختص بها هذا النوع من الاستثمارات.<sup>1</sup> يؤدي الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي إلى زيادة حجم تدفقات النقد الأجنبي إلى الدولة المضيفة، كما يساهم بشكل بناء في التحديث التكنولوجي مقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمارات الأجنبية وخاصة غير المباشرة، وفي حالة كبر حجم المشروع سيؤدي ذلك إلى إشباع حاجات المجتمع من السلع والخدمات مع احتمالات تصدير الفائض أو تقليل الاستيراد، بالإضافة إلى خلق فرص للعمل مباشرة أو غير مباشرة سواء في مراحل إنشاء المشروع أو أثناء التشغيل مما ينعكس بالإيجاب على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة و الأوضاع الاجتماعية السائدة بها أما من ناحية العيوب فالاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي قد يؤدي إلى التبعية الاقتصادية لهذه الشركات وما يترتب عنه من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، خصوصا مع تنامي احتمالات سيادة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول المضيفة وخاصة النامية منها.

## 2. مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الشركة متعددة

**الجنسيات:** ليست كثيرة لكنها مؤثرة في قرارات الاستثمار بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات حيث انه وبمجرد بدخول الشركة متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة بصيغة الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي فإن أول المزايا التي سوف تتحقق لها هي تمتعها بالحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة، مما يساعدها في التغلب على معظم المشاكل الناجمة عن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي حالة الاستثمار في الدول النامية بهذه الصيغة فالشركات متعددة الجنسيات تتوقع الحصول حجم كبير الأرباح نتيجة لإنخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة خصوصا عند التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص: 22-23

الدول المضيفة على الواردات من خلال الإنتاج المباشر. وإذا استطاعت الشركة أن تبني صورة ذهنية جيدة لدى المستهلكين تصبح مهمتها سهلة في الاستقرار والنمو والتوسع. ومن ناحية أخرى فالاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي من جهة يعتبر وسيلة للتخلص من التكنولوجيا المتقدمة، ومن جهة أخرى سيساهم تواجد الشركة بكامل هيكلها وكوادرها في التسريع من عملية إجراء البحوث والدراسات التسويقية تهدف الاستجابة السريعة لاحتياجات السوق والمستهلكين<sup>1</sup>، بالإضافة إلى تصريف الفائض المخزون الخاص بالشركة الأم في حالة الفروع، والتخلص من الضرائب، والاستفادة من تخفيض تكاليف النقل والشحن والتأمين وكذا انخفاض أجور اليد العاملة في البلد المضيف، واستخدام مواد أولية رخيصة نسبياً مما يعزز في الإجمال من القدرة التنافسية لمنتجات الشركة في السوق الأجنبي.<sup>2</sup>

ومن العيوب التي تشوب هذا الشكل من الاستثمارات هو كون هذه الاستثمارات عرضة للأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية، خاصة إذا كانت تقع في إطار ما يسمى بالصناعات الإستراتيجية مثل البترول والأسلحة والأدوية. كما أن هذا النوع يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالنوع الأول مما يجعل من الصعب على الشركات الأجنبية صغيرة الحجم مزاوله نشاطها في الدول المضيفة بهذا الشكل من الاستثمارات، كما أن درجة المخاطرة عالية نسبياً حيث تصبح عملية الانسحاب - في حالة الفشل - مكلفة للغاية.

### الفرع الثالث: مشروعات أو عمليات التجميع.

وتؤخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وآخر وطني سواء عام أو خاص، يقوم من خلالها الطرف الأجنبي بتوفير المكونات الأصلية لمنتج معين وليكن سيارة مثلاً على أن يقوم الطرف الوطني بتجميعها

<sup>1</sup> علي إبراهيم الخضر، مرجع سابق، ص 53.

<sup>2</sup> فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 25

لتصبح منتجا نهائيا، وقد تنطوي مشروعات التجميع على الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع الاستثماري من جانب الطرف الأجنبي وفي هذه الحالة وبالنسبة للمزايا والعيوب سوف يكتسب المشروع مزايا وعيوب النمط الذي ينتمي إليه سواء المشترك أو المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي<sup>1</sup> ، وبشكل خاص يعاب على هذا النوع من الاستثمارات قلة نقله للتكنولوجيا، وذلك لخوف الشركات صاحبة المنتج من تفشي أسرار التكنولوجيا المستخدمة في صناعة هذا المنتج حيث تعتمد إلى الطرف المحلي بعمليات ميكانيكية بسيطة لا تستحق قدر عالي من التقنية أو التأهيل.

#### الفرع الرابع: الاستثمار في المناطق الحرة.

وتكون هذه الاستثمارات في النشاطات الموجهة للتصدير وتعد العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة (Zone franche) والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية، حيث يكون الاستثمار هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال القوانين المنظمة له وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقطاعات ذات الطابع الجنائي وشبه الجنائي والجمركي، وعادة ما يكون هدفه إنتاج سلع موجهة للتصدير.

#### الفرع الخامس: الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية الخولة.

وهو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود امتياز لمدة تتراوح بين 20 - 50 ويوجه هذا الشكل إلى مشاريع البنية الأساسية، مثل بناء محطات الكهرباء أو المطارات أو الطرق، ثم إستغلالها لمدة متفق عليها على أن أي المشروعات القائمة (B.O.T) يعود الاستثمار في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة فيما يعرف بعائلة على البناء والتشغيل والتحويل، وهذا النوع مفيد للطرفين حيث أن الدولة تستفيد من التمويلات التي تتوافر

<sup>1</sup>عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص185

عليها الشركات متعددة الجنسيات في بناء مشروعات البنية الأساسية والتي ستستفيد منها في المستقبل عند انتقال ملكيتها إليها، وفي الجانب المقابل يرى المستثمر الأجنبي أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية وتعود عليه بعائد اقتصادي خلال فترة الامتياز.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تقسيم المحددات والعوامل المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قسمين، حيث تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة ما دون أخرى إما نتيجة لعوامل الجذب الراجعة للدولة المضيفة، أو لعوامل راجعة للدولة الأم وإستراتيجية الشركة القائمة بالاستثمار (عوامل طاردة).

### الفرع الأول: عوامل الجذب المتعلقة بالدولة المضيفة

تتمثل عوامل الجذب المتعلقة بالدولة المضيفة في العناصر الآتية:<sup>2</sup>

- **العوامل الاقتصادية:** من أهمها الناتج الوطني الإجمالي، معدلات النمو، مستوى التضخم، أسعار الفائدة، هيكل الجهاز المصرفي، وقيود التجارة الدولية، حيث تمثل أهمية كبرى في القرارات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات وكلما زادت القوة الاقتصادية لدولة ما كلما جعلها ذلك موقعا مرغوبا من قبل المستثمرين.
- **توفر الموارد:** فقد تكون هذه الموارد طبيعية (البترو، الغاز المياه، المناخ). وقد تكون بشرية (ولا يقصد هنا تكلفة عنصر العمل فقط وإنما أيضا جودته وكفاءته)، كما يمكن أن تكون تكنولوجية (مراكز البحث والتطوير، المخابر) أو تمويلية (إمكانية الحصول على القروض).
- **التشريعات الضريبية:** هناك العديد من الدراسات ركزت على اثر الحوافز الضريبية وكانت النتائج متضاربة، فبعض الدراسات وجدت أن للإعفاءات الضريبية اثر إيجابي على جذب الاستثمار بينما انتهى البعض الآخر إلى

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 185-186

<sup>2</sup> رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص: 97-107

أن الإعفاءات الضريبية تكون مؤثرة إيجابيا إذا كانت العوامل الأخرى متوافرة. وهناك من الدراسات من ترى أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل بشدة سعرا معقولا وثابتا من الضرائب يتيح لها إعداد خطة مالية طويلة المدى على إعفاءات ضريبية عالية ولا يمكن التيقن منها.<sup>1</sup>

وتكون الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي عادة في صورة إعفاء أو تخفيض في الضريبة، قصير أو طويل الأجل، وتأخذ هذه الحوافز عادة صورة إعفاءات ضريبية وتسهيلات في الإجراءات الجمركية المرتبطة بالواردات كالأصول الرأسمالية والمواد الخام ومستلزمات الإنتاج، أو إعفاء المشاريع الاستثمارية التي يكون المستثمر الأجنبي طرفا فيها من الضرائب على الأرباح بعد انطلاق مرحلة التشغيل على وجه الخصوص، كما قد تأخذ هذه الحوافز صورة تخفيض الرسوم المتعلقة باستغلال المرافق العامة كالماء والكهرباء، كما قد يستفيد المستثمر الأجنبي من إعفاء عن الصادرات الموجهة للمشاريع القائمة في المناطق الحرة من الرسوم الجمركية بعد انطلاق مرحلة التشغيل.<sup>2</sup>

- البنية الأساسية: مثل الاتصالات والمواصلات والبنية التحتية، فالبنية الأساسية الضعيفة تقلل من فرص الدولة في جذب الاستثمار نظرا لإنها ستؤدي إلى تحمل الشركة لتكاليف أكثر وهو ما يتعارض مع إستراتيجية الشركات.

- حجم السوق والطلب على السلعة في الدولة المضيفة: فكلما زاد حجم الطلب أو حجم سوق الدولة المضيفة كلما جعلها ذلك سوقا أكثر جاذبية للاستثمار وخاصة بالنسبة للاستثمار الذي يهدف إلى خدمة السوق المحلي.

- وضع الدولة من الاتحادات الاقتصادية الإقليمية: حيث تبين من خلال الدراسات التي تناولت اتحادات مثل: النافتا والاتحاد الأوروبي و الاوبيك أن تأثير هذه الاتحادات شديد الايجابية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

<sup>1</sup> غي فيفرمان، تيسير الاستثمار الأجنبي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 29، العدد 1، مارس 1992، ص 47

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 258

- وضع الرأي العام الداخلي من الاستثمار الأجنبي المباشر: إذا كان الرأي العام الداخلي مناهض للاستثمار الأجنبي المباشر أو لدولة معينة فان الشركة ستتردد كثيرا قبل اتخاذ قرارها بالاستثمار.
- النظام التجاري للدولة المضيفة: إذا ما قامت الدولة المضيفة بفرض عوائق من خلال القيود التجارية، فان الشركة الدولية ستفكر كثيرا قبل أن تتخذ قرارها بالاستثمار.
- أسعار الصرف: يزداد نصيب الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تكون عملة الدولة ضعيفة نسبيا بالمقارنة بعملة الدولة الأم التي تنتمي إليها الشركة وتوصل "أوراتا" إلى أن تخفيض قيمة عملة الدولة المضيفة يؤثر بالإيجاب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. فتخفيض قيمة العملة يخفض من تكاليف الإنتاج والاستثمار إذا ما قورنت بالتكاليف في الدولة الأم مما يجعل الاستثمار أكثر ربحية للمستثمر.
- العوامل السياسية و الاجتماعية: على الرغم من أن الدلائل العلمية غير حاسمة في هذا الشأن، إلا أن هناك إجماع حول أهمية العوامل السياسية و الاجتماعية في القرار الاستثماري، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن إلى إستقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان و الإستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات، أما العوامل الاجتماعية فتنعكس لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج الوطني على غيره.<sup>1</sup>
- الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار: إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم وينظم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة والمحددة لاتجاهاته ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار لا بد من توافره على قانون موحد للاستثمار واضح، متسق، شفاف ويتوافق مع التنظيمات الدولية، وكذا وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل: التأميم، المصادرة، فرض الحراسة ونزع الملكية فضلا عن

<sup>1</sup>دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص: 82-83



أهمية وجود قانون حماية الملكية الفكرية بالإضافة إلى توفر هيكل أو نظام قضائي مستقل قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية<sup>1</sup>

- الحوافز الحكومية غير الضريبية: إذا كانت النتائج متناقضة بشأن الحوافز الضريبية فإن الحوافز غير الضريبية مثل التيسيرات عند الإنشاء وتخفيض البيروقراطية كل ذلك يؤثر بالإيجاب على المناخ الاستثماري.

- نقل الأرباح والتحويلات: تنحاز الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول التي تسمح بتحويل الأرباح ورؤوس الأموال والأجور والمرتببات إلى الدولة الأم مع فرض ضرائب أقل ما يمكن، كما يجب أن تكون الحكومات مستعدة لتحويل العملة وفقا للأسعار السائدة.<sup>2</sup>

- التقارب الجغرافي والثقافي والتاريخي: تتجه الكثير من البلدان إلى الاستثمار في البلدان القريبة جغرافيا وثقافيا بسبب سهولة الاتصال والتواصل و إنخفاض تكاليف النقل كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات الضخمة للولايات المتحدة الأمريكية في دول أمريكا اللاتينية وكذا الحال بالنسبة لليابان ودول جنوب شرق آسيا، كما يلعب عامل الترابط التاريخي بين الدول دورا في توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثلا بين الدول المتقدمة ومستعمراتها قديما. بالإضافة إلى كل هذه المحددات يمكن أن نضيف كذلك درجة تفتح المجتمع المدني في الدول المضيفة على الثقافات الأجنبية والمستوى التعليمي، وهي كلها عوامل يمكن أن تؤثر بالسلب أو بالإيجاب على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثاني: العوامل المتعلقة بالدولة الأم وإستراتيجية الشركة المستثمرة:(عوامل طاردة)

<sup>1</sup> أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص37

<sup>2</sup> جمال بلخياط، الآثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003، ص21.

إضافة إلى العوامل المتعلقة بالدولة المضيفة كانت هناك عوامل يمكن تسميتها "طاردة" ترجع إما للدولة الأم أو الإستراتيجية الشركات الدولية وهي:<sup>1</sup>

- **طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري:** تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاوله نشاطه عبر الحدود الوطنية. إذ أن هناك على سبيل المثال بعض أنماط النشاط سريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج - ولغرض تلافي الإخفاق - بالبحث عن أسواق إستهلاكية ملائمة ونقل جزء أو كل نشاطه أو رأسماله للإنتاج فيها.
- **السعي إلى زيادة عوائد المشروع:** بهدف استمرار المشروع من خلال نجاحه في تحقيق مستوى معين من العوائد (تحقيق ربح ملائم)، وللوصول إلى هذا الهدف فإن المستثمر يبحث عن السبل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة أرباحه، ومن هذا المنطلق بدأت الشركات التجارية المختلفة بالاستثمار في دول أخرى سعيا وراء تحقيق الأرباح والأهداف المرجوة من خلال الإنتاج بتكاليف أقل مستندة على إنخفاض تكاليف الإنتاج في دول أخرى.
- ومن هذا المنطلق تقوم الكثير من الشركات الأمريكية مثلا بتحويل عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة لها، والتي تتميز بوفرة العمالة فيها و إنخفاض مستوى أجورها مثل المكسيك والفلبين.
- **الرغبة في النمو والتوسع:** من حيث أن تحقيق العوائد لا يعد العامل الكافي وحده لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بل إن من عوامل جلب هذا الاستثمار أيضا نجد السعي نحو تطوير الإستغلال التجاري والحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق الأجنبية، فعجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع التجاري الاستثماري في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية.

<sup>1</sup> دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص: 76-79

- التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة: رأس المال الأجنبي يحاول قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة لكي يحد من الانعكاسات السلبية للازمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة. ويلمس ذلك بوضوح في اتجاه اغلب شركات الاستثمار التجاري الكبرى نحو إنشاء فروع لها في دول أخرى نامية أو غير نامية.

- السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة: تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، إذ انه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية، بالإضافة إلى ما سبق ذكره من محددات نورد أيضا وجود علاقة ايجابية بين حجم الاستثمارات المباشرة و العلاقة بين كل من الدولة الأم والدولة المضيفة، وكذا طبيعة النشاط الذي تزاوله الشركة الأجنبية وعلاقته بوجهة نحو الاستثمار.

### المطلب الثالث: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم و على الدولة المضيفة، فإن العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسيراً يتمشى والفرضيات التي تقوم عليها لهذا تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر وسنقوم بعرض لبعض هذه النظريات فيما يلي:

أولاً: النظرية الكلاسيكية: "لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط".<sup>1</sup>

"يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع ، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي:

1. ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح (Profits) المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
2. قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
3. إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط للاستهلاك في جديدة الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
4. قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية.
5. وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، الأردن ، 2007 ، ص55

"من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية." <sup>2</sup>

ثانيا : نظرية عدم كمال الأسواق: "تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها"<sup>3</sup>.

"كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

1. اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.
2. توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات و المشروعات المحلية.
3. قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها اقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى.
4. اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
5. التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور.
6. الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية تهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية.

7. الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة الآلات السابقة،

<sup>1</sup>- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص32

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص3.

<sup>3</sup>- عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية ، 2003 ، ص48

فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في

هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق، أي وجود السوق غير التامة".<sup>1</sup>

"من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص

الاستثمار الأجنبي في الخارج و هذا غير واقعي من الناحية العلمية.

"كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة

الجنسيات مشروط بمدى مرونة و تعدد الشروط و الإجراءات الجمركية و الضوابط التي تضعها حكومات الدول

المضيفة النامية أو المتقدمة ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من

الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب".<sup>2</sup>

ثالثا : نظرية الميزة الاحتكارية<sup>3</sup> (Monopolistic advantage theory):

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى

اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر و تركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات

وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع

الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات و يذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات

أعلى من الشركات المحلية و من تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية

أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق.

<sup>1</sup>-فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، مرجع سابق ، ص181 .

<sup>2</sup>-عبد السلام ابو القحف ، " اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، مرجع سابق ، ص398 .

<sup>3</sup>-رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على

مصر، الطبعة الأولى، 2002 ، ص49

وكان (هايمر) أول من وضع أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، اعتماداً على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري.

وقد تطورت هذه النظرية ولكن تطورها ظل في سوق احتكاري ولم تراع النظرية السوق اليابانية، حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيًا و يركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم و تقليل لعنصر العمل و الميزة التنافسية ولم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة.

#### المطلب الرابع: التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

##### أولاً: نظرية توزيع المخاطر<sup>1</sup>

ركز كوهين عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر. فوفقاً لهذه النظرية، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة و من ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامة القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة و بالتالي تقوم شركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاديتها غير متشابهة و غير مرتبطة مع بعضها البعض بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على سوق

<sup>1</sup>-رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى ، مصر، المكتبة العصرية بالمنصورة، 2007 ص48 .

والاقتصاد الأمريكي و إنما على كافة الأسواق العالمية و من ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة ، كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها.

### ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج (Product life cycles theory):

"تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة الحياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها بالبحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها و تسويقها محليا ودوليا و مرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة أنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من أبرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص".<sup>1</sup>

ولكي تفهم نظرية حياة المنتج لا بد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي كالاتي<sup>2</sup>:

1. مرحلة الظهور (الإنتاج) و البيع في السوق المحلي : من المعروف أن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها أن تبيعها في السوق المحلية وإشباع حاجات مواطنيها المتجددة وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلا نخبة الأغنياء، إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها فإذا لاحظت الشركة أن الطلب

<sup>1</sup>-فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، عمان ، مؤسسة الوراق 2004 ، ص182 .

<sup>2</sup>-علي عباس ، مرجع سابق ، ص165\_168 .



على السلعة يتزايد في السوق المحلي فان الشركة تبدأ في التفكير و وضع الخطط للاستفادة من الاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها و في نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن قوى عاملة مدربة.

2. **مرحلة النمو والتصدير :** في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة ، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة، كما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية في حين تعمل الشركة بكل خبراتها على الاستفادة من الفرصة فتواصل الإنتاج وتواصل تحسين السلعة وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة فتشتري الشركة الآلات

الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين وتجار الجملة و التجزئة، مركزة في حملتها على جودة السلعة وفوائدها.

3. **مرحلة نضوج السلعة :** في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح وأصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه له وفي هذه المرحلة كذلك يكون الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج واستمرار مستوى جودته والتأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج لا زالت بدون تغيير سلمي لا في السوق المحلي أو الأجنبي وفي إطار التخطيط للمرحلة المقبلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي والمحافظة على أرباحها ومبيعاتها، حيث تبدأ بتطوير إستراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع ،

أما في السوق الخارجي فقد تفاجأ الشركة بان وضعها فيه أصبح مهددا إما بسبب دخول منافسين جدد أو بسبب أن الدولة المستوردة بدأت تفرض قيودا حماية مثل الرسوم والجمارك والضرائب... الخ.

من هنا تقوم الشركة بتأسيس وبناء وحدات إنتاجية (فروع) في الأسواق الخارجية التي يتزايد فيها الطلب على السلعة ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة ومألوفة ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واردا واحتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة أمرا واردا وعندئذ تبدأ الدولة أو الشركة بفقدان ميزاتها التنافسية تدريجيا حتى الوصول إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات عندئذ تقوم الشركة مرة أخرى بتغيير إستراتيجيتها الترويجية من التركيز على الجودة فقط، إلى التركيز على السعر أولا ثم الجودة ويصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون (stock) كما تلجأ ضمن الإستراتيجية الجديدة إلى أساليب تنشيط المبيعات وغيرها من الإجراءات.

#### 4. مرحلة الانحدار والتدهور : في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للشركة والعمل على تدعيم

موقفها في السوق ، فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح للشركة مهما للغاية وبدأ المستهلكون يغيرون من ولاءاتهم للسلعة بحثا عن السلعة جديدة ماثلة وتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض ، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها وألوانها وعبواتها وأسعارها... الخ ، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق وهو ما يطلق عليه " بالإستراتيجية الهجومية.

تعزى نظرية دورة حياة السلعة إلى البروفسور رايموند فيرنون (Raymond Vernon) جامعة هارفارد

الأمريكية (Harvard university in U.S.A) في قسم إدارة الأعمال فقد لاحظ فيرونون أن سلوك

بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة أن سرعة استهلاك السلع ذات العمر القصير (Vernon) بطيئة الاستهلاك، حيث وجد فيرونون يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلع الجديدة التي تقع في مجالها وطبقا لفيرونون فإن هذه السلع تكون دورة حياتها قصيرة بحيث أنها لا تصل إلى مرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج الكبير وفتح فروع للشركة في الأسواق الدولية مثل السلع الإلكترونية التي تتقدم بسرعة كبيرة وكذلك بعض السلع الغذائية التي يخضع مستوى الطلب عليها على التغير في اتجاهات وأذواق المستهلكين، أما بخصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد وجد أن سلوكها في السوق ينسجم مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية جاهزة الصنع ونصف المصنعة وبعض السلع الإلكترونية ذات الاستخدام المتعدد وغيرها من السلع في نفس المجال، أي أن هذه السلع ستمر بكافة مراحل دورة حياتها في السوق حتى تصل لمرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج وفتح الفروع بقصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم والاحتفاظ بالميزة التنافسية لفترة طويلة. من أهم عيوب هذه النظرية ما يلي:

- 1- ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.
- 2- ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.

ثالثا: النظرية الانتقائية (Electic theory) لجون دينج في الإنتاج الدولي:

لقد قام دينينغ "Dunning" بالتقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر وجميعها في نظرية شاملة و لهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية"<sup>1</sup>.

"وقد قام دينينغ بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية و نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع و قد أوضح دينينغ أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي:

- تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.
- أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.
- أن تتوفر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة مثل: انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية"<sup>2</sup>.

ويرى "دينينغ"، أنه يوجد اتفاق على نطاق كبير ، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر، يحدث عندما تتظافر العوامل الثلاثة السابقة، حيث أن امتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا إذا ما استغلت بطريقة مثلى ، يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة و يمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشآت المحلية و يجب أن تقترن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا مكانية للدولة المضيفة مثل: انخفاض تكلفة الموارد، اتساع السوق و هكذا يجب أن تحصل هذه الشركات على

<sup>1</sup>-رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر شرقي عصر العولمة ،دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، الطبعة الأولى،. 2002 ص53 .

<sup>2</sup>-عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ،مصر، الدار الجامعية ، 2003 ، ص 49\_50.

مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا الاحتكارية و المزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا".<sup>1</sup>

"ووفقا للنظرية الانتقائية ، فان العوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار يمكن تلخيصها في عوامل الجذب وعوامل الدفع .فعوامل الدفع هي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقا أقل جاذبية، حيث أن القيود على التوسع وزيادة الضرائب ما هي إلا أمثلة على عوامل الدفع في الدولة الأم، حيث أنها تدفع الشركة للبحث عن سوق آخر غير الدولة الأم ، أما عوامل الجذب فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، كما صنفها دنينج Dunning" إلى عوامل ترجع إلى التقارب الثقافي كتشابه أساليب حياة الأفراد في بعض الدول و حجم السوق (Market size)، تحركات المنافسين و التقارب الجغرافي بين الدولة الأم و الدولة المضيفة ، حيث أن العديد من الشركات الدولية تتجه إلى التوسع خارجيا نحو الأسواق الأقرب جغرافيا للدولة الأم و ذلك رغبة في تخفيض تكاليف النقل و الشحن و الاتصال الخارجي".<sup>2</sup>

"بالرغم من محاولة هذه النظرية، إن تكون أهم النظريات القادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لاعتمادها على عوامل متعددة لكن رغم ذلك أشار العديد من الاقتصاديين إلى مسائل لم تتمكن النظرية من حلها، كما أكد على ذلك بكلي (Bacli) عام 1982 أن النظرية لم تحاول شرح العلاقة بين مزايا الملكية والتدويل و مزايا التمركز في السوق المضيف و تطور هذه العناصر عبر الزمن يحتويها الغموض، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد دون الإشارة لعلاقة التأثير و التأثير فيما بينها، كما أن معالجة

<sup>1</sup> -عمر صقر، مرجع سابق، ص50

<sup>2</sup> -رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، 2007 ، مرجع سابق، ص56

فكرة مميزات الملكية على انفراد غير مجدية و عدمية القيمة لأن فكرة التدويل أي جعل السوق دولية قادرة و كافية

لشرح الظاهرة لأنه لا يمكن للشركة تدويل الإنتاج بدون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية و الإدارية".<sup>1</sup>

رابعاً: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):

رواد هذه النظرية هما (كوجيما و أوزاوا) و قد عنيت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية

الكلية وتجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات و الأصول المعنوية للشركة و مثل التميز التكنولوجي

وكذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية و الصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

تؤكد المدرسة على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات و الاختراعات التكنولوجية المتلاحقة ، لذلك

توصى بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية.

كما برهن (كوجيما) على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية

تشجع على خلق قاعدة تجارية ، حيث يتكلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به اليابان

عن الذي تتبناه الدول الأخرى، حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما مثل

الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة؛. تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها

والنموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث تؤكد النظرية أن الاستثمار الأجنبي

المباشر يرفع من القدرة التنافسية و يساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة ، دون تقديم

التفاصيل.

<sup>1</sup>-المرجع نفسه، ص 57 .

### المبحث الثالث: المناخ الاستثماري ومؤشرات قياسه

تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجياً إلى أن أصبح يشمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للفرص الاستثمارية، وذلك أن المستثمرين المحليين والأجانب لا يقررون توظيف استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ، وكنتيجة للاختلاف والتفاوت بين الدول في توزيع الموارد والإمكانات الاقتصادية وتفاوت الثقافات المختلفة بينها، ظهر مفهوم المناخ الاستثماري الملائم للاستثمار والذي يمكن عند تحققه الوصول إلى الإشباع الكامل من جميع النواحي وبالتالي تحقيق المطلوب من الاستثمارات المقامة فيه، كما أن هذا المناخ يختلف من دولة إلى أخرى بدرجات معينة يمكن قياسها بواسطة مؤشرات خاصة معتمدة دولياً.

#### المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري وأهميته

يعتبر المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تؤثر على ثقة المستثمرين الأجانب في تلك الدول التي يسودها أنسب مناخ استثماري وتلك التي تحسن إعداد مشروعاتها الاستثمارية وعرضها بصورة جذابة.

#### الفرع الأول: مفهوم المناخ الاستثماري

يعرف مناخ الاستثمار على أنه سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطاً وثيقاً بالسياسة النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه، ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق لتشجيع الاستثمار.

كما عرف المناخ الاستثماري بأنه مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر ويتكاثر هذا المناخ بالظروف السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسة في البلد المعني لما لهذه العوامل من تأثير كبير كونها تشكل وحدة متداخلة لا يمكن التقليل من شأنها.<sup>1</sup> ويمكن تعريف المناخ الاستثماري بأنه:<sup>2</sup>

"البيئة التي يمكن للقطاع الخاص -الوطني والأجنبي- أن ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة حيث إن تهيئة هذه البيئة تعد شرطاً ضرورياً لجذب الاستثمار"<sup>3</sup>

ومنه يمكن أن نستخلص من التعريفين السابقين: أن مناخ الاستثمار هو مجمل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار إضافة إلى العوامل النفسية عامل الثقة، فكل هذه الظروف تؤثر في اتجاه المستثمرين وتوجيههم إلى بلد معين دون الأجر.<sup>4</sup>

كما يمثل تعبير مناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رؤوس الأموال وتوطنها، فالأوضاع السياسية العامة للدولة وما تتصف به من استقرار أو اضطراب، والتنظيم الإداري للدولة وما يتميز به البلد المضيف من خصائص جغرافية وديمقراطية، مما ينعكس على توفر عناصر الإنتاج، وما شيده البلد المضيف من بنى تحتية، ثم خطط الدولة وبرامجها الاقتصادية وموازاتها ومدى مساهمتها في تحقيق نمو مطرد ومتوازن بالداخل ومع الخارج، وطبيعة السوق السائدة بالدولة وآلية، والنظام القانوني ومدى كماله ووضوحه وثباته وتوازنه بما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، كل هذه العناصر تدخل في تعريف مناخ الاستثمار، وتعتبر هذه العناصر متداخلة تؤثر

<sup>1</sup>-علي لطفى، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، العدد4 ، 2009 ، ص17 .

<sup>2</sup>- علي لطفى، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المرجع نفسه، ص.17

<sup>3</sup>- علي لطفى، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، المؤتمر السنوي الثاني عشر، دار الضيافة، جامعة عين شمس، ديسمبر 2007 ، ص

.07

<sup>4</sup>-علي لطفى، مرجع سابق، ص18 .



وتتأثر ببعضها البعض، وغالبية العناصر المذكورة يخلق تفاعلها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة، وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة لرأس المال أو طاردة له<sup>1</sup>. وبالتالي يمكننا القول أن للدولة المضيفة المحتضنة لمناخ استثماري دور كبير في تكوينه وبناءه على أحسن وجه بما يضمن جذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية إليها لما توفره من مناخ استثماري متكامل.

### الفرع الثاني: أهمية المناخ الاستثماري

ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى الداخل الدولة المستثمر بها، وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة المتغيرات العالمية، والتكتلات الاقتصادية الدولية، وظاهرة العولمة وما تحققة من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية العالمية السائدة.<sup>2</sup>

تكمن الأهمية في توفير وتهيئة مناخ الاستثمار الذي يجب أن تتوفر فيه العناصر التالية:

- العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات تعمل على القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة فرصا للاستثمار في جميع المجالات.
- توفير بيئة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تعمل على علاج الإختلالات الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.
- إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية ويكون ذا كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لتجميع الاستثمارات داخل الدولة، وعدم قصر القطاع المالي على المؤسسات المصرفية،

<sup>1</sup>-سعيد يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، 2007، ص 230-2006.

<sup>2</sup>- علي لطفى، المرجع السابق، ص 33-34.

وتوفير أجهزة للرقابة الضريبية والتمويلية والقانونية في إطار قانوني ومحاسبي بغرض جذب المدخرات المحلية، واستثمارها، حيث يعتبر القطاع المالي المحرك المحوري للمناخ الاستثماري الجيد.

- التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل إصقال القوى البشرية لكونها أحد مصادر الاستثمار الرئيسي (حيث يدر عائدا مضمونا من الاستثمار في رأس المال) لانخفاض معدل المخاطرة فيه.

- العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين.

- أهمية أن يكون للدولة دورا رقابي رسمي لجذب الاستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي، وعدم تغير السياسات المتبعة عند تغير الحكومات، والعمل على تحقيق الاستقرار حيث يؤدي ذلك إلى منع التقلب في التوقعات التي على أساسها يتم تحديد ربحية المشروعات وتقاس بها القدرة على المنافسة في المناخ الاستثماري، بالإضافة إلى توفير الدولة للبنية الأساسية التحتية اللازمة للاستثمارات مثل الطرق والموانئ... الخ.

إن الدولة الصناعية المتقدمة تتميز بتقديم برامج لحماية استثماراتها الوطنية خارج حدودها القومية ويمكن تعريف هذه البرامج بأنها برامج قومية تقع خارج حدودها لتحقيق عديد من المصالح في مقدمتها تشجيع مستثمريها لفتح أسواق خارجية جديدة لمنتجاتها المحلية.

إلا أن هذه الأهداف لا تدخل حيز التنفيذ في الدول النامية إلا باتباع برامج وطنية لحماية الاستثمارات الأجنبية داخل أراضيها على أن تحقق صفتين أساسيتين هما ما يلي:

1. تقديم الضمانات المالية والقانونية لحماية الاستثمارات الأجنبية المتدفقة داخل أراضيها (الدول النامية)

وذلك شرط أساسي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. تهيئة المناخ الاستثماري مما يسمح بتوفير العناصر اللازمة لتحقيق الاستقرار والأمان، وذلك لجذب

الاستثمارات الأجنبية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: وسائل تهيئة المناخ الاستثماري

لقد بذلت الدول النامية مجهودات كبيرة في سبيل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدمت تنازلات وامتيازات عديدة مما تسمح بتوفير العناصر اللازمة لتحقيق الاستقرار والأمان، وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية إلا أن تهيئة المناخ الاستثماري يمكن أن تنحصر في الوسيلتين التاليتين:<sup>2</sup>

#### الفرع الأول: وسائل تهيئة المناخ الاستثماري على المستوى القومي والإقليمي

المستوى القومي يتضمن مجموعة الإجراءات الواجب اتخاذها من جانب صانعي السياسة الاقتصادية لتبسيط إجراءات التعامل مع المستثمرين، وتوحيد جهات الاختصاص التي يتعاملون معها في هيئة واحدة كسبًا للوقت وترغيبها في الاستثمار.

المستوى الإقليمي تتضمن تدعيم مؤسسات لضمان الاستثمار الخاصة المباشرة، وإنشاء مناطق استثمارية حرة بين البلاد، وبذلك لتقوية الروابط التجارية وتدعيمها.<sup>3</sup>

#### الفرع الثاني: وسائل تهيئة المناخ الاستثماري على المستوى الدولي

من خلال عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول الصناعية المتقدمة المالكة لبرامج قومية لضمان استثماراتها الخاصة المباشرة في الخارج، وذلك من أجل توفير الحماية والضمانات القانونية والمالية لهذه الاستثمارات. تجتمع هذه

<sup>1</sup> - علي لطفي، المرجع السابق، ص 33-35.

<sup>2</sup> - سولم صلاح الدين، إطار مقترحات لتطوير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حالة الجزائر، ورقة عمل مقدمة المؤتمر العلمي 09 حول الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، جامعة الزرقاء، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، 24/25 نيسان، 2013 . ، ص 65.

<sup>3</sup> - مساني صورية، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010\_ 2011، ص 227.

الوسائل الثلاث معا محققة مناخا استثماريا للدول (مهيبا لجذب الاستثمارات ومشجعا للعديد من المشروعات الاستثمارية)، بالإضافة إلى الربحية التي تسعى لها المشروعات. وفيما يلي أهم أساسيات تهيئة المناخ العام الاستثماري لأي دولة حتى يتوفر المناخ الدافع والجاذب للاستثمار وهي كما يلي:

- إيجاد حوافز للاستثمار الأجنبي والمحلي واتخاذ منهج جديد مختلف يشكل عنصرا لجذب المستثمرين، على أن يدعم بواسطة السياسات الاقتصادية لتنمية القدرات التنافسية، ولخلق مناخ تنافسي مع العالم الخارجي يسمح لمزيد من التوجه التصديري، كما يجب الاعتماد على هيكل إنتاجي ذي كفاءة لسياسات سعرية حقيقية.

- توفير إطارا قانوني وتجاري يتسم بشفافية والعمل على تبسيط إجراءات الدخول إلى والخروج من النشاط الاقتصادي وكذلك إجراءات التقاضي لرفع القدرة على تسوية المنازعات التجارية، وذلك من خلال نظام قضائي متخصص للمعاملات المالية والتجارية هادف إلى ما يلي:<sup>1</sup>

- إلغاء القوانين غير الواضحة لتحقيق هدف الشفافية من القوانين والقواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي.

- وضع القوانين التي تعمل على حماية الملكية الخاصة وتسهيل إمكانية تسجيلها دون أعباء ضخمة، والعمل على حماية الاختراع لتحقيق التوازنات الضريبية.

- وضع قوانين لتحقيق العدالة الضريبية من حيث تخفيف العبء الأكبر الواقع على الشرائح العليا من الدخل، وتوسيع القاعدة الضريبية لتحقيق التوازنات الضريبية.

- وضع قوانين تعمل على ترشيد الإعفاءات الضريبية على أن يتم ربط الإعفاءات الضريبية بالمناطق الجغرافية النائية، والعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية وبخاصة سياسة التوجه التصديري.

<sup>1</sup> - علي لطفي، مرجع سابق، ص 3 .

- إعادة النظر في قوانين الإسكان للقضاء على الإختلالات في جانبي العرض والطلب، وكذلك قوانين الضمان الاجتماعي والصحة العامة لتحقيق أكبر قدر من العوائد الاجتماعية.
- تبسيط العلاقات السائدة بين الحكومة والقطاع الخاص) وبخاصة إذا كان هدف الحكومة تشجيع نشاط مؤسسات الأعمال بشكل أو بآخر، الاعتماد على سياسات اقتصادية أكثر مرونة لتحقيق بيئة مناسبة لتصحيح الإختلالات غير التوازنية في الاقتصاد وذلك بواسطة ما يلي:
- اتخاذ سياسات اقتصادية أكثر إيجابية تعمل على تحقيق آليات السوق مراعية الفروق بين معدلات التضخم بين الدول، وترشيد عمليات الاستيراد وزيادة القدرة التصديرية.
- زيادة عامل الثقة بين قطاع الأعمال والحكومة إذا كان الهدف الإسراع بتحقيق الخصخصة لما لها من آثار إيجابية على الاقتصاد ككل.
- تطوير النواحي الإجرائية في سوق المال وتوفير عنصري الشفافية والإفصاح في البيانات مع إتباع القواعد المالية الدولية، والعمل على ربط بورصات الدولة بالبورصات الدولية حتى تكون أكثر استجابة لتغيرات السوق<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: مقومات المناخ الاستثمار

يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقومات، نوجز أهمها في ما يلي:

#### الفرع الأول: المناخ السياسي والأمني

هناك العديد من العوامل تؤثر على مدى ملائمة المناخ الاستثماري، حيث عدم توافر الاستقرار السياسي والأمني، يؤدي إلى خفض معدلات الادخار وبالتالي خفض معدلات الاستثمار وبذلك يفقد المستثمر الثقة في استقرار

<sup>1</sup> - نفس المرجع ، ص 37 .

جهاز الحكم، الأمر الذي يدفعه إلى توظيف أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر استقراراً وأماناً ويتأثر المناخ

السياسي والأمني بمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاماً ديمقراطياً أو دكتاتورياً.
- موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية.
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- دور المؤسسات العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

### الفرع الثاني: المناخ الثقافي والاجتماعي

يشمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط مشروع وإمكانية تكامل ومقدار التعاون المطلوب، ويبرز ذلك من خلال:

- دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة.
- درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.
- دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المتعددة.
- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية.

### الفرع الثالث: المناخ الاقتصادي.

ويمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في مناخ الاقتصادي ضمن الآتي:

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد.
- مقدار البنية التحتية ومدى صلاحيتها.

- درجة المنافسة المتاحة داخل الدول والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.
- مرونة كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية ومدى ملائمة وكفاءة سوق رأس المال داخل الدولة.
- مدى استقرار السياسات العسكرية ومعدلات التضخم.
- درجة الحماية المتبعة داخل الدولة من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والأرباح.<sup>1</sup>
- حرية المبادرة وهذا من خلال القيام بتجسيد إطار قانوني لإجراءات انفتاح اقتصادياتها على الاقتصاد العالمي، إذ كلما كانت درجة الانفتاح عالية كلما أدى ذلك إلى تحسين درجة موائمة الظروف العامة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل هذه الإجراءات في تنشيط النظام البنكي والمالي من خلال الإصلاح وإعادة تنظيمه وتعزيز الرقابة والتنظيم في هذا المجال وإعطاء الحرية لإقامة بنوك خاصة وإنشاء أسواق مالية مما يفعل قناة أساسية لجذب رؤوس الأموال، وكذا تطبيق برنامج نشاطات للخصخصة، كون هذه الأخيرة سمة الانفتاح الاقتصادي عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين للوصول إلى السوق والمشاركة في اقتصاد البلد المعني، إضافة إلى تحرير الأسعار ورفع دعم الدولة
- و إفساح المجال أكثر أمام القطاع الخاص وإزالة العراقيل التي من الممكن أن تعيقه، ومن العوامل الاقتصادية التي يجب على المستثمر الأجنبي مراعاتها ما يلي:<sup>2</sup>

#### أولاً: العوامل المتعلقة بتوفير الموارد والمرتبطة بالموقع

والمتمثلة في:

<sup>1</sup> - عبد الحميد بوخاري، " واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 10 ، جامعة ورقلة، 2012 ، ص43 .  
<sup>2</sup> - كرامة مروة، إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000- 2010، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012، ص59.

- وفرة الموارد الأولية الضرورية في مختلف الميادين.
- ضمان مصادر التمويل كما هو الحال في القطاع الإستخراجي كالبترول والمعادن.
- توفر المناخ الطبيعي المساعد والمشجع للاستثمار.

### ثانياً: العوامل المتعلقة بمحددات ومزايا تكلفة الإنتاج

وتشمل ما يلي:

- توفير اليد العاملة الرخيصة.
- تواجد مواقع ملائمة وغير مكلفة للاستثمار في البلدان النامية.
- انخفاض من تكليف النقل والمواصلات داخل البلد المستقبل للاستثمار.

### ثالثاً: العوامل المتعلقة بحجم الأسواق و الخدمات والمتوفرة

وتتمثل في:

- تواجد أسواق كثيرة ومتنوعة في البلدان النامية، وتميزها بغياب المنافسة المحلية فيها، مما يجعلها ويؤهلها لأن تكون عامل مهم لجلب المستثمر الأجنبي للانتفاع بها نظراً لإستراتيجيتها وأهميتها.
  - الخدمات المقدمة للمستهلكين غير مكلفة بالبلدان المتقدمة.
  - التعامل التفضيلي لتنمية المناطق الصناعية الموجودة والجديدة.
- عموماً، يجب على الدول المضيفة توفير المحددات أو المكونات الاقتصادية للمناخ الاستثماري والتي يمكن تقسيمها إلى محورين رئيسيين:

### 1. مكونات اقتصادية داخلية: تشمل على سبيل المثال لا الحصر، معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الإنتاج

المحلي والمستوى العام للأسعار معبراً عنها بمعدلات التضخم، إضافة إلى أسعار الفائدة والصراف، بالإضافة إلى



كفاءة أداء السياسة المالية وأثرها على الموازنة العمومية للدولة ومستويات الدين العام المحلي، ومدى قوة القطاع المالي والمصرفي وأداء بورصة الأوراق المالية.

2. مكونات لاقتصادية خارجية: تشمل الميزان التجاري بصاداته ووارداته السلعية والخدمية وميزان المدفوعات وبنود حركة رؤوس الأموال والقدرة على تحويل العملة ومستوى الاحتياطات الدولية، ومعدل تغطيتها للمدفوعات الشهرية عن الواردات والمديونية الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي وأعباءها من أقساط وفوائد مستحقة.<sup>1</sup>

#### الفرع الرابع: التدابير الخاصة بالعوامل المالية والضريبية

لجذب المستثمرين الأجانب يجب أيضا توفير واستخدام بعض الحوافز الضريبية والمالية، التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الإجراءات التشجيعية ذات الطابع الضريبي مثل التخفيضات الضريبية لفترة معينة في مدة المشروع الاستثماري.
- الإجراءات التشجيعية ذات الطابع المالي، مثل توفير قروض بمعدلات تفضيلية وضمانات تعويض القروض وضمانات لتحويل الأرباح ورأس المال إضافة إلى عدم التدخل في التسعير وترك الأمور لقوى العرض والطلب.
- الإجراءات التشجيعية لخلق مناطق حرة، مثل الإعفاء من الحقوق الجمركية الإعفاء من رسوم الاستيراد المواد الأولية وبيع التجهيز والإعفاء من رسوم التصدير فعوامل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر هي المقومات التي يجب أن تتوفر عليها المناخ الاستثماري في الدول الجالبة للاستثمار والتي يمكن تلخيصها في المناخ السياسي والأمني الذي يعد من بين العوامل ذات البعد السياسي والتي تخص الأوضاع السياسية في الدولة والذي يعتبر الشرط الأول والعامل الأهم الذي يراعيه المستثمرون حتى ولو كانت المردودية من الاستثمار مرتفعة ثم يليه الاستقرار

<sup>1</sup> - عبد الحميد بوخاري، مرجع سابق، ص 44 .

الاقتصادي، فإذا كان هناك استقرار اقتصادي ولا يوجد استقرار سياسي فإن المستثمرون يجمعون عن الاستثمار في ذلك البلد، إضافة إلى وجود عوامل أخرى اجتماعية وقانونية في الدول المضيفة، ولا يمكن توقع قدوم المستثمرين في حال عدم توفر هذه العوامل<sup>1</sup>.

إضافة إلى المكونات المؤسسية والتي تتعلق بيئة أداء الأعمال، وبطبيعة الحال أية تغيرات تطرأ على آليات تأسيس المشاريع واستخراج تراخيص البناء وتوصيل مرافقه وتسجيل الملكية العقارية والحصول على المعلومات الائتمانية وآليات توظيف العاملين والاستغناء عنهم ومرونة دفع الضرائب وسهولة التجارة عبر الحدود ومدى التزام بإنفاذ العقود التجارية بما في ذلك مدى استقلالية النظام القضائي ونزاهة وسرعة بثه في النزاعات القضائية، وأخيراً آليات حماية المستثمر والإفصاح عن البيانات والقوائم المالية للشركات ومدى سهولة خروج المستثمر من السوق وتصفية نشاطه، وإغلاق مشروعه في حالة فشله<sup>2</sup>.

#### الفرع الخامس: بعض التدابير الأخرى

إن تفعيل التدابير السابقة لا يكفي لتوفير مناخ استثماري ملائم، وإنما يجب أيضاً توفير شروط أساسية أخرى تسمى بالشروط الإستباقية وتمثل في:

#### أولاً: إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية دون إعاقات

وتعتبر هذه إمكانية شرطاً ضرورياً لتعزيز مزايا موقع الدولة المضيفة بالنسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير من خلال الاستفادة من الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص مثلاً، وكذا إنشاء مناطق تجهيز الصادرات بغرض تعزيز ذلك بسياسات أخرى مثل: إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة لذلك وتنمية الموارد

<sup>1</sup> - نشرة فصيلة حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011 ، التأثيرات المتوقعة لتدابير الأحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإثمان الصادرات، الكويت، 2011 ، ص10.

<sup>2</sup> - كرامة مروة، مرجع سابق، ص 6 .

البشرية إلى جانب إقرار نصوص قانونية تعقبها عملية تنفيذ فعالة بإعفاء الشركات الموجودة في تلك المناطق من ضرائب المبيعات مثلا ورسوم التوريد.

### ثانيا: ضرورة الانضمام إلى الاتفاقيات الإقليمية الخاصة بالتجارة الإقليمية

هذا بالإضافة إلى المصادقة على بنود تحرير التجارة، وإزاحة الحواجز التي من شأنها أن تعيقها.

### ثالثا: ضرورة إتباع أسلوب استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

مما يسمح بالحصول على معارف وإمكانات عالية في القطاع المستهدف حسب حاجة الدولة المضيفة.

### رابعا: ضرورة توفير قاعدة تكنولوجية

ترتكز أساسا على وجود مراكز للبحث والتطوير ومعاهد ومختبرات، وكذا ضرورة إقامة روابط متينة بين الشركات المحلية والأجنبية للارتقاء بالمستوى التكنولوجي ورفع مستويات إنتاج الموردين المحليين والحصول على خدمات تطوير الأعمال التجارية.

### خامسا: ضرورة تفعيل الحوار بين القطاعين العام والخاص

وذلك من أجل التنسيق بينهما ومن ثم إنجاح الإستراتيجية المبنية على اشتراك الاستثمار الأجنبي المباشر في العملية التنموية.<sup>1</sup>

### المطلب الرابع: مؤشرات قياس المناخ الاستثماري

لقد ازدادت أهمية ودور المؤشرات الدولية والإقليمية في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار، حيث أثبت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمار أجنبي، وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات لم تصل إلى درجة الدقة والموضوعية

<sup>1</sup> - علي لطفى، مرجع سابق، ص 33 .

الكاملة، إلا أنه عادة ما يستعين صانعي القرارات ورجال الأعمال والمستثمرين بمدلولها التأشيرية قبل الإقدام على الاستثمار في بلد ما، فهي تعبر عللا دلالات ملائمة المناخ الاستثماري لدولة ما لطبيعة النشاط الذي تهدف الشركات الاستثمار فيه، وفيما يلي سوف نقوم بعرض موجز لأهم هذه المؤشرات التي اعتمدها في معرفة وضع الجزائر فيها لمعرفة قدرتها على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الفصل الثالث من البحث دون الخوض في تفاصيلها كثيرا كالتالي<sup>1</sup>:

### الفرع الأول: مؤشرات المخاطر

بالنسبة لمقارنة مؤشرات المخاطر أو (الخطر) Indicesderisque فإن بعضها يستخدم تقنية Delphi

لحساب مؤشرات المخاطر، وتقتضي ما يلي :

- وضع قائمة من المتغيرات الأساسية التي تميز الوضعية الاقتصادية والسياسية للبلد.
  - ترتيب هذه المتغيرات من قبل المختصين مع إعطاء كل متغير نقاط معينة.
  - وضع معامل الترجيح لهذه النقاط بشكل يسمح بالحصول على مؤشر يمثل الخطر.
- مؤشر المخاطر هناك العديد من مؤشرات المخاطر، منها مؤشر مخاطر بيئة الأعمال BERT، مؤشر السياسي PRI مؤشر التجارة الدولية BII ، المؤشر المركب للمخاطر القطرية CCRI ، مؤشر كوفاس "للمخاطر القطرية COFACE

### الفرع الثاني: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات لجذب الاستثمار الأجنبي

يرصد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد UNCTD) مؤشرات هامين لمقاربة أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الدول.

<sup>1</sup> - محمد داودي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "دراسة قياسية" مجلة التنمية والسياسية الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 2013 ، ص 6.

### أولاً: مؤشرات أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>

يقيس هذا المؤشر الوضع القائم في البلد من حيث حصته الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد عالمياً منسوبة إلى حصة البلد من الناتج الإجمالي للعالم، ويحسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية، إن حصول الدولة في هذا المؤشر على معدل (1) فما فوق، يفسر بانسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمارات ويحسب هذا المؤشر كما يلي:

الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى القطر مقسوماً على الاستثمار الوارد عالمياً

الناتج المحلي الإجمالي للقطر مقسوماً على الناتج المحلي العالمي

### ثانياً: مؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يقيس هذا المؤشر قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال 12 مكوناً: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، إنتشار خطوط الهاتف الثابت، متوسط الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للقطر، نسبة القطر من صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، نسبة صادرات القطر من الخدمات للعالم، نسبة القطر من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم.

يتراوح رصيد الدولة وفقاً لهذا المؤشر بين (0) و (1) ويحسب كما يلي:

<sup>1</sup> - علي لطفي، مرجع سابق، ص 165 166.

قيمة المتغير ( المؤشر) في القطر – أدنى قيمة له

أعلى قيمة للمتغير – أدنى قيمة له

وبناء على تقاطع هذين المؤشرين، يمكن المقارنة بين أداء الدولة وإمكاناتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مصفوفة الأداء والإمكانات<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: مؤشر سهولة أداء الأعمال index Business D'oning

أستحدث مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي منذ عام 2004 وهو مؤشر مركب يتكون من العشر المؤشرات الفرعية التي تتكون منها قاعدة بيانات أداء الأعمال والتي هي تأسيس المشروع، استخراج التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمر، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، إغلاق المشروع، وقد تم إضافة مؤشر فرعي آخر وهو مؤشر توصيل الكهرباء وقد تم استحداثه سنة 2012<sup>2</sup>.

يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال، مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف وضع أسس للقياس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية<sup>3</sup>.

ويرصد هذا المؤشر متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في المؤشرات الفرعية المكونة له بحيث كلما انخفضت القيمة المستخلصة، دل ذلك على سهولة أداء الأعمال في القطر، والعكس صحيح<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 177-178.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 175-177.

<sup>3</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، العدد 177، أبريل 2002، ص 2-3.

<sup>4</sup> - كرامة مروة، مرجع سابق، ص 54.

ويفترض هذا المؤشر افتراضات معينة حول منشأة الأعمال (الشركة المستثمرة) وتمثل هذه الافتراضات فيما

يلي:

- أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة، وإذا كان هناك أكثر من شكل من الشركات ذات المسؤولية محدودة في البلد المعني، يتم اختيار أكثر الأشكال شيوعاً بين الشركات المحلية.
- أن تزاوّل نشاطها في أكثر مدن البلد المعني سكاناً.
- أن تكون مملوكة بالكامل (100%) لمواطنين محليين، ويمتلكها خمسة أفراد ليس من بينهم شخصية إعتبارية.
- أن يبلغ رأس مالها الابتدائي عند التأسيس عشرة أمثال متوسط دخل الفرد السنوي في نهاية عام 2008 ، على أن يكون مدفوعاً نقداً.
- أن تزاوّل أنشطة صناعية أو تجارية عامة، أولاً تقوم بأنشطة تتصل بالتجارة الخارجية، ولا تتعامل في منتجات تخضع لنظام ضريبي خاص، مثل المشروبات الكحولية أو التبغ، وألاً تستخدم عمليات إنتاجية شديدة التلوث.
- أن تكون مستأجرة لمبان تجارية ومكاتب إدارية، وألاً تكون مالكة لأية أصول عقارية.
- ليست مؤهلة للاستفادة من حوافز استثمارية أو أية مزايا خاصة.
- أن يعمل لديها ما لا يقل عن 10 موظفين وما يصل إلى 50 موظفاً بعد شهر واحد من بدء عملها، على أن يكون جميعهم من مواطني هذا البلد.
- لديها رقم أعمال يبلغ على الأقل مائة مثل متوسط دخل الفرد السنوي.
- ألا يقل عدد الصفحات عقد التأسيس الشركة 10 صفحات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 175-177.

### الفرع الرابع: مؤشر التنافسية العالمي

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ 1979 ، عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس DAVOS بالتعاون مع أكاديميين عالميين، وشبكات عالمية تتألف من 109 مؤسسات شريكة، ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار، ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين هما:

#### أولاً: مؤشر النمو للتنافسية

ويقاس قدرة الاقتصادات العالمية على تحقيق معدلات دائمة في النمو الاقتصادي، وأدائها الكلي على المد بين المتوسط والبعيد، وقد غطى هذا المؤشر سنة 2006 حوالي 125 دولة منها 10 دول عربية.

#### ثانياً: مؤشر الأعمال للتنافسية

يقاس قدرة الوحدات الاقتصادية على صعيد المنشأة المؤشر 121 دولة، منها 10 دول عربية.<sup>1</sup>

### المبحث الرابع: سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تعتبر سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من بين أهم العوامل المؤثرة في توطين هذا النوع من الاستثمارات، فالدول المضيفة قد تتسم بالكثير من المزايا والخصائص الجغرافية، والإمكانيات البشرية. غير أنها تفشل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بسبب غياب سياسة واضحة وإجراءات منظمة للاستثمارات الأجنبية تعطي قدرًا كبيرًا من الثقة للمستثمر الأجنبي وتشجيعه على استثمار أمواله وتضمن تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الاستثمارات بالنسبة للدول المضيفة.

<sup>1</sup> - كرامة مروة، مرجع سابق، ص 54 .



### المطلب الأول: ماهية سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن انتقالات الاستثمار الأجنبية يتوقف على العديد من العوامل المرتبطة بطرفي الاستثمار، والتي تلائم سير هذه الاستثمارات وتمثل في سياسات الاستثمار التي تحدد المناخ الاستثماري والذي يؤثر بدوره في قرار المستثمر الأجنبي في تفضيل الاستثمار في دولة معينة عن غيرها من الدول.<sup>1</sup>

### الفرع الأول: مفهوم سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استخدام الموارد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمارات الأجنبي المباشر بدلا من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام ذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة، مثل زيادة معدلات النمو الاقتصادي، زيادة الصادرات، الإنتاج للإحلال الواردات توفير فرص العمل، تحسين المستوى التكنولوجي والفن الإنتاجي وذلك للاستفادة من مزايا الموقع وخفض مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى.<sup>2</sup>

فالدولة التي تقوم بتطبيق سياسة لاستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، تقوم بمنح الحوافز الضريبية نحو الأنشطة المستهدفة فحسب بدلا من توجيهها للاستثمارات بشكل عام، وهذا ما يوفر أعظم الفوائد، لأن الحوافز والإعفاءات الضريبية التي توفرها الدولة تمثل تكلفة يتحملها الاقتصاد وخاصة الميزانية العامة للدولة ومنه فإن توجيه الحوافز الضريبية ينعكس إيجابيا على البيئة الاقتصادية.

<sup>1</sup> - طالب محمد، " أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس، الجزائر، 2009 ، ص327-328.

<sup>2</sup> - راند نزار جمال، الأهمية الاقتصادية للإصلاح الجمركي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان العراق، مجلة جامعة نورو، العدد 1 ، العراق، 2012، ص452-453.

### الفرع الثاني: أهمية تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهمية تبني سياسة الاستهداف في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأسباب التالية:

#### أولاً: تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة

حيث تساهم سياسة الاستهداف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للدول المضيفة، مثل تخفيض معدلات البطالة وزيادة فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، تنمية الصادرات إلى ذلك دعم وتحسين تنافسية الصناعات المحلية وغيرها من المجالات اللازمة لدفع عجلة التنمية.

#### ثانياً: زيادة حدة ضغوط المنافسة في العالم

إذ إن زيادة حدة المنافسة في الأسواق المالية في ظل الاقتصاد العالمي الجديد يتطلب أن تخصص الدولة في المجالات والأنشطة الاقتصادية التي تتمتع فيها بكفاءة ومزايا نسبية وتنافسية أي أن على الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر أن تركز على الأنواع التي تحقق لها النفاذ إلى السوق العالمي وفرض مكانتها.<sup>1</sup>

#### ثالثاً: تنافسية الكلفة

حيث تبني سياسة الاستهداف تكون التكاليف أقل مقارنة بتكاليف السياسات التي تعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة، يعود ذلك إلى أن سياسة الاستهداف يتم فيها منح الحوافز المالية والحوافز الضريبية على الأنشطة الاقتصادية المستهدفة فقط دون اللجوء إلى منح الحوافز على جميع المجالات التي يتم الاستثمار بها، وبالتالي تصبح التكاليف أقل مما لو أتبع الدول المضيفة طريقة منح الحوافز إلى جميع المجالات الاستثمار وبذلك يصبح الإعلان عن فرص الاستثمار بصفة عامة والمشاركة في المعارض الدولية غير مجي من

<sup>1</sup> - جاسم محمد المانعي، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 63.

الناحية الاقتصادية عندما لا تكون هنالك سياسة استهداف لجذب استثمارات أجنبية مباشرة في قطاعات معينة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: آليات تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

من أجل نجاح سياسة الاستثمار الأجنبي وضمان توجيهها إلى القطاعات المستهدفة هنالك بعض الخطوات والآليات التي يجب تنفيذها.

#### الفرع الأول: تحديد الميزة التنافسية للدولة

يعد التحديد الدقيق للمزايا التنافسية للدولة أحد النقاط الأساسية في تحديد قوة أو ضعف عملية الإستهداف حيث يساعد ذلك، هذا بالإضافة إلى تجنب مخاطر الترويج للاستثمارات في القطاعات التي لا تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية مقارنة بالدول الأخرى، هذا وتساعد الميزة التنافسية للدولة على الوقوف على مجالات التغير المطلوبة لتحسين مناخ الاستثمار.<sup>2</sup>

#### الفرع الثاني: تحديد المستثمرين المستهدفين

من خلال هذه الآلية يتم تحديد الأسواق أو الدول إلى سوق يتم التركيز عليها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث هناك العديد من المعايير التي يمكن استخدامها لتحديد الفئات المستهدفة.

**1. المعيار الاقتصادي:** وذلك من خلال التركيز على جذب المؤسسات التي تقوم بانتاج السلع والخدمات بمستوى معين من القيمة المضافة، ومن أهم المؤسسات المستهدفة من طرف الدول المتقدمة تلك التي تعمل في

<sup>1</sup> - جاسم محمد المانعي، مرجع سابق ص 64 .

<sup>2</sup> - محمد حمو، دور وأهمية سياسة إستهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم جهود التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مؤتمر الاستثمار بين التشريعات الوطنية والإتفاقيات الدولية وأثرها في التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات المتحدة، الفترة 25-27 أبريل 2011 ، ص 465-466.

مجالات الصناعات UNCTAD وفقا لتقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية العالية التقنية والتكنولوجيا وفي خدمات الأعمال مثل الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات وأجهزة الاتصالات.<sup>1</sup>

2. المعيار الجغرافي: حيث تركز بعض وكالات تشجيع الاستثمار على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الأم للشركات المتعددة الجنسيات وكمثال على ذلك نجد وكالات ترويج الاستثمار 465-466 في أيرلندا تركز على جذب الاستثمارات الأمريكية، غير أن هناك بعض وكالات تقوم باستهداف المستثمرين المقيمين في الدول المجاورة وتعتبر الصين أحد الدول التي تقوم بذلك.<sup>2</sup>

3. المعيار الديمغرافي: يتم اجتذاب الشركات التي ينتمي صانع القرار فيها إلى نفس جنسية الدولة المضيفة، وهذا ما تقوم به الصين مثلا التي تقوم باجتذاب الشركات متعددة الجنسيات التي تدار بواسطة الصينيين.<sup>3</sup>

### الفرع الثالث: الإجراءات المكتملة لتفعيل سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر

من أجل تحقيق أهداف سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يجب توافر بعض الإجراءات المكتملة لهذه السياسة والتي تتمثل في:

أولاً: تسيير إجراءات الاستثمار: يتمثل طول الوقت للحصول على تصاريح والموافقات الخاصة بالاستثمار وتعد الجهات الحكومية التي يحتاج أن يتعامل معها المستثمر وتفشي ظاهرة الفساد أهم معوقات الاستثمار في الدول النامية وللتغلب على هذه العوائق لجأت بعض الدول إلى تطبيق نظام ما يسمى بالحكومة الإلكترونية، وذلك من أجل الرفع من الكفاءة والشفافية في الخدمات الحكومية وتسهيل الإجراءات على المستثمرين لجأت العديد من

<sup>1</sup> - راند نزار جمال، مرجع سابق، ص 25 .

<sup>2</sup> - طالبي محمد، " أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الجزائر، 2009 ، ص 327 - 328.

<sup>3</sup> - عبد الكريم بعداش " الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 - 2005، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007 - 2008، ص 95.

الدول إلى تقديم خدمة الشباك الواحد والذي أوكلت له مهمة إصدار مختلف التراخيص والتصاريح المطلوبة من المستثمرين مثل السجلات التجارية، وثائق التأسيس، هذه الخدمة كانت بمثابة وسيلة فعالة لمواجهة عدم كفاءة الأجهزة عن طريق تقليل الخطوات الإجرائية والإدارية المطلوبة وكذلك تقديم الخدمات الاستشارية للمستثمر الأجنبي، ولنجاح خدمة الشباك الواحد يجب أن يكون هناك تنسيق بين كاتب الشباك ومؤسسات الدولة المختلفة<sup>1</sup>.

#### ثانياً: تقديم خدمات ما بعد الاستثمار

تعتبر مهمة لما من دور في تعزيز كفاءة الدولة في مجال جذب الاستثمار من خلال إنشاء نظام يهدف إلى متابعة المستثمرين في مختلف مراحل الاستثمار منذ بداية التأسيس إلى ما بعد الإنتاج حيث قامت لكل منطقة من مناطق الاستثمار، وذلك لمساعدة Caseofficier بعض الدول بتعيين مندوب يسمى المستثمرين إذا ما واجهتهم مشاكل تعوق أو تؤجل أنشطة التوسع في التصدير .

#### المطلب الثالث: سياسية وأشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

لكي يتسنى للدولة المضيفة وخاصة الدول النامية منها اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر حقيقة إليها و الاستفادة مما يوفره، يجب عليها أن تعمل على تفعيل سياسات الاستثمار المتعلقة بخلق مناخ استثماري مشجع ومحفز للمستثمرين الأجانب، وتعمل في نفس الوقت على جعل آثار هذه الاستثمارات إيجابية إلى أقصى درجة، والحد قدر الإمكان من آثارها السلبية، وتختلف سياسات الاستثمار من دولة إلى أخرى حسب الأهداف المسطرة من وراء الانفتاح على الأسواق الخارجية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

<sup>1</sup> - دريد محمد السامرائي، الإستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، دار النشر الحمراء، لبنان، 2007 ، ص 17 .

### الفرع الأول: سياسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

تتجلى سياسات الاستثمار في التنظيمات والتدابير التي تقام من أجل تعزيز المناخ الاستثماري ودفع الثقة فيه لجذب المستثمر الأجنبي، خاصة الحوافز و الضمانات الممنوحة والتي تصنف سياستها كالتالي:

#### أولاً: سياسات تستهدف الربط بين الحوافز والأداء

تسعى هذه السياسات إلى الربط بين الحوافز وأداء المشروع الاستثماري، لذلك تشترط أن يتم منح الحوافز المنصوص عليها على مراحل تتناسب مع بدء عملية تنفيذ المشروع وفي بداية تشغيله أو بعد مرحلة التشغيل بالفعل، وهذا النوع من السياسات يتشترط فيها ما يلي:

- تشغيل جزء من العمالة الوطنية
- استخدام المواد الأولية المحلية طالما أنها متوفرة بالكمية والجودة اللازمة.
- توجيه جزء من الإنتاج لغرض التصدير.

#### ثانياً: سياسة التمييز في منح الحوافز

تهدف هذه السياسة إلى توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى المناطق الجغرافية النائية الفقيرة، وبالمقابل يتحصل المثمر على الكثير من الامتيازات والتسهيلات أكثر من المستثمر في المناطق الصناعية أو ذات الكثافة السكانية العالية، فإذا كان الإعفاء من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لمدة 5 سنوات بعد بدء مرحلة التشغيل فإن المستثمر في المناطق النائية قد يمنح إعفاء لمدة تتراوح ما بين 10 سنوات و 15 سنة.

كما أن التسهيلات الممنوحة للمستثمرين في مجالات الصناعة تختلف عن التسهيلات المقدمة لقطاع الخدمات مثلاً وكذا بالنسبة للمشروعات الموجهة للتصدير بالمقارنة بغيرها من المشروعات الموجهة للسوق المحلي.

ثالثاً: السياسة المرتبطة بنقل التكنولوجيا

تقوم بعض الدول النامية بوضع سياسة معينة لها على أساس مستوى التكنولوجيا المستعملة في مشاريعها الاستثمارية، إذ فإنها تصنع أجهزة مخصصة لتقييم نوعية التكنولوجيا المستوردة والتي على أساسها يتمكن المستثمر الأجنبي من الاستفادة من الحوافز الممنوحة إذ أحرمت الشروط المحددة لنوعية التكنولوجيا المستعملة من أمثلتها:

- استبعاد أنواع التكنولوجيا الواردة المتقدمة أو التي لها نظائر في السوق المحلي.
- استبعاد أنواع التكنولوجيا التي تكون لها آثار سلبية على المحيط والبيئة من الممكن أن هذه الظروف قد تؤدي إلى تفتير المستثمرين الأجانب بدلا من جذبهم لذا فإن نجاح هذه السياسات يتوقف على عوامل منها:

- مدى جاذبية الدولة كسوق مرتقب.
  - المقدرة التفاوضية للدولة مع المستثمر الأجنبي.
  - المتغيرات الحاكمة لمناخ الاستثمار.
  - درجة أهمية وضرورة المشروع الاستثماري بالنسبة للدولة المضيفة النامية.
  - قدرة الدولة على تسويق فرص الاستثمار بها على الصعيدين المحلي والدولي.
- وإذا قامت الدولة المضيفة في التحكم بهذه العوامل فإنها ستضمن تحقيق أهدافها الناجمة عن تقديم الحوافز مع مراعاة التوازن بين مصلحة الشركات الأجنبية المستثمرة ومصلحة الدول المضيفة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الحوافز، سلسلة دراسات الأونكتاد بشأن مسائل إتفاقيات الاستثمار الدولية، نيويورك وجنيف، الأمم المتحدة، 2004 ، ص 18 .

### الفرع الثاني: أشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تصنيف الحوافز التي تمنحها الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أشكال نوجزها فيما

يلي:

#### أولاً: الحوافز المالية والتمويلية

تتعلق الحوافز المالية بالتخفيضات والإعفاءات الضريبية والجمركية المختلفة وتكون لمدة محدودة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وتتعاون حسب القطاع الذي توجه له الاستثمارات وفي جميع الأحوال تتراوح مدة الإعفاء الكامل من 3 سنوات إلى 20 سنة ويستمر الإعفاء طوال مدة وجود الاستثمار أما الحوافز التمويلية فهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية والقروض المقدمة للاستثمارات الأجنبية بشروط ميسرة ويكون ذلك بتوفير الأموال مباشرة للمشروع وهذا على شكل إعانات حكومية أو قروض بفوائد منخفضة، والملاحظ أن الدول النامية تجد صعوبة في تقديم هذا الحافز لافتقارها للموارد في حين نجده متوفراً في الدول الصناعية مما يجعلها مناطق أكثر اجتذاباً للاستثمار الأجنبي.<sup>1</sup>

#### ثانياً: الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر

هناك ثلاثة أنواع من الضمانات من المخاطر، نذكرها فيما يلي:

##### 1. الضمانات المادية: تتمثل هذه الضمانات فيما يلي:<sup>2</sup>

- ضمانات حرية تحويل رأس المال وعوائده.
- ضمانات التعويض عن الأضرار التي تصيب الاستثمارات بسبب الخسارة الناجمة عن تغير سعر الصرف.

<sup>1</sup> - أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 39 .

<sup>2</sup> - ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي) دراسة مقارنة، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، مرجع سابق، ص 50 .



2. الضمانات القانونية: تتمثل هذه الضمانات في التعويض عن التأميم وذلك بمراقبة إجراءات التأميم لأي

سبب موضوعي مقنع ويدفع تعويض عاجل وفعلي خلال مدة معقولة.

3. الضمانات القضائية: تتمثل هذه الضمانات في توضيح الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة

بالاستثمارات وتشمل المسائل التالية:

- حل النزاعات عن طريق هيئة قضائية أو تحكيمية.
- القانون الواجب تطبيقه إذا كان النزاع موجه إلى المحاكم الوطنية فإنه يطبق القانون الوطني الداخلي، أما إذا طرح أمام التحكيم المؤسساتي، فنظام التحكيم الذي يختاره الطرفين هو الذي يطبق.
- القيمة القانونية للقرار التحكيمي.

### ثالثاً: الحوافز المرتبطة بالتسهيلات المختلفة

تتمثل في جملة التسهيلات على اختلاف أنواعها وتعتبر هذه الحوافز في مجملها من الحوافز التمييزية التي تمنح إلى المشاريع التي تستمر في قطاعات معينة أو مناطق معينة ومن أمثلتها:

- عدم وضع قيود على تملك المشروعات الاستثمارية سواء كان تملك كاملاً أو جزئياً.
- السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات.
- تخفيض الرسوم الخاصة باستخدام واستغلال المرافق العامة كالمياه، الكهرباء وتخفيض قيمة الإيجار العقاري والأراضي الخاصة بالمشروعات الاستثمارية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> -United Nation ,incentives and foreign direct investment, New York and Geneva 1996, p 6.

#### رابعاً: الحوافز الاقتصادية

تعتبر العوامل الاقتصادية للبلد المضيف أهم محفز للمستثمر بصفة عامة والأجنبي خاصة لما لها من تأثيرات على

المشروع الاستثماري منه:

#### 1- (GDP) حجم السوق المحلية ونموها

أي يقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الطلب الجاري، أما الاحتمالات

نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان، والدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب (GDP) وعدد سكان

مرتفع، تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الفرد من

#### 2- استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية

تتمثل السياسات الاقتصادية في كل من السياسة النقدية المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط

العم والتأمين والشفافية في المعاملات المالية، فالمناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمتاز باستقرار ووضوح ومصداقية

للحكومات المتعاقبة بعدم التراجع عن السياسات السابقة للدولة الخوصصة يكون عاملاً محفزاً للاستثمار الأجنبي

المباشر فتغيير القوانين عشوائياً وبدون مبرر يعتبر مؤشراً على عدم استقرار النظام الاقتصادي.

#### 3- (GDP) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

يعد معدل نمو من العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الأسواق، فارتفاع معدلات النمو

تعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في اقتصاد البلد المضيف والدراسات تثبت صحة العلاقة الطردية بين معدل نمو

وحجم التدفقات الواردة

#### 4- معدل التضخم

إن انخفاض تكاليف الإنتاج يعتبر حافزا للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بالخارج، فمعدل التضخم يؤثر على تكاليف الإنتاج من جهة وعلى حجم الأرباح من جهة أخرى، وعليه فمعدلات التضخم المنخفضة تساعد على جذب الاستثمارات.

#### 5- سعر الصرف

يعتبر تخفيض قيمة العملة عاملا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فتقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد حجم التدفقات الاستثمارية.

#### 6- توفر اليد العاملة

تسعى المؤسسات للبحث عن العمالة منخفضة التكاليف من أجل تعظيم الربحية، ونظرا للقيود الدولية المفروضة على تنقل اليد العاملة أدى ذلك إلى اختلاف مستويات الأجور بين الدول وعليه الدول التي لها عمالة مؤهلة، مدربة فنيا ورخيصة التكاليف تكون محفزة لجذب الاستثمار إليها بالإضافة إلى كونها مساعدة على التكيف مع طرق الإنتاج الحديثة واستيعابها.

#### 7- توفر البنية التحتية الملائمة

تتمثل في شبكات النقل البري، البحري والجوي، شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات الطاقة (نפט، كهرباء، وغاز)، فوجود البنية التحتية الملائمة وفق المعايير الدولية يقلل من تكاليف الإنتاج ويساعد المؤسسات على المنافسة، يكون حافزا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فمن مهام الدول المضيفة توفير مثل هذه البنية المناسبة.

## 8- توفر المناطق الحرة

تعرف المناطق الحرة بأنها جزء من أرض الدولة معزول بأسرار ويخضع إلى قوانين خاصة في ظل السيادة الكاملة للدولة، وهذه المناطق فوائدها تستفيد منه الدول نفسها والمستثمرون المحليون والأجانب، إضافة إلى العوامل سابقة الذكر التي يمكن أن يتميز بها البلد المضيف، فوجود هذه المناطق يستفيد المستثمر من الإعفاءات الجمركية والضريبة الممنوحة في هذه المناطق وإمكانية تسويق الإنتاج في أسواق الدول المجاورة، وعليه فوفرة المناطق الحرة يعتبر عاملاً محفزاً للاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>1</sup>

## خامساً: الحوافز السياسية

إن القيام بالاستثمار من طرف متعامل أجنبي يجعله يراعي كخطوة أولى الجانب السياسي لهذه الدولة، من خلال الاستقرار السياسي، الذي يلعب دوراً أساسياً ومهماً في إعطاء ثقة أكثر وتشجيع أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها، لأن المتعامل الأجنبي أو الشركة الدولية الراغبة في الاستثمار تنشئ فرعاً أو فروعاً صناعية في الدول المستقبلية للاستثمارات ولهذا يتوجب على هذه الدول أن تكون مستقرة سياسياً، كما يجب عليها تقديم حوافز عدة من أجل جذب الاستثمارات، وكذا الاهتمام والسهر على توفير مناخ ملائم يؤثر إيجابياً على قرارات المستثمرين، خاصة تلك المتعلقة بالموقع، وجعل الإجراءات التجارية أكثر مرونة وبساطة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - بولرياح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،

2012، ص 102-103.

<sup>2</sup> - فريد النجار، مرجع سابق، ص 79.

### المطلب الرابع: مؤشرات قياس سياسات الاستثمار كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر

باعتبار سياسات الاستثمار من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر فإنه من الجلي أن يكون لها تأثيرا مهم في عملية جذب المستثمر الأجنبي من خلال الحوافز والضمانات والإعفاءات التي تمنحها له والتي لها القدرة على أن تؤثر في قراره بالاستثمار في دولة ما عن أخرى غيرها، لذلك وإضافة إلى المؤشرات السابق ذكرها وجد العديد من المؤشرات الدولية التي تقيس مدى مرونة هذه السياسات وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما سندرسه فيما يلي:

### الفرع الأول: مؤشر مخاطر بيئة الأعمال <sup>1</sup> index Risk Business environnement

(BERT): يهتم هذا المؤشر بتقييم مناخ الأعمال في بلد ما باعتماد خمسة عشر معيار، يتم ترجيح كل معيار حسب أهمية ما بين (0.5 و 3) ، أما التنقيط فيتراوح ما بين الصفر (المخطر الأقصى)، وأربعة (المخطر المعدوم)، ووفقا لصيغة معادلة معينة يتم تصنيف البلدان حسب هذا المؤشر إلى خمس مجموعات:

المجموعة 01: دول ذات مناخ أعمال ملائم، بعلامات تتراوح بين 100-86

المجموعة 02: الدول التي يكون فيها الاتجاه نحو التأمين مستوعبا أو معوضا بدرجات مختلفة عن طريق المنافذ، المؤسسات المالية ... بعلامات بين 85-70

المجموعة 03: دول ذات مخاطر متوسط بعلامات بين 69 - 56

المجموعة 04: دول ذات مخاطر بالنسبة للشركات الأجنبية بعلامات بين 55-41

المجموعة 05: دول ذات ظروف أعمال غير مقبولة بعلامات بين 40-0.

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 54 .

يمكننا ملاحظة أن هذا الجدول يولى أهمية أكبر إلى درجة الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي واستقرار عملة البلد المضيف هذا لكونه يقيس ملائمة المناخ الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: مؤشر المخاطر السياسي PRI index Risk Politiqua

يقيس هذا المؤشر المخاطر السياسي فقط للمناخ الاستثماري، ويستخدم عشرة معايير للقياس، تصنف ضمن مجموعتين: أسباب المخاطر الخارجية وأسباب المخاطر الداخلية، وتقيم هذه المعايير بعمليات تتراوح ما بين (الصفرة) المخاطر الأدنى (وسبعة) المخاطر الأقصى، وفي هذا المؤشر تتكافأ المعايير من جهة الأهمية ويتم تصنيف البلدان حسب هذا المؤشر إلى ثلاثة مجموعات:

المجموعة 01: دول ذات مخاطر أدنى بعلامات تتراوح بين 0-20

المجموعة 02: دول ذات مخاطر مقبول بعلامات بين 21-35

المجموعة 03: دول ذات مخاطر مرتفع بعلامات تفوق 35

### الفرع الثالث: مؤشر التجارة الدولية<sup>2</sup> BI: Business international index

يستند هذا المؤشر في تقييم مخاطر البلد إلى العوامل التالية:

#### أولاً: عوامل المخاطر.

تشمل على التغيير السياسي، الموقف من الشركات متعددة الجنسيات، حدود الاستثمار الأجنبي المباشر، وضعية ميزان المدفوعات، استقرار العمل... الخ.

#### ثانياً: عوامل متعلقة بفرص الاستثمار

تشمل على الناتج الوطني الصافي لكن ساكن - أهمية الطبقة المتوسطة، مستوى التصنيع.

<sup>1</sup> - ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص 54.

ثالثاً: ظروف الاستغلال

تتعلق بنوعية الهياكل القاعدية، مستوى النظام الضريبي ويتم توضيح علامة لكل عامل تتراوح بين 0 و 10 ، ومن خلال ذلك تصنف الدول بمقارنة مؤشر المخاطر السياسي بفرص الاستثمار إن لهذه الطريقة أهمية لكنها تعتمد على التقدير الكمي والموضوعي، وغالبا ما يتم تفضيل المتغيرات السياسية المحضة دون مراعاة العوامل الاجتماعية، والثقافية، والدينية الأخرى.

الفرع الرابع: المؤشر المركب للمخاطر القطرية<sup>1</sup> risk index The composite country

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (P.R.S) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية International country risk group عام 1980 بغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي المؤشر 140 دولة من بينها 18 دولة عربية.

يتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية، وكل مؤشر فرعي يتضمن بدوره مؤشرات ثانوية أخرى.<sup>2</sup>

أولاً: مؤشر تقييم المخاطر السياسية

يشكل % 50 من المؤشرات المركب، ويتضمن مؤشرات ثانوية تنقط من 4 إلى 12 نقطة لتشكّل في المجموع 100 نقطة للمؤشر الفرعي، وتتمثل هذه المؤشرات الثانوية في استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بيئة الاستثمار، النزاعات الداخلية والخارجية، الفساد، التدخل العسكري في السياسة، الضغوطات الدينية، النظام القانوني والقضائي، المعتقدات المساءلة الديمقراطية، ودرجة البيروقراطية.

<sup>1</sup> - عيد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 256 .

ثانياً: مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية

يشكل % 25 من المؤشر، وتنقط مؤشرات الثانوية كل حسب صنفه وتعطي مجالات لحصر قيم المؤشرات وبالتالي تصنف الدول وفق هذا المؤشر الفرعي حسب موقعها في هذه المجالات، وتمثل هذه المؤشرات الثانوية في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، المعدل الحقيقي لنمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي، الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: مؤشر تقييم المخاطر المالية

يشكل % 25 من المؤشر المركب، ويتكون بدوره من مؤشرات ثانوية هي المديونية الخارجية، خدمات المديونية الخارجية كنسبة من الصادرات، الحساب الجاري كنسبة من الصادرات، صافي السيولة الأجنبية على حسب غلاف الواردات لعدة أشهر، واستقرار سعر الصرف. ويتم منح الدول الخاضعة لهذا المؤشر نقاطاً على حسب حصتها من المؤشرات الفرعية السابقة ذكرها، فيتم بذلك الخروج بنتيجة مركبة عن ثلاث مؤشرات أساسية. واستناداً إلى هذا المؤشر، تصنف الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة كما يلي:

المجموعة 01: دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة جداً تتراوح بين 0 – 49.5

المجموعة 02: دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة، تتراوح بين 50 – 59.5.

المجموعة 03: دول ذات درجة مخاطرة معتدلة، تتراوح بين 60 – 79.5.

المجموعة 04: دول ذات درجة مخاطرة منخفضة، تتراوح بين 70 – 79.5

المجموعة 05: دول ذات درجة مخاطرة منخفضة، تتراوح بين 80 – 100

معناه أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر، والعكس صحيح.



### الفرع الخامس: مؤشرات الكوفاس للمخاطر القطرية<sup>1</sup>

تصدره المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (COFACE) يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي، وبالأوضاع السياسية والاقتصادية للعالم الخارجي، ويستند هذا المؤشر بدوره إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر الانخفاض المفاجئ لقيمة العملة الذي يعقب سحبيات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية، وسلوك السداد في العمليات قصيرة الأجل. و استنادا لهذا المؤشر تضاف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين:

أولاً: مجموعة الدرجة الاستثمارية (A): وهي على أربع مستويات:

A1: البيئة السياسية و الاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جداً، إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جداً.

A2: احتمال عدم السداد يبقى ضعيف جداً، حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقراراً، أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبياً عن الدول المصنفة ضمن A1.

A3: بروز بعض الظروف السياسية و الاقتصادية غير الملائمة، قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفضة أصلاً، لأن يصبح أكثر انخفاضاً من الفئات السابقة، مع استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

A4: سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالات مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية ورغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى في حدود مقبولة جداً.

<sup>1</sup> - ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص 141 .

ثانياً: مجموعة درجة المضاربة:

وتقسم إلى ثلاث مستويات:

(B): يرجح أن يكون للبيئة الاقتصادية غير المستقرة تأثيراً أكبر على سجل السداد السيئ.

(C): قد تؤدي البيئة السياسية و الاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ.

(D): ستؤدي درجة المخاطر العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما، إلى جعل سجل السداد

السيئ جداً أكثر سوءاً.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - يسران مجد سامي شامية، دور مهنة المراجعة في مكافحة الفساد دراسة تطبيقي، ورقة بحث، كلية الإقتصاد، تخصص مراجعة الحسابات، جامعة دمشق، سوريا، 2007 - 2008. ص 36.

### خلاصة الفصل:

وفي ختام هذا الفصل يمكننا القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية، وزيادة معدلات التشغيل بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى حاجة الدول النامية إليه ناهيك عن الدول المتقدمة للاستفادة من تلك المزايا التي يتمتع بها فامتد الجدل إلى أكثر من إشكالية لمحاولة تفسير وتحليل جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة لتسابق الدول لفتح اقتصادياتها لمختلف أشكاله ونظرياته سعيا وراء تحقيق تنمية طويلة الأجل للعمل على استقطاب وجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بتوفير الجو المناسب وتحسين الظروف للحصول على المناخ الاستثماري الأفضل من خلال تقديم الحوافز والامتيازات.



الفصل الثالث:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو  
الاقتصادي في الجزائر - 1990-2014



تمهيد الفصل الثالث:

لقد شهدت السنوات الماضية تطورا سريعا في مجال عولمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، أدى إلى نمو ملحوظ في مجال تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج ، والجزائر شأنها شأن باقي الدول سعى جاهدا من أجل استبعاد القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال ، ومنح حوافز للمستثمرين الأجانب باعتبار رأس المال الأجنبي عاملا مهما في تكوين رأس المال الحقيقي ، خاصة في بلد نام محدود الموارد مثل الجزائر. هذا وقد أظهرت بعض من الدراسات الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي، خاصة في الدول النامية، و يتباين حجم هذا الأثر بين الدول نتيجة لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدا وهذا ما يدفعا في هذا الفصل للبحث عن مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).

وستتطرق في هذا الفصل إلى أربعة مباحث ، بحيث:

- ❖ المبحث الأول: الوضع الإقتصادي في الجزائر.
- ❖ المبحث الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- ❖ المبحث الثالث: تقييم سياسات جذب الإستثمار في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

### المبحث الأول: الوضع الاقتصادي في الجزائر

من المهم قبل دراسة الوضع الاقتصادي للجزائر في الفترة الحالية .لابد من التعرف على حيثيات هذا الاقتصاد في بداياته ومن ثم نتعرف على أهم التغيرات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري والمتمثلة أساسا في الإصلاحات الاقتصادية في الصورة الحقيقية للاقتصاد الجزائري.

#### أولا: مرحلة الاستقلال ( عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق)

تغطي هذه الفترة السنوات من 1962 إلى غاية 1966 وقد مهدت هذه المرحلة الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة .من خلال الاعتماد على الاقتصاد الإداري المخطط منذ نهاية الستينات 1967 إلى غاية 1987 الذي يعتمد على التخطيط والملكية العامة لوسائل الإنتاج وسيطرة القطاع العام وضعف أو انعدام القطاع الخاص . كما قامت الدولة بإعطاء الأولوية للقطاع الصناعي الذي خصص له قسم كبير من الدخل الوطني للاستثمار فيه مقارنة بالقطاعات الأخرى . بحيث كان الهدف من ذلك هو التصنيع وبسرعة كبيرة من خلال الاعتماد على القطاع العمومي ومن ثم المؤسسة الوطنية<sup>1</sup>

وفي إطار بناء الاقتصاد الجزائري من جديد عملت الحكومة الجزائرية على تنفيذ خطط تنمية 1967-1977 وقد شملت هذه التجربة ثلاث خطط تنمية متبوعة - في فترة السبعينات هذه بسنتين انتقالتين، وهدفت الخطة هنا إلى إدخال تغييرات جذرية على الهيكل الاقتصادي ضمن تمويلات معتبرة، والجدول الموالي يلخص لنا أهم ما جاءت به هذه المخططات التنموية<sup>2</sup>

ولقد ترتب على هذه السياسة الاقتصادية في الجزائر أداء اقتصادي لا بأس به، خاصة في جانب النمو الاقتصادي الذي تراوح خلال هذه الفترة ما بين 6% و 7% في المتوسط السنوي، وتبعه انخفاض في معدلات

<sup>1</sup> ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص 6

<sup>2</sup> AHMED HENNI, Economie d'Algérie indépendante, Algérie, ENAG, 1991, p26

البطالة التي بلغت % 18 سنة 1980<sup>1</sup> وقد تحقق كذلك هذا النمو بواسطة ارتفاع أسعارالنفط التي ساهمت بشكل كبير في النمو الاقتصادي في الجزائر .إلا أن هذه السياسات التوسعية المتبعة ترتب عنها بعض الانعكاسات السلبية أثرت فيما بعد على النمو الاقتصادي، حيث أدت إلى خلق سوق داخلية كبيرة لم يستطيع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل رقود الإنتاج في المجال الفلاحي .ومع تزايد النمو الديموغرافي أدت هذه السياسات إلى ارتفاع المديونية الخارجية التي وصلت إلى 18 مليار دولار سنة 1979 بعد أن كانت لا تتعدى المليار دولار سنة 1970 ومنذ سنة 1980 شرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف إعادة التوازن في توزيع الاستثمارات لصالح القطاعات الأخرى غير الصناعية، وقد سمحت هذه الإجراءات المتخذة بتحقيق نتائج لا بأس بها وكان أداء النمو الاقتصادي قد تحسن وتم تحقيق نسبة لا بأس بها من النمو وصلت إلى حدود 5<sup>2</sup>% ومع انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات التي كانت تمثل % 98 من الصادرات الجزائرية حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وأصبح يعاني من خلل هيكلي كبير ولم يستطيع التقويم والتعديل، وبالتالي تعثر مرة أخرى أداء الاقتصاد الجزائري وأصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور في النمو الاقتصادي وقد أدت هذه الاختلالات المتلاحقة إلى دفع جهود الإصلاح الاقتصادي بزعامة المؤسسات الدولية وبالتالي دخل الاقتصاد الجزائري في مرحلة جديدة وهي مرحلة الإصلاح الاقتصادي.<sup>3</sup>

#### ثانيا :مرحلة بداية الإصلاحات .

ان الصعوبات التي واجهت الاقتصاد الجزائري دفعت بالدولة إلى وضع إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى إقامة نظام اقتصادي مسير بقواعد السوق بداية من سنة . 1988 وذلك لتدعيم انتقال الاقتصاد

<sup>1</sup> عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 21  
<sup>2</sup> كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر،

1999-1998 ص 62

<sup>3</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011 ، مرجع سابق، ص 27



الجزائري من اقتصاد إداري إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق، فانه تم الشروع في ثلاث دفعات متتالية من الإصلاحات الاقتصادية كانت الدفعة الأولى في سنة 1988 ، والثانية في 1991 والثالثة في 1994 وبرنامج التعديل الهيكلي، نلخص كل منها فيما يلي<sup>1</sup>

### 1-الدفعة الأولى من الإصلاحات لسنة 1988

كانت الصدمة النفطية في سنة 1986 كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي، شرعت السلطات العامة في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية ومن بينها:

- استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية
- الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط
- مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي ومنح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة.
- وضع تأخير جديد لأسعار من أجل إعادة آلية للأسعار كأداة ضبط.
- إعادة تنظيم التجارة الداخلية والتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.
- التحويل التدريجي للعملة الوطنية: بواسطة إجراءات تعتمد أساسا على رقابة متوازنة لتطور الكتلة النقدية، وتشجيع القدرات على الصادرات ومستوى احتياجات الصرف، وأخيرا إجراء الانزلاق التدريجي للدينار نحو قيمته الحقيقية.
- إعادة هيكلية الدين الخارجي لتحقيق ضغط خدمة الدين.

<sup>1</sup>حاكمي بوحفص، السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات الهيكلية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة وهران 1998-1999 ص 45.

لكن هذه الدفعة من الإصلاحات خففت حدتها الأزمة السياسية والأمنية لسنة 1991 مما أنتج دفعة ثانية من الإصلاحات الاقتصادية.

## 2-الدفعة الثانية من الإصلاحات لسنة1994

لمواجهة الأخطار الناتجة عن تدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والمالية تم تحضير برنامج اقتصادي ومالي لأربع سنوات انطلاقا من. 1994 وبسبب حدوث تدهور آخر في أسعار النفط سنة 1993 ، حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار 1993 إلى 14.19 دولار في . 1994 وتراكم أعباء خدمات الدين الخارجي ومع مرور الزمن بدأت ملامح الأزمة المالية الاقتصادية تظهر وبرزت معها عدة ضغوط مالية وأخرى خارجية ومن بين الضغوطات على المصادر المالية الداخلية نجد:

العجز الإجمالي للمالية العمومية حيث بلغ نمو الكتلة النقدية 10.3 %.

-ركود النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم إلى حوالي % 30 سنة 1993

-انخفاض معدل النمو الاقتصادي في المتوسط<sup>1</sup>

أما الضغوطات المالية الخارجية فتمثلت في:

- خدمات الديون تمثل سنة 1993 حوالي % 86 وهو ما دفع السلطات العمومية إلى إعادة جدولة

ديونها وتسديد خدمات الدين الخارجي المقدر ب 28 مليار دولار خلال الفترة 1991-1993.

- التقليل الكبير في الواردات خلال الفترة 1992- 1993 حيث لم تمثل سوى % 50 وهو ما

انعكس على تمويل الجهاز الإنتاجي وانخفاض الإنتاج الإجمالي بالقيم الحقيقية ب % 2.5 سنة 1993 .

- انخفاض في الاستهلاك الفردي ب 6.4 بسبب أزمة السكن والبطالة وارتفاع هذه الضغوطات قامت

السلطات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإبرام برنامج الاستقرار الاقتصادي للفترة 1994- 1995

<sup>1</sup>ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص

والتزمت الجزائر بتنفيذ هذا البرنامج وخاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية والميزانية وتحرير التجارة الخارجية كبداية لها في تحقيق بعض التفسير الحقيقي حيث تم إيقاف تراجع معدل النمو الناتج 0.2- % في فترة البرنامج بعد أن كان 2- % خلال سنة 1993. وتقلص معدل التضخم قليلا إلى % 29 بالرغم من تخفيض قيمة العملة ب % 40.17 سنة 1994 كما انخفض عجز الميزانية إلى % 4.4 من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1994<sup>1</sup>.

### 3- برنامج التعديل الهيكلي 1995 - 1998

يهدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمل على ضمان الحماية للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي، تم الاعتماد على البرنامج الاستقراري الثاني.

ووفقا لصندوق النقد الدولي فان الأهداف المسطرة لهذا البرنامج كانت كالتالي<sup>2</sup>

- تحقيق نمو متوسط مستوى بقيمة %5 من الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.

- تخفيض التضخم إلى % 10.3 وعجز الميزانية إلى % 1.3 مقابل % 2.8 سنة 1994 - 1995

لتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

- الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار وهذا قبل نهاية سنة 1996

- وضع إطار تشريعي للخصوصية. وخدمة الدين تبقى بين % 45 الى % 50 حتى 1995

- بالنسبة لاحتياجات الصرف الهدف هو الوصول إلى ما يعادل ثلاثة أشهر من الواردات وهذا ابتداء من سنة

1997.

- تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل وبالتالي التحكم في نمو النفقات العامة.

- تشجيع القطاع الإنتاجي ودعم الفئات الأكثر تضررا من عملية التعديل.

<sup>1</sup> نور الدين دلال، رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية فرع العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر 2005 ص 117

<sup>2</sup> حميدة بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح في الفترة 1994-2004 أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 2006.

وقد كانت النتائج في مجملها من الناحية الاقتصادية ايجابية، حيث بلغ نمو الناتج المحلي الخام 4.2% بعد أن كان سالبا لمدة طويلة، وسبب هذا النمو هو القطاع الزراعي أما القطاع الصناعي فقد تراجع قيمته المضافة، أما الجانب المالي والنقدي فقد كانت النتائج جد مشجعة حيث انخفض عجز الميزانية إلى % 2.4 من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1997 بعد أن كان % 9 سنة 1993 ، وتم تقليص معدل التضخم إلى أقل من % 4 سنة 1999 بعد أن كان % 39 سنة 1994 إضافة إلى ذلك شهدت هذه الفترة عودة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية مما شكل راحة مالية للجزائر خصوصا فيما يتعلق بدينها الخارجي.

### ثالثا: إصلاحات الألفية الثالثة للاقتصاد الجزائري 2001 - 2004

عمدت الجزائر فيها على مواصلة مسيرة التنمية الاقتصادية والانتعاش الاقتصادي، وفيما يلي سنعطي لمحة عن أهم ما جاء به كل مخطط.

#### 1. برنامج الانتعاش الاقتصادي 2001 - 2004

ضمن هذا البرنامج استطاع الاقتصاد الجزائري أن يحقق نوعا من التقدم، فقد ارتفع الناتج المحلي الخام من 4078.7 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 5126.7 مليون دينار جزائري سنة 2004 وانخفضت البطالة من % 29.5 في بداية المخطط إلى % 17.7 سنة 2004 والأهم من ذلك نجحت الجزائر في تقليص مديونيتها الخارجية بأربع مليار دولار خلال 5 سنوات.<sup>1</sup>

#### 2. لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 - 2009

يهدف هذا البرنامج إلى عصنة المنظومة المالية، حيث خصص له 150 مليار دولار 45% منها لتحسين ظروف معيشة السكان و % 40.5 الأخرى لتطوير المنشآت الأساسية كقطاع النقل وقطاع الأشغال العمومية والماء وتهيئة الإقليم، وقد تمكن هذا البرنامج من تحسين و تعزيز القدرات الاقتصادية والموارد المتاحة.

<sup>1</sup> عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص 38 .

### 3. المخطط الخماسي للتنمية 2010-2014

وهو مخطط تحصيلي لدعم النمو خصصت له السلطات وهو مخطط تحصيلي لدعم النمو خصصت له السلطات 286 مليار دولار 130 مليار دولار منها لإنهاء المشاريع الجاري إنجازها ، وإطلاق مشاريع جديدة بما يعادل 156 مليار دولار، كما يخصص أكثر من 40 % من مواردها لتحسين التنمية البشرية وتطوير الهياكل التعليمية<sup>1</sup> وعليه فالملاحظ أن هذا البرنامج يلمس بأن هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية للبلد، فالجزائر خصصت خلال سنوات 2010-2014 غلafa مليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه من الآن<sup>2</sup>، والذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها من 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

#### المطلب الأول: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

يستعمل الناتج المحلي الإجمالي لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة معينة، ومن خلال دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي يمكن اخذ صورة عن القوة الاقتصادية والنمو الاقتصادي المحقق، و الجدول الموالي سيعرض تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 1990-2014

عرفت الجزائر تذبذب في الفترة 1990-1996 حيث بلغ الناتج الإجمالي لسنة 1990 مقدار 62,045 مليون دولار أمريكي ثم انخفضت سنة 1991 إلى 45,715 مليون دولار، قبل الدخول في مرحلة تذبذب 1992-1996 وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية السيئة التي كانت تسود الجزائر في تلك الفترة مع تراكم المديونية وانخفاض أسعار البترول، حيث باشرت الجزائر في التحول نحو اقتصاد السوق، حيث باشرت مرحلة التصحيح الهيكلي 1995-1998 .

<sup>1</sup> نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، ص 48.

<sup>2</sup> منصور زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، ماي 2005، ص 129

شهدت السنوات 1997، 1998، 1999، الناتج المحلي الإجمالي في حدود 48 مليون دولار أمريكي، ونستطيع القول انه بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني بدرجة كبيرة بعد سنة 1997 شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من البرامج التنموية الهامة، أهمها برنامج الإنعاش الاقتصادي.

كما عرفت السنوات اللاحقة نمطا تصاعديا في قيم الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات من 2000 - 2003 حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي سنة 2003 حوالي 6,9 في المائة، ومن جهة أخرى فإن نسبة النمو الأعلى خلال نفس الفترة والمسجلة في سنة 2003 تفسر أيضا بالارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاعات المحروقات أعلى نسبة نمو له أثناء الفترة 2001-2009 وهي 8,8 في المائة، إضافة لقطاع الفلاحة (الذي سجل هو الآخر أعلى نسبة نمو له خلال نفس الفترة والمقدرة ب 19,5 في المائة<sup>1</sup>).

زيادة على ذلك وضع الاقتصاد العالمي الذي كان جد إيجابي للجزائر من خلال أسعار البترول المرتفعة حيث بلغ 28.89 دولار للبرميل سنة 2003، و 38.63 مليار سنة 2004، و 54.54 دولار سنة 2005، وقد عرفت الجزائر فائضا ماليا لا سابق له في هذه السنوات، وهذا ما سمح ببعث مخططين للإنعاش الاقتصادي الأول عام 2001 بمبلغ 7 مليار دولار، والثاني عام 2005 بمبلغ 55 مليار دولار، غير أن تسريع النمو الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر حاليا لا يستطيع أن يكون نمو دائم لأنه لا يركز على الشركات المحلية<sup>2</sup>.

هذا التأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات في الاتجاهين على معدل النمو الإجمالي يعد أمرا منطقيا، حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر بنسبة تفوق 40 في المائة.

<sup>1</sup> لوغيل بلال، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2007 مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، العدد 4، 2008، ص 142  
<sup>2</sup> لوغيل بلال، مرجع سابق، ص 143.

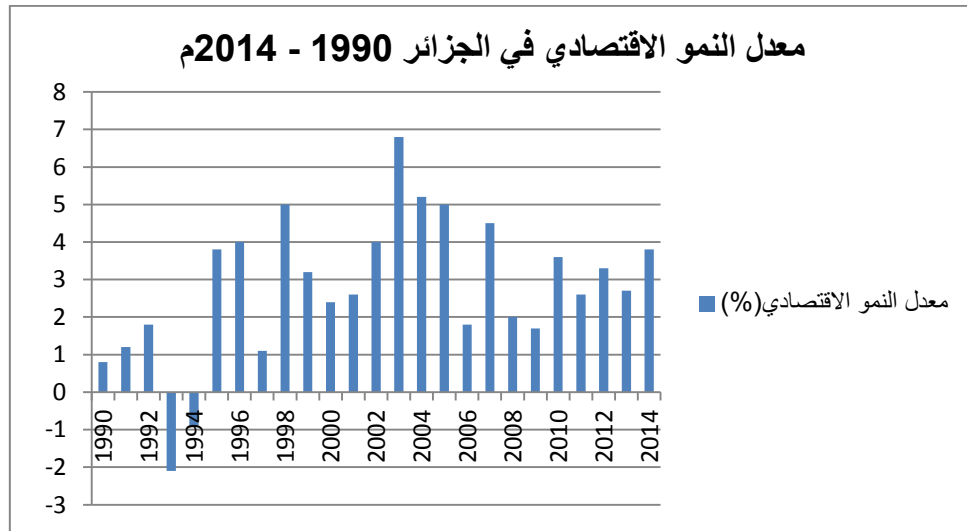
كما أن الفترة من 2005 إلى 2011 شهدت نمو تصاعدي في الناتج المحلي الخام، حيث شرعت الجزائر في تطبيق برنامج دعم النمو 2009-2005 حيث يبلغ حجم الاستثمار 9000 مليار دج منها 1908,5 للبرامج المحلية<sup>1</sup>. والجدول الموالي يوضح أهم التطورات التي شهدتها الجزائر خلال الفترة 1990-2014

الجدول رقم (2): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2014م

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل النمو الاقتصادي (%)	0.8	1.2	1.8	2.1-	0.9-	3.8	4.0	1.1	5.0	3.2	2.4	2.6	4.0
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
معدل النمو الاقتصادي (%)	6.8	5.2	5.0	1.8	4.5	2.0	1.7	3.6	2.6	3.3	2.7	3.8	

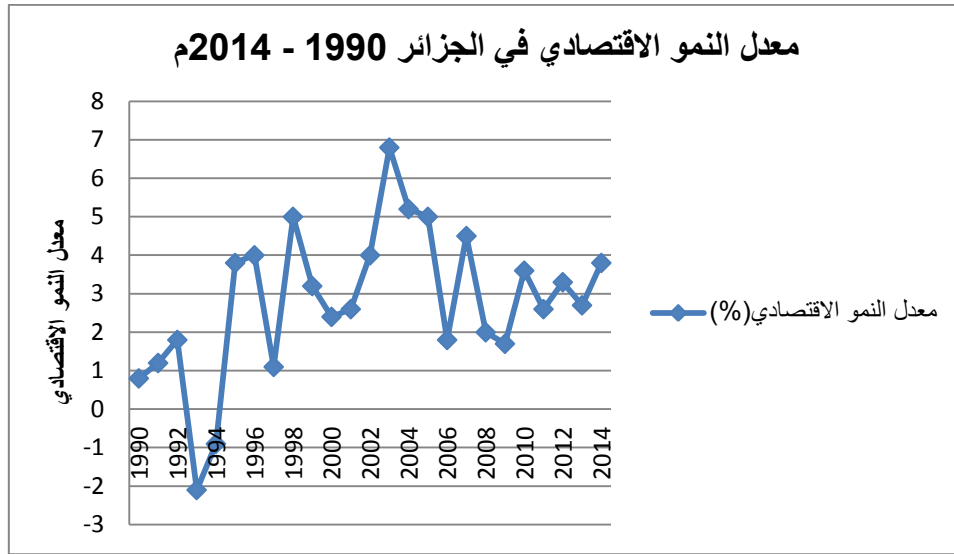
المصدر: الإحصائيات البنك الدولي

الشكل البياني رقم 3: تطور معدل النمو في الجزائر



المصدر: اعتمادا على الجدول رقم (01)

<sup>1</sup> غريبي احمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، العدد 04، ص 15



### المصدر: إعتماذا على الجدول رقم (01)

من خلال الشكل يتضح أن معدل النمو الاقتصادي مر بعدة مراحل خلال الفترة 1990-2014، حيث أنه في الفترة الأولى الممتدة من سنة 1990-1994 عرف خلالها معدل النمو الاقتصادي انخفاضا ملحوظا حيث بلغ متوسط معدل ان الفترة -0.32% ، و هذا راجع إلى مخلفات أزمة البترول سنة 1986.

أما المرحلة الثانية و الممتدة من 1995-2001: فقد شهدت نموا اقتصاديا متذبذبا حيث ارتفع معدل النمو سنة 1995 إلى 3.8% إلى 4% سنة 1996 ثم انخفض إلى 1.1% سنة 1997، و قد بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة 3.44%. و هذا راجع إلى تعاقب الاتفاقيات مع مختلف المؤسسات المالية الدولية، وتعدد الشروط التي قدمها صندوق النقد الدولي، كما شهدت هذه الفترة انخفاض معدلات الاستثمار ممثلة في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي إذا ما استثنينا قطاع المحروقات الذي عرف زيادة في تلك الفترة. و انطلاقا من 2001 عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا حيث انتقل من 2.6% سنة 2001 ، الى غاية 6.8% سنة 2003، هو أعلى معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة، و هذا



راجع أساسا إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث ظل قطاع النفط مهيمنا على الاقتصاد الجزائري بالمقارنة مثلا مع قطاع الصناعة و الزراعة.

### المطلب الثاني: مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر

تتوفر الجزائر على الكثير من مزايا الموقع النوعية ذات البعد الطبيعي .وفيما يلي موجز لما يهيم المستثمر الأجنبي المباشر أن يعلمه عن وضعية الاقتصاد الجزائري.

والجدول الموالي يبين بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال السنوات من 2002 -2014.

### الجدول رقم (3): المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2002 – 2014

معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	معدل البطالة	سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار	إجمالي الاحتياطات (بما فيه الذهب)	المديونية الخارجية (مليار دولار)	رصيد ميزان المدفوعات (الدولار الأمريكي)	
5.6	1.41	25.7	79.68	25.15	23.04	4.84	2002
7.2	4.26	23.7	77.39	35.45	23.77	8.82	2003
4.3	3.96	20.1	72.06	45.69	22.42	11.26	2004
5.9	1.38	15.3	73.27	59.16	17.09	15.45	2005
1.7	2.31	12.3	72.64	81.14	5.91	17.73	2006
3.4	3.67	13.8	69.29	114.97	6.13	29.54	2007
2	4.86	11.3	64.58	148.09	6.24	36.85	2008
1.6	5.73	10.2	72.64	155.11	7.40	3.85	2009
3.6	3.91	10.0	74.38	170.46	7.24	15.2	2010
2.8	4.52	10.0	72.93	191.36	6.04	20.19	2011
3.3	8.89	11.0	77.53	200.58	5.49	12.04	2012
2.8	3.25	9.80	79.36	201.43	5.23	10.7	2013
3.8	2.91	-	80.57	186.35	5.45	.	2014

المصدر: تم تجميع البيانات من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي

<http://data.worldbank.org/wdi> (27/02/2016)

<http://www.imf.org/external/data.htm>

ويمكن تحليل الجدول الواقع أعلاه كما يلي :

### 1. معدل التضخم Inflation.

يتميز بكونه في مستويات غير مقبولة فلطالما تراوح بين ال 10% و 4% كما أنه في تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة، فرغم أنه تقلص من 5.7% سنة 2009 إلى 3.9% سنة 2010 إلا أنه ارتفع بعد ذلك بسبب الارتفاع الحاصل على مستوى الأجور المدفوعة بأثر رجعي ضمن السياسة الاجتماعية المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية، وأثر بذلك على أسعار المواد الغذائية ليصل سنة 2011 إلى 4.5% في ارتفاع آخر. وهو الأمر الذي استمر إلى غاية سنة 2012 ليصل مستوى 8.9% كذروة لم تسبق له من قبل، خاصة وأن معدل التضخم لمتوسط الفترة 1998 - 2012 حقق في المتوسط 3.8% وترجع هذه الزيادة الكبيرة إلى الارتفاع الكبير في أسعار المنتجات الزراعية بنسبة 21% ووفقا للبنك المركزي للجزائر فان هذه الزيادة لا بد وأن تنخفض ليصل معدل التضخم إلى مستوى 4 و 5% نظرا للزيادة المرتفعة في الأجور 2013.<sup>1</sup>

### 2. الميزانية العامة General Budget

خلال السنوات 2000 إلى غاية 2008 ارتفعت النفقات العامة للدولة تستمر بشكل كبير ولكن بالتوازي مع الزيادة في الإيرادات العامة للميزانية بصفة جعلت المالية العامة للدولة تستمر بشكل معتدل، ويتجلى ذلك من خلال نشأة موارد هامة في صندوق ضبط الإيرادات FONDS de régulation des recettes وفي هذا السياق ومع مرور الوقت أسفرت الزيادة الكبيرة في النفقات العامة للدولة خاصة للفترة FRR وفي هذا السياق ومع مرور الوقت أسفرت الزيادة الكبيرة في النفقات العامة للدولة خاصة للفترة 2005 - 2008 في الزيادة في نفقات التجهيز والتي تتجاوز فيها النفقات الجارية من 65.4% لسنة 2001 إلى 89% سنة 2008 ، ومنذ سنة 2009 وعلى الرغم من الاستقرار النسبي لنفقات التجهيز، فان رصيد

<sup>1</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2008 ، مرجع سابق، ص 15

الميزانية العامة الراجع إلى تدهور الإيرادات الضريبية البترولية التي تراجمت ب -41 % لم يشكل العجز للسنوات 2010 و 2011 إلا 0.6 % و 0.4 % من الناتج المحلي الإجمالي لكن هذا العجز في الميزانية العامة للجزائر عاد وارتفع سنة 2012 ليقدر ب 4.8% بما يعادل 17 مليار دولار والسبب في ذلك راجع إلى الزيادة المطردة في النفقات العامة التي قدرت ب 22.5% وخاصة فيما يخص النفقات الجارية منها التي تزايدت بمعدل 27.2 %، وتمثلت هذه الزيادة أساسا في عملية دفع مؤخرات الأجور والتعويضات المطبقة من طرف الحكومة سنة<sup>1</sup> 2012 بالتالي على الرغم من الاستقرار الحاصل لأسعار البترول عند مستوى عال يقدر ب 111 دولار للبرميل سنة 2012 وبالموازاة مع الزيادة الكبيرة في النفقات العامة للدول خلال السنتين الأخيرتين، فان هذا الأمر يؤدي بالميزانية العامة إلى عجز دائم<sup>2</sup>.

### 3. الميزان التجاري Balance of Trade

حقق الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري اتجاهها تصاعديا فمنذ أن كان سنة 2009 بقيمة 5.8 % مليار دولار حجم الصادرات الإجمالية التي تطورت في نفس الفترة من 45 مليار دولار مع نهاية سنة 2012 ، أما نسبة الواردات الدولة فهي في تزايد مستمر .رغم أنه في ان هذا الارتفاع قد يشكل تهديد توازن ميزان مدفوعات الجزائر .الذي سبتداً تظهر عليه بوادر تراجع الإنتاج النفطي وما يخلقه الأمر من تراجع الصادرات البترولية بصفة خاصة وبالتالي الوقوع في فجوة بين الواردات المتزايدة والصادرات المتناقصة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014 ، الكويت : المؤسسة العربية لضمان - 62. الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار 2014 ، ص 46-62

<sup>2</sup> Banque d' Algérie, Rapport 2012- Evolution économique et monétaire en Algérie op.cit p 67

<sup>3</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014 ، مرجع سابق، ص 103

#### 4. المديونية الخارجية Foreign Debt

قامت الحكومة الجزائرية من خلال الإستراتيجية المتبعة من قبل لتقليص المديونية الخارجية، حيث عرفت هذه الأخيرة تراجعاً مستمراً منذ سنة 2004 فمنذ أن كان في تلك السنة يقدر بـ 21.411 مليار دولار انخفض إلى 5.062 مليار دولار سنة 2006 أي أنه في ظرف ثلاث سنوات تم تسديد ما يتجاوز 16 مليار دولار يستمر في الانخفاض سنة 2011 ويصل إلى 3.263 مليار دولار ثم 2.479 والجانب الإيجابي أكثر في تسديد الدين الخارجي هو تضائل نسبة تكوينه ( مليار دولار سنة 2012 من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر. استطاعت الحكومة الجزائرية من خلال تسديد الدين الخارجي ، أن يظهر ان للدولة القدرة على التحكم نوعاً ما في اقتصادها فاستطاعت استغلال منتجوها الكبير من النفط في تصديره وتحصيل إيرادات ضخمة كانت كفيلة بتسديد دينها الخارجي بمدفوعات مسبقة والتخلص من التبعة الأجنبية والتحكم أكثر في مداخيلها وتوظيفها بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها<sup>1</sup>.

#### 5. الإحتياطات الدولية International Reserves

تتمتع الجزائر باحتياطي صرف أجنبي مهم جداً، حيث حازت على احتياطي يقدر بـ 109.7 مليون دولار نهاية ديسمبر 2012 وهو قدر مهم جداً بحيث يغطي ما قيمته ثلاث سنوات من الواردات من السلع والخدمات. والملاحظ على احتياطي الجزائر من الصرف الأجنبي هو تزايد المتواصل انطلاقاً من سنة 2000 أي تزامناً مع الارتفاع أسعار البترول عالمياً وبالتالي ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية. فقد قدر احتياطي الجزائر في هذه السنة بـ 12.2 مليون دولار لينتقل إلى مليون دولار لينتقل إلى 65.30 مليون دولار سنة 2005 ويتضاعف بعد ذلك سنة 2007 بقيمة 110.31 مليون دولار. وقد واصل هذا الإيقاع بتزايد ملحوظ لدرجة

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014 ، مرجع سابق، ص 110

أنه أصبح يمثل أكثر من 100% من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. كما حدث سنة 2009 أين وصل إلى نسبة 108 % تحقفا بتلك الضمان لميزان المدفوعات الجزائر للمدى الطويل.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي في الجزائر

لقد عاجلت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر.

### المطلب الاول: قوانين الاستثمار في الجزائر

#### قانون الاستثمار رقم 63 - 277 المؤرخ في 26 جويلية 1963.

"تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة، فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة، فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار"<sup>2</sup> كما كان هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر وجلب الاستثمارات الأجنبية " .<sup>3</sup>

#### قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ جوان 15 في 1966.

لقد اهدت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد سنة 1966 وهو القانون 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، والذي أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق

<sup>1</sup> سمير يحيوي، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية - حالة الجزائر - مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004.

<sup>2</sup> شبيبي عبد الرحيم، محمد شكوري، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، 23-24-25 مارس، بيروت، 2009، ص4.

<sup>3</sup> محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر، ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 2007، ص5، ص64.

التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة ، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل . أما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجه الأجنب ، عرفت منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية"<sup>1</sup>

### قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982:

"بعدها اعتبر القطاع الخاص هامشيا منذ سنة 1963 ، و حدد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية، خاصة في مجال التجارة و الخدمات ، اتضح بأن للقطاع الخاص خاصة منه الأجنبي دورا مميذا لاسيما في مجال المحروقات ، باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري . إذ ورغم احتكار الدولة للقطاع و تأميمها له، بقت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساعدتها لها في استغلاله نظرا للإمكانيات المالية و التقنية الكبيرة التي يتطلبها، لذلك صدر القانون 82-13 من أجل توضيح كيفية تشكيل و تشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة. لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز % 49 من رأسمال الشركة . بعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات حيث بلغت بين 83-85 حوالي 2328 مشروع . و نظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية ، استدعى الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية و أجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج و الرفع من معدلات النمو خاصة في قطاع المحروقات"<sup>2</sup>

### قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986:

لقد أتم و عدل قانون 82-13 بقانون 86-13 نظرا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا، خاصة في مجال المحروقات. لذلك تضمن القانون الجديد

<sup>1</sup> محيوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، مرجع سابق، ص 64 .

<sup>2</sup> عبد الرحيم شبيبي، محمد شكوري، مرجع سابق، ص 05.

طرق تشكيل و تسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة و واضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق . فالشركاء الأجنب ، وفق القانون الجديد ، و الذين ينضون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق ، مخلون بالمشاركة في تحديد موضوع و مجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف. فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب 51 %على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا و رؤوس الأموال و مناصب الشغل وتكوين و تأهيل المستخدمين ، مقابل الاستفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير و اتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، و ما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به ، و تحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب .

#### قانون النقد و القرض 1990 :

"يعتبر القانون 90-10 للنقد و القرض و الصادر في 14 أبريل 1990 نصا تشريعيا يعكس اعترافا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي. وقد شمل قانون النقد و القرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي و القرض و الاستثمار ، فقد اقر حرية انتقال رؤوس الأموال من و إلى الجزائر . كما ألغى مجموع الأحكام السابقة و المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية و الأجنبية 51 % و 49 % و ذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري . كما أوجد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك، و ذلك بفصله بين عمليتي الإصدار و الإقراض و التي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار و تنظيم ومراقبة مستقلة، و ظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها، بموجب القانون في تمويل كل من مؤسسات القطاع العام و القطاع الخاص دون تمييز. ولقد تدعم قانون النقد و القرض بجملة من القوانين و التشريعات التنظيمية المتممة و المعدلة و الجديدة و التي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو

مرحلة الانفتاح توجيهها مباشرة و صريحا . و لكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 ب 344 مشروع أي بمعدل 20.6 % و ذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة " .<sup>1</sup>

### قانون سنة 1993

"لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية و التنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر . فبعد ما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام، تنجز من قبل مؤسساته العمومية وفق إجراءات قانونية همشت القطاع الخاص المحلي و ضيقت مجال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصص وأهمها، جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين و تنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار . فالقطاع الخاص، محليا كان أو أجنبيا، حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعد النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة ، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة و معقدة، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية و دعم و متابعة الاستثمارات . كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين، سواء أكانوا عموميين أم خواص ، محليين أم جانب . فالقانون ضمن في نصوصه معالجة مساوية للمستثمرين من حيث الحقوق و الواجبات، كما أجاز للمستثمرين الأجانب، في إطار تسوية التراعات المحتملة عن طريق التوفيق ، اللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية و ذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها إعاقة استقطاب الاستثمارات الأجنبية و جلبها . فلقد منح قانون الاستثمار جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الرحيم شبيبي ، محمد شكوري ، مرجع سابق ، ص 06.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ص 07 .



قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 :

"لقد تدعم الإطار القانوني لترقية و تطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 1-3 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار. لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات ، و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين و الأجانب. و بذلك يكون هذا القانون قد فتح المجال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره وترقيته كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها و ظهورها ". وأهم ما يميز نظام الاستثمار في الجزائر هو قيامه على العناصر التالية<sup>1</sup>:

1. المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة، وتتمثل أهم صلاحيته في رسم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار ، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار

2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI) المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993 وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع.

3. إنشاء شبك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، ويملك هذا الشباك كل الصلاحيات من اجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين.

4. صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار، وهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف وتعبيد الطرق. و يبين الجدول التالي الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شبك وحيد والخدمات التي تقدمها.

<sup>1</sup> صالح مفتاح، دلال بن سمية، واقع وتحديات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، 2008.

1. إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.
2. كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني ، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة.
3. الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل % 44 من النشاط الوطني ، إضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه ، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب.
4. إضافة إلى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة ، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات و التلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار.
5. أما الجانب الآخر فهو أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه لأن تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقض مع التسهيلات والقوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر والتي لا تميز بين المستثمر المحلي والأجنبي.

6. أما الجانب الآخر الذي أظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره وأخيرا نلاحظ كارثة بنك الخلفية وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها تجاه المتعاملين و المجتمع، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا.

7. كما أن ظاهرة الأخرى الخطيرة هي انتشار ظاهرة المخدرات والاتجار فيها تجعل السوق الجزائرية محل شك ، لان هذه الأموال القذرة تسير من طرف عصابات محلية ودولية منظمة تحاول غسيل هذه الأموال وإدخالها في النشاط الاقتصادي ، وهذا يحد من قدرة المنافسة سواء بالنسبة للمحليين أو الأجانب، فحسب تصريح مصالح الدرك الوطني فان عدد الملفات الخاصة بهذا الموضوع بلغت 10000 ملف خلال 10 سنوات ، وهذا الداء يجب محاربتة لما له من أضرار فادحة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية.

8. إضافة إلى الأسباب السابقة وحسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان : قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006 فانه من العوامل التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال في الجزائر منافسة القطاع الموازي الحادة ، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على % 40 من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية وهي نسبة مرتفعة جدا وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، كما أن هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر كان سواء كان محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق.

#### المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة ضمن قانون الاستثمار الجزائري

تسعى الجزائر إلى الانفتاح أكثر على الاستثمارات المباشرة الأجنبية من خلال جذب أكبر قدر منها، بوضعها لمجموعة من الحوافز والإعفاءات والضمانات سواء كانت جبائية، ضريبية أو جمركية بما يحفز المستثمر الأجنبي على الاستثمار فيها التي سنوضحها فيما يلي:

الفرع الأول: الحوافز الممنوحة ضمن قانون الاستثمار الجزائري.

منح المشرع الجزائري صنفين من الحوافز ضمن النظامين العام والاستثنائي (الخاص) وفيما يلي سنتطرق إلى مزايا النظامين.

أولا: مزايا النظام العام للاستثمار

وتمنح الامتيازات في الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي لا تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وتشمل كل الاستثمارات ما يلي:

1. مرحلة الانجاز:

✓ تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة (TVA) فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.<sup>1</sup>

✓ الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

✓ تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر ب 5% من العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليه.

✓ تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

وتعتبر هذه الامتيازات ثابتة باعتبار أنها لا تتعلق بالأرباح التي يحصل عليها المستثمر.

<sup>1</sup> منصور زين، مرجع سابق، ص 137.

كما أشار الأمر إلى أن مهمة تحديد مدة انجاز الاستثمارات يعود إلى اتفاق الأطراف مع إمكانية تمديدتها بقرار من الوكالة ويبدأ سريانها ابتداءً من تاريخ تبليغ القرار.

## 2. مرحلة الاستغلال:

✓ الإعفاء طيلة فترة أدناها 02 سنوات وأقصاها 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع

الجزائي الرسم على النشاط الصناعي والتجاري.

✓ تطبيق نسبة منخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة.

✓ الإعفاء الضريبي على أرباح الشركات والدفع الجزائي الرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة

التصدير، حسب رقم الأعمال الصادرات بعد فترة النشاط.

✓ الاستعادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة ب 7% برسوم الأجر المدفوعة لجميع العمال

طيلة فترة الإعفاء المحددة مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي

حددها التشريع والتنظيم في مجال الضمان الاجتماعي.

## ثانيا: مزايا النظام الاستثنائي (الخاص)

تستفيد الاستثمارات المنجزة ضمن هذا النظام من مزايا السابق ذكرها بالإضافة إلى الحوافز التالية:

✓ تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة ( 0.2 % ) فيما يخص العقود التأسيسية

والزيادات في رأس المال، علما بأن هذه النسبة كانت محددة ب 0.5 % حسب قانون 1993

✓ تتكفل الدولة جزئيا أو كلياً بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فيما يخص

الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار.

وبعد التأكد من انطلاق المشروع الاستثماري في الاستغلال، يمنح المزايا التالية:

✓ الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ( IBS ) ومن الضريبة على الدخل الإجمالي ( IRG ) وعلى الأرباح الموزعة ( VF ) ومن الرسم على النشاط المهني TAP .

✓ الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار .

✓ منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الامتلاك .

ويطبق هذا النظام على المناطق الخاصة التي أعطاها المشروع الجزائري مفهوما واضحا . حيث صنفها إلى مناطق للترقية ومناطق للتوسع الإقتصادي . ويسجل تعيينها وضبط حدودها في إطار تطبيق القوانين والتنظيمات المعمول بها في مجال التهيئة العمرانية وتصنف المناطق الخاصة في الجزائر كما يلي:<sup>1</sup>

### 1. المناطق المطلوب ترقيتها .

وهي المناطق المحرومة والفقيرة، التي لها دور هام على مستوى الوطني أو الولائي في إشباع الحاجيات الاجتماعية على مستوى التجهيز والمداحيل، وتم تحديد هذه المناطق باتخاذ أربعة معايير: "النمو الديموغرافي فيها، المعطيات الطبيعية، المعطيات الاجتماعية والاقتصادية أو درجة التجهيز، والمعطيات المالية". كما أن هدفها الأساسي هو طمأنينة المستثمرين في هذه المناطق على استمرار السياسة المساعدة للاستثمار من طرف السلطات العمومية .

### 2. مناطق التوسع الإقتصادي .

وهي المناطق المهيأة إلى التنمية التي تتمتع بفضاءات اقتصادية التي تشمل خصائص مشتركة من التجانس الإقتصادي والاجتماعي ، وتزخر بطاقات من الموارد الطبيعية والبشرية والهياكل القاعدية الكفيلة بتسهيل إقامة الأنشطة لإنتاج السلع والخدمات وتطويرها<sup>1</sup>

<sup>1</sup>دحمان سامية، مرجع سابق، ص198 .

### الفرع الثاني: ضمانات الاستثمار الممنوحة ضمن قانون الاستثمار الجزائري

جاءت هذه الضمانات من خلال النصوص القانونية التي تضمنها قانون النقد والقرض وهي كالتالي:

#### أولا: المساواة في المعاملة.

يضمن قانون الاستثمار الجزائري للمستثمرين الجانب نفس المعاملة التي يعامل بها المستثمر الوطني، ومبدأ عدم التمييز وعدم الحق في المصادرة وضمن حماية الملكية الفردية، كما نص القانون على عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع دولهم الأصلية، ويشير القانون كذلك إلى عدم إمكانية إجراء مراجعة أو إلغاء في المستقبل للمزايا المقدمة للاستثمارات المنجزة طبقا لهذا القانون ولكن يسمح القانون بقدر من المرونة إذ يعطي للمستثمر الحق في المطالبة بأن تشمل التعديلات الجديدة المدخلة على القانون، فقد أشار القانون إلى عدم إمكانية القيام بمصادرة إدارية كالتأميم، وإذا تم ذلك بموجب التشريع فيترتب على الدولة تقديم تفويض عادل ومنصف للمستثمر وبالتالي هو تشريع لتحفيز الاستثمار وليس تشرا يهدف للرقابة فقط ويستند إلى مبدأ الحيادية.<sup>2</sup>

#### ثانيا: إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي.

بعد صدور المرسوم التشريعي رقم 09-93 تم السماح للدولة بإدراج بنود تنص على إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة منازعات الاستثمار. حيث أن كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية مهما كان السبب، يخضع للجهات القضائية المختصة. إلا في حالة وجود اتفاق خاص ينص بند يسمح للطرفين بالتواصل إلى اتفاق باللجوء إلى تحكيم خاص.

<sup>1</sup>كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المختلفة - حالة الجزائر - رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2003-2004 ص. 396

<sup>2</sup>منصوري زين، مرجع سابق، ص 138

ثالثا: إمكانية تحويل الأرباح.

ووفقا للأمر 03 - 01 لقانون الاستثمار الجزائري فإنه يسمح بتحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعوائد الناجمة عنه بشروط محددة، فهذه الأموال لا تشمل إلا الاستثمارات المنجزة بتقديم مساهمة في رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر، ومسعرة رسميا لدى بنك الجزائر الذي يتأكد قانونا من استيرادها، ويخص هذا الضمان أيضا الناتج الصافي للتنازل أو التصفية حتى لو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي للمستثمر<sup>1</sup> إضافة إلى ذلك نجد شرط أن التحويل غير مرخص به في حالة الاستثمارات التقنية التي تتم دون مساهمة مالية بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل مثل عمليات الاستغلال المرتبطة بحقوق الملكية الصناعية وعقود الامتياز. كما أن التشريع لا يقدم ضمانات في حالة الاستثمارات العينية.<sup>2</sup>

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر

تستثمر في الجزائر مجموعة من أكبر الدول المتقدمة في العالم، وبالتالي تحقق الاستفادة الأكبر كون هذه الدول لا تستثمر إلا بقيم ضخمة.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر.

تنوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب ما يوضحه الشكل الموالي:

<sup>1</sup>قادي عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، التحكم التجاري الدولي لضمان الاستثمارات، دار هوم، الجزائر، 2004، ص215  
<sup>2</sup>دحمي سامية، تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية العشرية 1998، رسالة الماجستير، فرع النقود المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 181



الجدول رقم (04): يوضح التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في الفترة 2001 - 2010 حسب أهم الدول المستثمرة فيها

الترتيب	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الاجمالي
1	الولايات المتحدة	313	311	252	286	301	314	293	323	476	618	3,487
2	فرنسا	43	115	51	80	121	293	233	303	308	196	1,743
3	إسبانيا	153	143	87	43	117	210	164	325	198	91	1,531
4	مصر	363	97	63	22	108	157	102	261	88	47	1,308
5	إيطاليا	34	98	24	24	39	115	67	247	116	189	953
6	المملكة المتحدة	23	59	35	95	49	64	165	159	125	119	893
7	بلجيكا	12	16	5	5	4	31	101	230	241	212	857
8	الكويت	-	1	-	210	105	57	97	34	139	1	644
9	الصين	1	5	3	27	50	91	37	86	63	125	488
10	ألمانيا	38	65	16	23	23	54	92	37	54	57	459
11	هولندا	72	26	18	4	4	10	6	185	31	82	438
12	الإمارات	1	12	1	1	7	38	67	55	205	35	422
13	لبنان	-	1	1	-	5	24	48	61	109	16	265
14	سلطنة عمان	-	-	-	-	-	-	-	60	35	168	263
15	الأردن	-	9	10	10	16	6	14	3	167	27	262
16	البحرين	13	-	5	10	7	66	10	-	76	3	190
17	السعودية	1	-	10	2	20	8	13	52	29	22	157
18	اليابان	9	78	-2	17	2	8	11	8	17	3	151
19	قطر	2	-	1	7	7	12	11	46	41	-	127
20	تونس	-	1	2	1	5	11	14	7	70	4	115
		1,078	1,037	593	867	900	1,569	1,545	2,492	2,598	2,015	14,753

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011 مرجع سابق

نجد أن دول الاتحاد الأوربي تعتبر من أهم مصادر الاستثمار فيها بقيمة 5.981 مليار دولار بإجمالي مشاريع تقدر ب 484 مشروع خلال عشر سنوات، وهي من أكثر الدول التي أبرمت معها الجزائر اتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمار وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بحجم استثمار يقدر ب 3.487 مليار دولار رغم أنها تخص 12 مشروع قائم فقط والجدير بالذكر أن استثمارات هذه الأخيرة منفردة تمثل ضعف ما تستثمره كل من فرنسا وإسبانيا مع اعتبار أنهما أهم دول الاتحاد الأوربي المستثمرة في الجزائر منذ عشر سنوات. وتأتي الدول العربية مجتمعة كالثالث مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ب 208 مشروع خلال نفس الفترة وباستثمارات بحجم 3.753 مليار دولار تحوز على القسم الأكبر فيها مصر بقيمة 1.308 مليار دولار تليها الكويت بقيمة 644 مليون دولار ومن ثم الإمارات بقيمة 422 مليار دولار كأكبر ثلاث دول عربية مستثمرة في الجزائر. وعلى عكس باقي الدول المتقدمة نجد أن اليابان لا تمثل مصدرا محكما للاستثمارات

الأجنبية المباشرة في الجزائر، فه طوال فترة عشر سنوات لم تتعدى قيمة الـ 151 مليون دولار على أساس تراكمي للفترة وتتغلب عليها في ذلك الصين الأتي تمتلك استثمارات في الجزائر تقدر بـ 488 مليون دولار والجدير بالذكر أن هذه الاستثمارات الضعيفة لم تكن تذكر في السنوات 2001 إلى 2004 وانطلاقا من سنة 2005 عرفت تزايدا مستمرا حيث بلغت في سنة 2010 فقط ما قيمته 125 مليون دولار في حين أن الاستثمارات اليابانية عرفت نسقا ضعيفا حتى أنها شهدت انسحابا لاستثماراتها سنة 2003 ولم تتعدى تدفقها السنوي حاجز الـ 20 مليون دولار<sup>1</sup> إلا في سنة 2002 إلا أنها ما لبثت أن سحبت استثماراتها في السنة الموالية. ومن الدول البارزة في الاستثمار في الجزائر تقدر بـ 893 مليون دولار خلال فترة عشر سنوات وما يميز هذه التدفقات هو استقرارها على المدى الطويل على نحو لا نشهده بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الدول الأخرى، إضافة إلى تلك فإنها عرفت زيادة لا بأس بها انطلاقا من سنة 2007 حيث انتقلت من 64 مليون دولار سنة 2006 إلى 165 ملوي دولار في السنة الموالية لها<sup>2</sup> إلا أنها بدأت في اتباع نسق متراجع منذ ذلك الحين شأنها شأن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر في الفترة الأخيرة.

يمكننا إذن أن نستخلص أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المحققة في الجزائر يعود معظمه في الأصل إلى الدول المتقدمة، والمتبقي منه إلى الدول العربية خاصة ، أما بالنسبة للدول النامية فنجدها ممثلة أكثر شيء بالصين لكن المهم هو كون حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر تأتي من أقوى الدول في العالم الأمر الذي يضمن استمرارها وقيمتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الإستثمار، بنشرة ضمان الاستثمار الفصليّة- عدد خاص :الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، مرجع سابق، ص 14

<sup>2</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، 2011 مرجع سابق، ص12

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر:

وفقا للإحصائيات المتوفرة حول نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، والتي

تعد نوعا ما صحيحة خاصة الحديثة منها، الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر

القطاع	المبلغ	% من إجمالي قيمة المشاريع	مناصب الشغل
الفلاحة	23657	9	5139
الصناعة	1569597	62	103660
الصحة	25711	1	4582
النقل	233667	9	46079
السياحة	135595	5	3517
الخدمات	328947	13	35147
البناء والأشغال العمومية والهيدروليك	226627	9	100991
المجموع	2546840	100	299115

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2015/04/23 DZ. ANDI. WWW

بتحليل معطيات الجدول أعلاه نجد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، قد توزعت بشكل غير متوازن

على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث احتل قطاع الصناعة والخدمات الصدارة بنسبة 62 %

و13% الترتيب من إجمالي قيمة المشاريع المقامة<sup>1</sup>. وذلك بسبب ارتفاع المردودية هذين القطاعين لدى الشركات

الأجنبية على المدى القصير، ولم تحظى باقي القطاعات إلا بنصيب متواضع رغم أهميتها مثل قطاع الفلاحة وقطاع

الصحة فهي من القطاعات التي لا يحقق الربح إلا على المدى الطويل وهو الأمر الذي يتجنبه المستثمرين

الأجانب، لذلك نجد أن قطاع الفلاحة لا يمثل سوى 9% من إجمالي الاستثمارات المحققة، ناهيك عن قطاع

السياحة الذي يعتبر راكدا بالكامل فلا نشهد أية حركة مهمة في جانبه. كما أن تصنيف الاستثمارات المنجزة في

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ص 86.

القطاع الصناعي خلال هذه الفترة يبرز بأن هنالك هيمنة لهذا القطاع على جميع المستويات بنسبة 11%، 62% و 35% على التوالي وتمثل أهم الصناعات في الصناعة الغذائية، الكيمياء البلاستيك وصناعات الخشب والورق بالإضافة إلى إعادة استئناف وصناعات النسيج والجلود وفي الأخير تأتي مواد البناء، والزجاج، وتظهر أهمية كل من قطاع البناء والأشغال العمومية والهيدروليك بما يفرزه بنفس المقاربة 18%، 9%، و34% وقطاع الخدمات بنسبة 9%، 13%، و12% حيث سجل الاستثمار في المياه والطاقة واللدان يندرجا ضمن المشاريع العمومية الكبرى وبمبالغ مالية ضخمة فضلا عن الاستثمارات الكبرى في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ومن هنا نستنتج أن قطاع الصناعة والخدمات يختلان مكانة كبيرة من قبل الشركات الاستثمارية في الجزائر.

الجدول رقم (06): استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر في الجزائر (بالمليون دولار) من يناير 2003 إلى مارس 2014

استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر (الجزائر) بالمليون دولار من يناير 2003 إلى مارس 2014				
اسم الشركة	المصدر	عدد المشاريع	إجمالي فرص العمل	إجمالي الإستثمار
Jel moli Holding	سويسرا	5	4.5	3.539
Orascom Group	مصر	6	4.481	2.814
Grupo ortiz construccion	إسبانيا	4	2.344	2.049
Accor	فرنسا	5	1.095	649
Dallah Albaraka Group	السعودية	6	187	98
Nissan	اليابان	7	252	70
Tunisie leasing	تونس	6	114	66
BN P P	فرنسا	6	202	66
HSBC	المملكة المتحدة	5	146	64
Societe generale socgen	فرنسا	5	95	51

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات 2014 مرجع سابق ص 14.

المطلب الرابع: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الأول: نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر 1990 - 2014

أكدت تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشرة بأن الجزائر خطت خطوات مهمة وقطعت أشواطاً كبيرة في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حيث تميزت الفترة 1993-1995 بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي، ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما اجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي<sup>1</sup>. أما الفترة 1996-2000 فقد تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات وبقية الجزائر غير جاذبة للاستثمارات في القطاعات الأخرى، كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة<sup>2</sup>. لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2005 سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، حيث يصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة، إلا أن أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنفذ من قبل الشركات متعددة الجنسيات، خاصة في قطاع المحروقات، في حين ظلت القطاعات الأخرى دون المستوى المطلوب. والجدول الموالي يوضح نمو تدفقات الاستثمار الوارد إلى الجزائر (2000-2013)

والجدول أدناه يوضح نمو تدفقات الاستثمار الوارد إلى الجزائر (2000 - 2013)

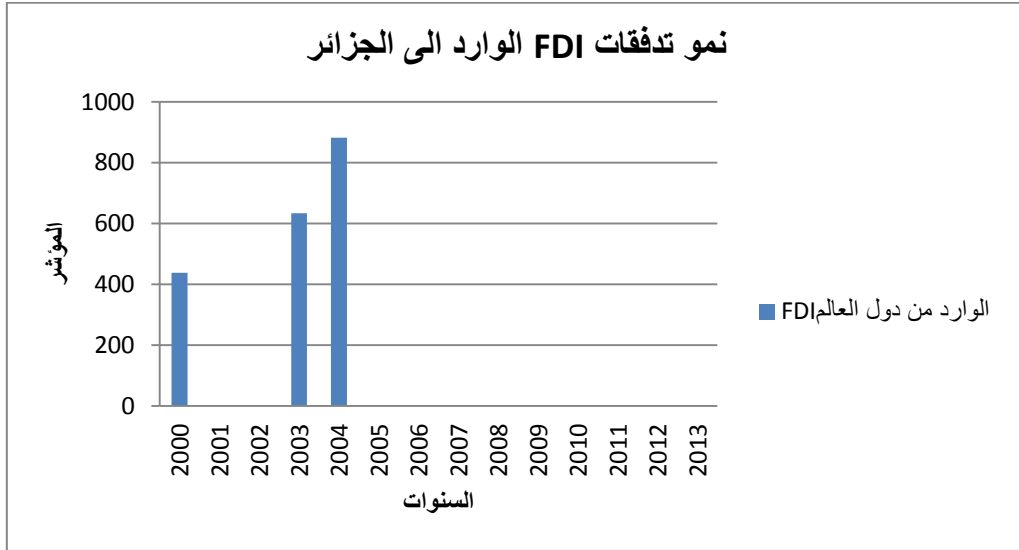
<sup>1</sup> ناجي بن حسين ، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009 ص 59

<sup>2</sup> كريمة قودري، مرجع سابق، ص: 74

الجدول رقم (7): نمو تدفقات الاستثمار الوارد إلى الجزائر 2000 – 2013م

المؤشر	الوارد من دول العالم FDI
2000	438
2001	1,108
2002	1,065
2003	634
2004	882
2005	1,081
2006	1,795
2007	1,662
2008	2,593
2009	2,746
2010	2,264
2011	2,571
2012	1,484
2013	1,664

الشكل رقم (04): نمو تدفقات FDI الوارد الى الجزائر



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية

2014، مرجع سابق ص 70

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2012 قد شهد فقرة مهمة، حيث انتقلت من 438 مليون دولار سنة 2000 إلى 1.108 مليون دولار سنة 2001 بمعدل نمو قدره 173 ، وتعزوا الاونكتاد هذا الارتفاع إلى<sup>1</sup>

- الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات، والذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية.
- بيع الجزائر لرخصة الهاتف النقال بفضل دفع شركة "ORASCOM" المصرية للقسط الأول من هذه الرخصة.
- حوصصة شركة الصناعات الجديدة بالحجار لشركة "ISPAT" الهندية.

إلا أن هذه التدفقات قد انخفضت نسبيا سنة 2002 بمعدل نمو سالب قدره % 10.95 ليصبح أن الارتفاع السابق كان استثنائيا غير نابع من تحسن في مناخ الاستثمار<sup>2</sup> ثم ارتفع سنة 2004 بنسبة للاتصالات الكويتية %39.11 بسبب بيع الرخصة الثالثة للهاتف النقال لشركة "WATANIYA" وواصلت ارتفاعها انطلاقا من سنة 2005 بشكل متذبذب لكن دائما فوق مستوى المليار دولار، لبلغ سنة 2008 ذروة جديدة قدر ب 2.593 مليار دولار<sup>3</sup>. والسبب في ذلك هو تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي واستقرار التوازنات الاقتصادية والتي تبعتها تحفيزات خاصة اعتمدها الجهات المعنية بالاستثمار، ووفقا للونكتاد فإن قدرات الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تطور تدريجيا مقارنة ببعض دول شمال إفريقيا، فقد تحسن المناخ الاستثماري فيها وتمتع بجانبه قطاع المحروقات الذي عرف أضخم الصفقات مثل تلك الموقعة بين شركة النفط والغاز الجزائرية سونا طراك و شركة البريطانية «BRITISH PETROLUM» لتطوير حقل للغاز في منطقة عين صالح بلغت قيمتها حوالي ثلاث مليار دولار إلا أن طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر لظالما

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، مرجع سابق ص 14

<sup>2</sup> Guerid. Omar. opcit, p 36.

<sup>3</sup> Unitctad, examen de la politique, d'investissement Algérie , nation unis, New York et Genève, 2004, p 11.

كانت مذبذبة، فقد رجعت ونهضت سنة 2010 بنسبة 13% عن سنة 2009، ويرجع ذلك إلى تأثير قانون المالية التكميلي لسنة 2010 الذي يعطي الأولوية للمؤسسات الجزائرية هي ولو كان مبلغ التكاليف الممنوحة من طرفهم أكبر من تلك الممنوحة من طرف المؤسسات الأجنبية ويصل الفارق إلى 25% في بعض الحالات، إضافة إلى التوقف المفاجئ بالاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات التي كانت تمثل ما يعادل 90% من الاستثمارات الأجنبية سنويا بالجزائر لكنها توقفت سنة 2010 على خلفية ملف الفساد بشركة "سوناطراك" واستمر هذا التراجع لتصل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2012 إلى أدنى مستوى منذ سنة 2005، ويرجع ذلك الانكماش الحاصل في إنتاج المحروقات أثر سلبا في مستويات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة ولكن أيضا الاستثمارات الجزائرية في الخارج، وهنا يبرز تأثير توقف أو تباطؤ نشاطات شركة "سوناطراك" بالخصوص التي كانت تشكل أهم مصدر بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر، حيث انهارت التدفقات الوافدة من الجزائر بصورة كبيرة جدا ما بين 2011 و2012 وبالنسبة للدول حوض المتوسط، فإنها استقطبت 37.3 مليار دولار أو نسبة 2.8% من إجمالي التدفقات المالية الأجنبية يتراجع نسبة 2% أو ب 1.64 مليار دولار مقارنة ب 2011، ومثلت الجزائر ب 1.49 مليار دولار مقارنة بنسبة 3.9% مما استفادت منه المنطقة المتوسطة في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي حصة ضئيلة جدا مقارنة بما توفره من إمكانيات.

أما بالنسبة لمخزون الجزائر التراكمي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها، فنجد أنها متواصفة مقارنة بتلك في الدول العربية الأخرى والدول النامية. كما أنها على مر فترة طويلة عرفت تذبذبا كبيرا في التدفقات الواردة إليها وحتى انسحابا لبعض الاستثمارات إلا أن حجم مخزونها وانطلاقا من سنوات بداية تجاوز الأزمة الاستقرار الاقتصادي في الجزائر عرف تزايد ملحوظا حيث منذ أن كان سنة 2000 يقدر ب 3.5 مليار دولار ارتفع سنة 2008 إلى مستوى 14.4 مليار دولار متزامنا في ذلك مع الارتفاع غير المسبوق في التدفقات الواردة إلى الجزائر في نفس السنة ممثلا نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي قدرت ب 8.5% واستمر هذا المخزون في التزايد إلى



أن وصل سنة 2012 إلى مستوى 23 مليار دولار ممثلا بنسبة 11.4% من الإجمالي الناتج المحلي الجزائري ويعود ذلك للجهود المضيفة التي بذلتها الجزائر، من خلال تطويرها لنظامها الوطني المتعلق بالاستثمار، وانفتاحها خاصة بداية من أواخر التسعينات على الاستثمار الأجنبي المباشر أو الاقتصاد الجديد، وعليه يمكن الحكم بأن الجزائر أصبحت من الدول التي نجحت في البقاء على تدفقاته بشكل إيجابي خلال السنوات الماضية الأخيرة.

#### الفرع الثاني: نمو تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر

عرفت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر تذبذبا واضحا وعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى، وفيما يلي تحليل لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. إن الاستثمارات الأجنبية الصادرة من الجزائر هي الأضعف مغاريا إذا ما استثنينا موريتانيا، وهذا راجع إلى ضعف القدرات المالية للمستهيرين المحليين واعتمادهم في الاستثمار المحلي على تمويل البنوك المحلية فقط، ويبقى القطاع الوحيد المستثمر في الخارج هو قطاع الطاقة ممثلا في شركة سونطراك وأغلبها عقود شراكة مع دول إفريقية وأسيوية ودول أمريكا الجنوبية.

أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر ضعيف جدا، حيث سجلت الجزائر سنة 2005 تدفقات بالسالب للاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، لترتفع هذه التدفقات من 34.6 مليون دولار سنة 2006 إلى 295 مليون دولار سنة 2008 حيث تضاعفت بحوالي ثمانية مرات عن سنة 2006 وتستمر في الارتفاع لتسجل سنة 2008 حوالي 318 مليون دولار، لترجع وتنخفض سنتي 2009 و2010 لتسجل على التوالي 215 و221 مليون دولار متأثرة بالأزمة المالية العالمية، لترجع وترتفع سنة 2011 مسجلة حوالي 534 مليون دولار، وبالتالي نلاحظ أن الجزائر سجلت سنة 2011 أحسن نتيجة بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة لتعود وتنخفض سنة 2012 مسجلة حوالي 41- مليون دولار وفي سنة 2013 سجلت 11.8 مليون دولار لتعود الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما كانت عليه.

المبحث الثالث: تقييم سياسات الاستثمار في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

تعتبر سياسات الاستثمار وما تقوم عليه من تشريعات وقوانين، وما تحتويه من امتيازات و ضمانات تمنح للمستثمرين الأجانب والمحليين، باستغلال مختلف الإمكانيات والمؤهلات لدى الدول المضيفة سنحاول معرفة مدى فعالية هذه المقومات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.

المطلب الأول: مؤشرات تقييم جاذبية لاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

حرصت العديد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات قيمة تساعد في اتخاذ القرار، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعد في معرفة وضع كل دولة على انفراد كالتالي :

الفرع الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية **Index of Economic freedom** :

يصدر عن معهد (هرتاج) بالتعاون مع صحيفة (وال ستريت جورنال) وذلك لمعرفة قياس تدخل السلطة في الاقتصاد وقد دخل في المؤشر 161 دولة عام 2002 بينها 20 دولة عربية من بينها الجزائر وقد تصاعد مؤخرًا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الاقتصادية<sup>1</sup>.

مكونات المؤشر : يستند هذا المؤشر إلى خمس عوامل تشمل:

- وضع الإدارة المالية الموازنة للدولة (الهيكلة الضريبي للأفراد والشركات) وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد.
- السياسة النقدية ( مؤشر التضخم) وتدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.
- وضع القطاع المصرفي والتمويل ومستوى الأجور والأسفار.
- حقوق الملكية الفكرية والتشريعات والإجراءات والبيروقراطية.
- أنشطة السوق السوداء، كما يحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.

<sup>1</sup>. كريمة قويدري، الاستثمار المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص89

دليل المؤشر:

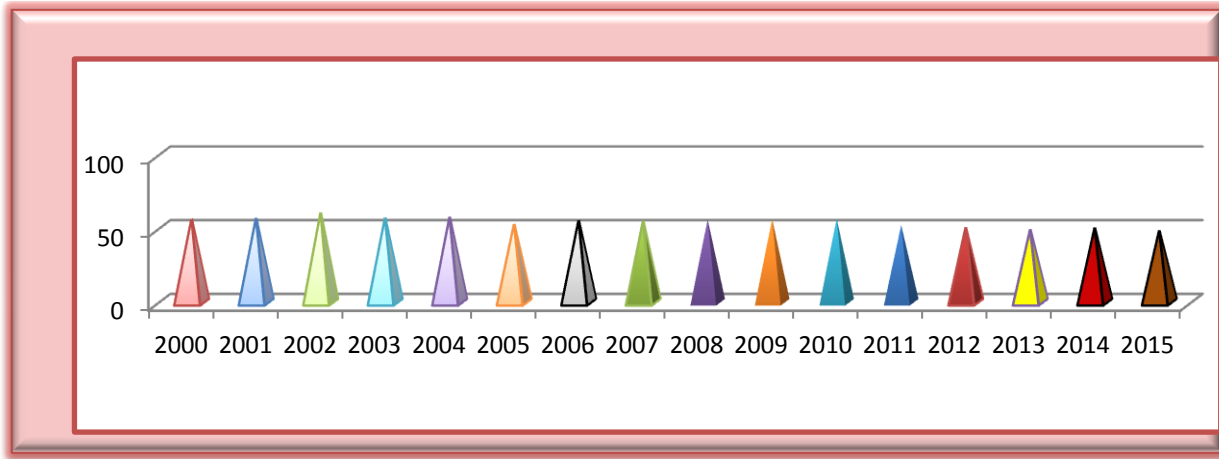
✓ 1 - 1.95 يدل على حرية اقتصادية كاملة.

✓ (2 - 2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.

✓ (3 - 3.95) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية.

✓ (4 - 5.00) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية .

الشكل البياني رقم (05): وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية 2000 - 2015



وضع الجزائر في المؤشر:

لقد تراوحت قيمة مؤشرا الحرية في الجزائر خلال الفترة 1995 - 2006 ما بين 3.30 و 3.50 مما بقي تميز

الجزائر بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة، فقد احتلت المرتبة 94 سنة 2002 لتتراجع إلى المرتبة 119 سنة 2006

على خلاف كل من تونس والمغرب الموجودتين ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه كاملة بمؤشر متوسط

يساوي 2.95.

### الفرع الثاني: مؤشر الشفافية

يصدر سنويا عن منظمة الثقافة الدولية Transpirera international مؤشر الشفافية أو مؤشرا النظرة للفساد من اجل عكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرفة تعزيز الشفافية وجهود ومحاربة الفساد، وذلك بناء على تصنيف 180 دولة.

يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسموحات ومصادر المعلومات معتمدة ، تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، يستند المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا، قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين ولا بد لقبول الدولة في المؤشر من أن يكون قد تم فيها إجراء 3 مسموحات للرأي حول النظارة للفساد على الأقل.<sup>1</sup>

وتتراوح قيمة مؤشر بين الصفر الذي بقي درجة فساد عالية و 10 الذي يفني درجة شفافية عالية وما بين صفر وعشر مستويات مندرجة من الشفافية ( النظر للفساد).

### وضع الجزائر في المؤشر:

وفق مؤشر عام 2002 فعن أكثر الدول شفافية هي فنلندا تليها الدانمارك ونيوزيلندا و ايسلندا وسنغافوة وقد حافظت الدول الخمس الأعلى شفافية في العالم على مواقعها مقارنة مع ترتيبها لعام 2001- أما الأقل شفافية فهي بنغلاديش ونيجيريا وباراغواي ومدغشقر وأنغولا.

أما بالنسبة للدول العربية فقد دخلت المؤشر 4 دول عربية شملت ( تونس و الأردن ومصر والمغرب) التي احتلت الترتيب 36 و 40 و 52 و 62 على التوالي.

<sup>1</sup> زين منصور، واقع وآفاق سياسية لاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة شلف، الجزائر، ص145-146

الفرع الثالث: مؤشر التنمية البشرية.

ويتم احتساب هذا المؤشر على UNDP يصدر هذا المؤشر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

- طوال العمر الذي يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 25 و 85 سنة.
- المعرفة ويقاس المؤشر بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة، يتراوح ما بين 0 % و 100 %.
- مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و 40000 دولار.

دليل المؤشر :

يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر، مؤشر تنمية بشرية عال يقدر بـ 80 % أو أكثر، مؤشر تنمية متوسط يتراوح من 50 % إلى 79 % ومؤشر تنمية بشرية منخفض يقدر بأقل 50 %.

وضع الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة رغم تحسن قيمة المؤشر بها الذي بلغ 55% سنة 1980 ليصبح في حدود 69.7% سنة 2000 والذي جعلها تحتل المرتبة 106 سنة 2002 والمرتبة 103 سنة 2006 في حين احتلت تونس المرتبة 89 من بين 177 بلد<sup>1</sup>.

الفرع الرابع: مؤشرات المخاطر القطرية

يصدر مؤشر المركب للمخاطر القطرية شهريا عن مجموعة PRS (the political risk) ومن خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (Risk Guide) country «ICRG»، إذ يهدف الى قياس

<sup>1</sup> كريمة قويدى، مرجع سابق، ص 92

المخاطر المتعلقة بالاستثمار، وهو يغطي 140 دولة من بينها 17 دولة عربية ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية (بشكل % 50 من المؤشر المركب).

- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل % 25 من المؤشر المركب).

- مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل % 25 من مؤشر المركب).

ويقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية إلى خمس مجموعات بحسب درجة المخاطرة كما يلي:

- من 0 إلى 49.5 نقطة: درجة مخاطرة مرتفع جدا.

- من 50 إلى 59.5 نقطة: درجة مخاطرة مرتفعة.

- من 60 إلى 69.5 نقطة: درجة مخاطرة معتدلة.

- من 70 إلى 79.5 نقطة: درجة مخاطرة منخفضة.

- من 80 إلى 100 نقطة: درجة مخاطرة منخفضة جدا<sup>1</sup>.

وهذا يعني أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه

والجدول التالي يوضح وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطر القطرية.

#### الجدول رقم (08): وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطرة القطرية من 2005 - 2012

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2013
درجة مخاطرة الجزائر	77.3	77.8	78.5	76.8	70.8	72.02	-	72.0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، الكويت،

ص 24 .

<sup>1</sup> علي همال، فاطمة حفيظ، آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، مجلة الاقتصاد والمنجمنت، الجزائر، العدد 04، مارس 2005

ومن خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تميزت بدرجة مخاطرة منخفضة خلال السنوات من 2005 إلى 2012، مما يدل على تحسن وضعيتها الجزائرية<sup>1</sup>.

#### الفرع الخامس: مؤشرات التنافسية العالمية

منذ سنة 2000 أصبحت الجزائر تظهر في قائمة ترتيب الدول في مؤشر التنافسية العالمي إلى غاية سنة 2004 حين احتلت الجزائر الرتبة 71 عالميا مسجلة تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة، ثم تراجعت بعد ذلك نسبيا عام 2005 وتحسنت في العامية التاليين من حيث الترتيب العالمي، إذا احتلت الرتبة 76 مقارنة ب 82 عام 2006 متحسنة بعد ذلك في عام 2007 ب 9.90 نقطة متحصلة على الرتبة 81 عالميا، ويرجع هذا التحسن إلى تعديل القانون الخاص بالاستثمارات الأجنبية، إلا أن دلائل هذا المؤشر في الجزائر تعبر عن تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين على اتجاه استثمارات موجهة للتصديرية سوق الخارجية.

#### الفرع السادس: مؤشر الكوفاس للمخاطرة القطرية:

تحصلت الجزائر سنتي 2002 و 2003 على نفس درجة التصنيف للمناخ الاستعماري 18، بقيت في نفس التصنيف لغاية 2004 ثم شهدت تحسنا ودخلت ضمن مجموعة الدرجة الاستثمارية من A2 إلى A4 في 2005، محافظة على نفس التصنيف والتحسن سنة 2006 و 2007.

<sup>1</sup> سمير يحيوي، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية - حالة الجزائر - مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، ص 155.

### المطلب الثاني: الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحسين سياستها الاستثمارية

كثفت الجزائر جهودها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات فيها، وتشكيلها الإطار مؤسسي متكامل بتسيير العملية الاستثمارية بين المستثمر الأجنبي والجهات المختصة الجزائرية و إبرام عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والثنائية ومتعددة الأطراف لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

### الفرع الأول: الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تم إنشاء هيكل إدارية تهدف لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار حيث تم إنشاء التالي:

#### أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

إن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم متابعة الاستثمار، وقد حول لها مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار، فهي تملك سمعة جيدة لدى المستثمرين الوطنية والأجانب فيما يخص الخدمات التي تقدمها لهم مجاناً حيث تطلع المستثمرين من خلال موقعها على الأنترنت وركائزها الدعائية ومختلف نقاط الاستعلامات على مستوى هيكلها المركزية والجهوية<sup>1</sup>، كما تضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع، إضافة إلى حرصها على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية كالجمارك والضرائب لقرارات التشجيع على الاستثمار ومساهمتها في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

#### ثانيا: المجلس الوطني للاستثمار CNI

وهي هيئة يرأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتيجيات وأولويات التطوير وإنشاء هيكل جهوية للوكالة التي تساعد بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية، اذ تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية

<sup>1</sup> بلال بوجمعة، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تلمسان، ص 120



ومادية من أجل تسهيل وتبسيط عمل الاستثمار وإرساء لجنة ضمن باستقبال شكاوي المستثمرين والفصل فيها، وتوضيح أدورا مختلف للمستثمرين من 60 يوما إلى 28 ساعة.

#### ثالثا: الشبايك الوحيدة اللامركزية

من اجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب تم إنشاء الشبايك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني تشمل الإدارات والهيئات العمومية المهنية بالاستثمار ، وينشأ بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية بتخفيف وتبسيط الإجراءات و تشكيلات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع، وبالسهر على تنفيذ إجراءات التسييط والتخفيف المقررة حسب القانون، كما يتم عرض أراضي الأساس العقارية من خلال تمثيل الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار على مستوى الشبايك الوحيد اللامركزي<sup>1</sup>.

#### رابعا: الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري ANIREF

تتم هذه الوكالة بجميع المسائل العقارية المرتبطة بعملية الاستثمار، وتقوم بالمهام التالية:

- إدارة محفظة الأموال المتبقية للمؤسسات العمومية المملوكة والعقارات المتاحة في المناطق الصناعية ومناطق أنشطة.

- جمع المعلومات المتعلقة بالعقارات المتاحة وإعداد قاعدة البيانات بها وتنظيم عمليات التنازل على الأصول.

#### خامسا: صندوق دعم الاستثمار

أجل دعم الاستثمار تم إنشاء صندوق لدعم الاستثمارات قصد التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار، ولا سيما منها التدفقات المتعلقة بأشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، مثل تهيئة المناطق الصناعية وتزويدها بخدمات الكهرباء والماء، وتعبيد الطرقات.

<sup>1</sup> داودي محمد، " السياسة المالية وأثرها على استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان 2010-2011

مما نلاحظه على الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر هو وجود تداخل في مهام بعض الهيئات المختصة بمتابعة الاستثمار كما نلاحظ أنه يوجد نزاع بين صلاحيات كل من المجلس الوطني للاستثمار و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فيما يتعلق بمنح الامتيازات للمستثمرين الأمر الذي يخلق نوعا من العوائق الإدارية بالنسبة للمستثمرين سواء الأجنب أو المحليين من جانب فهم المزايا وطريقة منحها، حيث أن عملية الاستثمار توجب وجود مركز وحيد لاتخاذ القرارات يعمل بكل شفافية ووضوح.

#### الفرع الثاني: اتفاقيات الاستثمار المبرمة من طرف الجزائر.

سعت الجزائر لسنوات طويلة إلى اللجوء إلى تأطير الانتشارات المباشرة عن طريق توقيع الاتفاقيات الدولية الثنائية بالاحتكام الدائم للنصوص التأسيسية الوطنية، خوفا من أن تفيد سيادتها وتحدد مصالحها الاقتصادية وفيما يلي سنوضح أهم الاتفاقيات الاستثمار الدولية التي أبرمتها الجزائر من دول مختلفة.

تكلمة سياسيات تهيئة الاستثمار التي ابتدأتها الجزائر، قامت بعقد سلسلة من الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف وثنائية لجلب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب إلى الدول المتعاقد معها والتي من بينها:

- الاتفاقية المغربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي 1990.
- الاتفاقية العربية الخاصة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية 1995.
- الاتفاقية المتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات والاتحاد والاقتصاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورغي 1991 .

#### الجدول رقم (09): يوضح عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية الجزائرية في نهاية ماي 2014

المجموع	اتفاقيات الاستثمار الدولية الاخرى	اتفاقيات تجنب للازدواج الضريبي	اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية	الاتفاقية الاستثمارية
80	06	31	46	عدد الاتفاقيات

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، إحصائيات 2013

### المطلب الثالث: التوصيات والسياسات المتعلقة بسياسات الاستثمار

تؤثر نظم ولوائح وتشريعات الاستثمار على قرارات الاستثمار بصورة مباشرة، حيث أن تبسيط بالإجراءات وتوصي الحقوق والواجبات المفروضة على المستثمرين والدولة المضيفة، والالتزام بضمان الحقوق والحريات للمستثمرين خاصة، يعد من أهم العوامل التي تؤثر على القرار الاستثماري بصورة إيجابية، وما نلاحظه على سياسات الاستثمار في الجزائر كما سبق وذكرنا أنها تميز من جهة بكرة الضرائب ومن جهة أخرى بتنوع الحوافز، فمن جانب الضرائب فإنها توجب على المستثمر المثول أمام الجهات المختصة لعدة مرات طيلة السنة المالية، الأمر الذي يمثل عائقا بالنسبة إليه، أما من جهة حوافز فإنها غير موجهة ولا تخدم الاقتصاد الوطني، فإعطاء حوافز على الاستثمار في مناطق تادية وغير مجهزة بأدنى متطلبات بدء مشروع استثماري لن يدفع بالمستثمرين للاستثمار فقها وبالتالي لت تفعل هذه الحوافز الممنوحة، لذلك يمكن لمحرري السياسات الاستثمارية في الجزائر الأخذ بالاعتبار الأمور التالية:

- كلما كان قانون الاستثمار يتسم بالوضوح وعدم التضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذات الصلة أو القوانين المكملة وكلما كن يتضمن ضمانات كافية من عدم مصادرة أو تأميم وغير ذلك ويكفل حرية تحويل الأرباح إلى الخارج وحرية دخول وخروج ورؤوس الأموال، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ضرورة الحرص على مرونة سياسات الاستثمار وملائمتها للأوضاع المحلية، حيث أن أمر الملائمة أمر مهم جدا فالنقل عن تجارب الدول الأخرى بدون أدنى دراسة يؤدي إلى نتائج ضعيفة أو عكسية.

- لا يقتصر مناخ الاستثمار الناجح على مجرد منح الإعطاءات الضريبية والحوافز بأنواعها وإنما تعداه لتشمل جملة من العناصر الضرورية التي لا بد من توفرها مجتمعة لكونها تكون المناخ الاستثماري المتكامل والناجح

الذي يجذب المستثمرين الأجانب، حيث أن هذه الحوافر تعتبر من عوامل الجذب المكلمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وليس من العوامل الرئيسية المحددة لقرارات الاستثمار.

- يجب ترشيد الحوافر المالية والإعفاءات الممنوحة بحيث تكون أداة لتوجيه وتحفيز الاستثمار في المشاريع التي تصيف إلى الاقتصاد الوطني بما يتطلب وجود خريطة استثمارية واضحة ومتكاملة مع مخطط التنمية مثل تحفيز البحوث التي تهدف إلى تطوير المنتجات القائمة أو التي تسعى إلى ابتكارات جديدة وتحفيز التوظيف بتقديم حوافر للشركات التي تخلق مناصب الشغل جديدة، والتشجيع على تأسيس المشروعات الصغيرة لمنح فرص أكبر لجميع المستثمرين، ومنح الإعفاءات والمعاملة التفضيلية للأنشطة التي تقوم باستخدام نسبة متزايدة من المكونات المحلية في عمليات الإنتاج .

- خفض المعدلات الضريبية بأنواعها ولاسيما ضرائب الأرباح والعمل، وتوحيدها ومحاولة إتباع أسلوب الإعفاءات الضريبية في بداية النشاط لتفادي تكليف ميزانية الدولة مصاريف إضافية عن مشاريع لا تجدي الاقتصاد الوطني نفعاً.<sup>1</sup>

- على الحكومة الجزائرية إبلاء أهمية أكبر للمناطق الحرة، من خلال إنشاء عدد مهم منها وتحرير القيود عليها وتسهيل إدارتها، وتجهيزها بما تتطلب العملية الاستثمارية، حيث أن تفعيل المناطق الحرة يفعل الموارد المتاحة ويضمن تشغيل العمالة المحلية الموجودة في تلك المناطق بأقل تكلفة مما يحفز المستثمرين الأجانب، كما أن إنشاء هذه المناطق وتجهيزها وتواجد الاستثمار فيها يساهم في تنميتها وبالتالي تنمية الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

<sup>1</sup> علي لطفى، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، العدد 4 ص 40

- على الحكومة الجزائرية إدخال بنود في قانون الاستثمار حول حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع كونها تمثل معها جدا بالنسبة للمستثمرين الأجانب.
- على الوزارة الوصية الاهتمام بالأجهزة المكلف بالاستثمار في الجزائر كونها تشكل عائقا على المستثمرين خاصة في سير المشروع الاستثماري.

#### المطلب الرابع: عوائق وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر والمكرسة لترقية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز و التسهيلات للمستثمرين الأجانب و يمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل الاقتصادية والقانونية و الإدارية التالية

#### الفرع الأول : عوائق الإستثمار الأجنبي المباشر .

##### المعوقات الاقتصادية

من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر ما يلي:

#### أولا : الاستقرار السياسي<sup>1</sup>

- لغياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد.
- نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفت الجزائر خلال التسعينات فان أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها " الكوفاس " من خلال تقديرها لخطر البلاد ، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر

<sup>1</sup>علي همال ،فاطمة حفيظ،آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية ،مجلة الاقتصاد والمنجمنت ،الجزائر،العدد 04،مارس2005.

الجد مرتفع. ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحددة الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.

#### ثانيا : عدم وجود سوق منافسة<sup>1</sup> :

ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية:

- حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.
- كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني ، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل % 44 من النشاط الوطني ، إضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه ، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب.
- إضافة إلى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة ، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو

<sup>1</sup> كريمة قدوري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر، أطروحة ماجستير في علوم التسيير، جامعة تلمسان ص 100، 2010-2011.

الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات و التلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار.

- أما الجانب الآخر فهو أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخصخصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه لأن تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقض مع التسهيلات والقوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر والتي لا تميز بين المستثمر المحلي والأجنبي.

- أما الجانب الآخر الذي أظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره وأخيرا نلاحظ كارثة بنك الخلفية وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها تجاه المتعاملين و المجتمع، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا.

- كما أن ظاهرة الأخرى الخطيرة هي انتشار ظاهرة المخدرات والاتجار فيها تجعل السوق الجزائرية محل شك ، لان هذه الأموال القذرة تسير من طرف عصابات محلية ودولية منظمة تحاول غسيل هذه الأموال وإدخالها في النشاط الاقتصادي ، وهذا يحد من قدرة المنافسة سواء بالنسبة للمحليين أو الأجانب، فحسب تصريح مصالح الدرك الوطني فان عدد الملفات الخاصة بهذا الموضوع بلغت 10000 ملف خلال 10 سنوات ، وهذا الداء يجب محاربتة لما له من أضرار فادحة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية.

- إضافة إلى الأسباب السابقة وحسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان : قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006 فانه من العوامل التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال في الجزائر منافسة القطاع الموازي الحادة ، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على % 40 من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية وهي نسبة مرتفعة جدا وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال

المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، كما أن هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر كان سواء كان محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق.

### ثالثا : عائق العقار

من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار ، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد فقد يطول الأمر أحيانا لسنة<sup>1</sup> ". كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي:<sup>2</sup>

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة.
- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها.
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.
- أمن المنطقة الصناعية.

"كما أن العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله كثيرا عن العقار الصناعي ، إذ أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي ، وذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على ارض لا يملكونها على الرغم من إصدار عدة قوانين كان من بينها 18- 83 في 31 أوت 1983 باستصلاح الأراضي وحياسة الملكية العقارية<sup>1</sup> ".

أما العقار السياحي في الجزائر فانه يعاني من مشاكل عديدة نذكر منها<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة، مرجع سابق ص 66

<sup>2</sup> علي همال ، فاطمة حفيظ، مرجع سابق ص 385.

<sup>3</sup> محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، مرجع سابق ، ص 66



- تقلص مساحات مناطق التوسيع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية.
- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية بهذه المناطق؛
- تدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث وغياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية وهو الأمر الذي قلل بشكل كبير فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية.
- تعرض العقار السياحي لأطماع مختلفة ترتب عنها مضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي.

#### معوقات القانونية و الإدارية:

من أهم العوائق القانونية و الإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:

#### أولا: الفساد الإداري

"إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية و يكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة ، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فسادا .وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية و تقديم تراخيص غير مسموح بها قانونا<sup>1</sup> ."

"كما تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ سنة 1995 ، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد .و يحاول المؤشر عبر مجموعة من الموسوعات و مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها و نظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني ، و تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية، و عشرة التي تعني درجة شفافية عالية ."

<sup>1</sup> بولعيد بلعوج، معوقات الاستثمار، في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04 .

هذا وقد احتلت الجزائر المرتبة 97 سنة 2004 من أصل 146 دولة داخلية في الترتيب ، و احتلت المرتبة نفسها سنة 2005 من أصل 159 دولة ، و بالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة و الفساد الإداري من أهم عوائق للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر<sup>1</sup> .

#### ثانيا : عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية:

"إنّ من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة و صلاحية هذا الجهاز فعلا في استقبال المستثمرين الأجانب و هذا في بداية الأمر عن القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لدولة النامية ، و الملاحظة في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتوا في أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين<sup>2</sup> ."

"وتلعب الجمارك دورا فعلا في هذه العملية للأسباب التالية"<sup>3</sup>:

- إن وجود تسهيلات جمركية و إدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع و التجهيزات من دولة لأخرى.
- إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي و التصدير إلى الخارج.
- إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية و الخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية الغير قانونية، هذا باحترام القانون و تطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة و الشفافية.

1 صالح مفتاح، دلال بن سميحة، مرجع سابق ، ص،ص 124-125.

<sup>2</sup> بعلوج بولعيد، مرجع سابق ، ص 85.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 85.

- إن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش و التزيف في المعاملات التجارية و حقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به و مقبول.
- إن موضوع الإسراع و الأخذ بعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافز للأجانب بأن يستثمروا في الدول النامية ، لان التهاون يضيع الكثير من الوقت وهذا ما يؤدي إلى جعل الكثير من المستثمرين يغيرون مواقع استثماراتهم.
- إن انتشار الرشوة و المحاباة في القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار الریوع التي يحصل عليها المرتشين و هذا يجعل السوق يسودها المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكارات و بالتالي يصبح الاختيار الأفضل للمستثمرين النبلاء هو إما انسحاب من السوق أو التعرض إلى الإفلاس.

#### ثالثا : عوائق قانونية أخرى

"عدم وضوح النصوص القانونية و التشريعية الخاصة بالاستثمار و غياب اللوائح التفسيرية و التنفيذية التي تفصل في مضمونها، و كذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى ، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية و حتى بعض القطاعات الصناعية"<sup>1</sup>.

#### الفرع الثاني : الآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

##### 1. مؤهلات الجزائر الخاصة بالاستثمار.

تتمتع الجزائر بكثير المؤهلات والعناصر التنافسية، فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية وتمثل مدخل إفريقيا كما تملك ثروة من الموارد البشرية شبابية وتملك كفاءات عالية.

1 صالح مفتاح، دلال بن سميحة، مرجع سابق ، ص 125

كما تتوفر الجزائر على قاعدة صناعية كبرى تم بناءها خلال العقود السابقة والتي هي بحاجة إلى استثمارات من أجل الزيادة في الإنتاج بهدف كفاءة السوق المحلي ثم التصدير. كما تملك الجزائر موارد طبيعية متنوعة أهمها احتياطي هام من البترول والغاز والمعادن المتنوعة كما يمكن ذكر مؤهلات أخرى تملكها الجزائر مثل :حجم السوق، البنية التحتية، المحيط النقي، كل هذه المؤهلات تضع الجزائر في مقدمة الدول المتوفرة على أساسيات ومتطلبات الاستثمار التي عمل على تشجيع وترقية الاستثمار المحلي والأجنبي

شروط ترقية الاستثمار في الجزائر.

- بعد مرور الاقتصاد الجزائري بعدة هزات عنيفة ووضعيات حرجة نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة التي مر بها خلال السنوات الأولى من التسعينات إلا أنه ترجع عاقبته وأصبح يتجه شيئاً فشيئاً نحو بر الأمان من خلال سياسية رشيدة في تسيير أمور الدولة الجزائرية بأسس علمية وبخبرات محلية دولية تمس مختلف جوانب الاقتصاد.
- وهي تسعى إلى توفير من المناخ الملائم لترقية الاستثمار المحلية والدولية وذلك بـ:
- توفير بنك معلومات خاص بالاستثمارات وبكل الجوانب المتعلقة به.
  - تطهير المحيط البيروقراطية والرشوة والفساد بصفة عامة.
  - احترام نظام الضمانات والاتفاقيات التي وقعتها مع مختلف الدول والهيئات الدولية.
  - إنجاز سوق مالية مفتوحة لرأس المال وبحث البنوك والهيئات المالية الخاصة بالاستثمار.
  - استقرار المحيط التشريعي والسياسي وخاصة الأمني.

خلاصة الفصل الثالث:

- استطعنا من خلال دراستنا لاثر لاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر وقدرة السياسات الاستثمارية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر استطعنا التوصل إلى النتائج التالية:
- ✓ لا ينبغي الاستعانة بهدف الاستقرار الاقتصادي المستدام، والنمو الذي يقتسم ثماره الجميع حيث أن زيادة الانفتاح والتنوع الاقتصادي هو أمر مطلوب من أجل زيادة حجم النتائج الاقتصادية، وضمان حصول كلّ الجزائريين على نصيب عادل منها.
  - ✓ إن تحقيق النمو المفرد وخفض عجز الميزانية العامة والميزان التجاري هما حجر الأساس لتحقيق الرخاء في المستقبل، وقد كان أداء الاقتصاد الجزائري جيدا من هذين المجالين على مدار العقد الماضي، رغم ظروف عدم اليقين التي كانت سائدة في معظم الأحيان على المستوى العالمي.
  - ✓ استفادت الجزائر كثيرا من قطاع النفط والغاز، لكن درجة اعتمادها على هذا القطاع في الواقع تكاد تكون منقطعة النظير، في حين أنه لا يوفر فرص عمل إلا نسبة 2% تقريبا من القوى العاملة.
  - ✓ تمكنت الجزائر من وضع قانون استثمار مشجع للاستثمار ومحفز له ويضمن حماية المستثمرين الأجانب، لكن اتسم هذا بالتناقص في المزايا التي يمنحها، وهو الأمر الذي ينفر المستثمرين الأجانب فمن جهة يضمن لهم الحماية من المصادرة والتأميم ومن جهة أخرى يحدد ملكيتهم بأقل من الأجانب فمن جهة يضمن لهم الحماية من المصادرة والتأميم ، ومن جهة أخرى يحدد ملكيتهم بأقل من الملكية الدولة في المشروع مما يفرز لديهم الشك في مصداقية الضمان الذي يمنحه هذا القانون.
  - ✓ رغم سخاء قانون الاستثمار الجزائري بالحوافز والإعفاءات الضريبية إلا أنه لا يجدي نفعا للمستثمرين الأجانب في ظلّ تدني البنية التحتية ونفسي الفساد والبيروقراطية، فمنح الاستثمار لا يمكن أن يكون جاذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا إذا توافرت فيه جميع مكوناته الأساسية وفي وضعية سليمة، حيث تحمل مكوناته بالتكامل فيما بينها.

الخالمة العالمة





تعتبر الاستثمارات من المواضيع الهامة التي اهتم بها الاقتصاديون في الماضي والحاضر في معظم الدول، وتعد الاستثمارات من المفاهيم التي شهدت قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة حول مدى تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، وكما أن للاستثمار دور فعال في النشاط الاقتصادي فهو وسيلة هامة لتوفير فرص تشغيل الأيدي العاملة، ونقل تكنولوجيا الإنتاج، والخبرات الإدارية، وتحديث الصناعات المحلية، وتوفير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد؛ لذا يمكننا القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا في العقد الأخير من الزمن؛ بحيث ظهرت الحاجة إليه من طرف الدول النامية على غرار الدول المتقدمة نظرا لما له من فوائد اقتصادية واجتماعية تعود على البلد المضيف ومن أجل الظفر بهذه الفوائد تحاول العديد من الدول استقطابه إليها وذلك باستعمال إجراءات و أدوات تخفف من وطأة التكاليف التي قد يتحملها المستثمر الأجنبي من جهة، ومن جهة أخرى توفر له المجال والبيئة المناسبة لتحقيق نشاطه الاستثماري مما يجعل الإقبال عليه.

إن الجزائر بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولمواكبة ما هو سائد عالميا من استخدام واسع للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عملت على إصدار عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافز الضريبية، وبالتالي تهيئة الأرضية القانونية والتشريعية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين وبالتالي إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني.

أجمعت معظم الدراسات والنظريات التي ناقشت الأسباب المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي على الدور الرئيسي الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية بصفتها مولدة للدخل من خلال زيادة قيمة الإنتاج الكلي، في رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى القصير و الطويل من خلال عدة آليات أهمها:



## الخاتمة العامة

- تقليل الوردات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات.
- يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الإقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية والغير مادية والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية وهذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات<sup>1</sup>
- يمثل الإستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم في تحسين فاعلية الإستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الإستثمارات التي بدورها ترفع المدخرات.
- تقليص حجم البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات حتى تقوم بأعمالها الخاصة .
- رفع مستوى التنمية الإقتصادية وهذا من خلال ما يوفره الإستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي والعيني وأثره الإيجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة وذلك من خلال القيام ببرامج تنمية متوسطة وطويلة الأجل .
- الإستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وتقدم علم الإدارة الحديث الذي تمتاز به الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال<sup>2</sup>. تطرقت الدراسات المعينة بنقل التكنولوجيا أثر العدوى التي تحدثه الشركات متعددة الجنسيات، باعتبار التكنولوجيا مرض ينتشر بالإتصال البشري، حيث وجدت هذه الدراسات الإبتكارات التكنولوجية تقلد بطريقة متقنة بالتواجد المادي والمستمر للشريك الذي يجوز

<sup>1</sup> فاروق سحنون" قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف 2010 ص 18

<sup>2</sup> حلا سامي خيضر، موفق أحمد، الإستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الإقتصادية، مجلة الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، العدد 2010، 80، ص 141.

## الخاتمة العامة

التكنولوجيا إضافة إلى من يريد إمتلاكها ،ومن هذا المنظور يجسد الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة فعالة جدا لنقل التكنولوجيا<sup>3</sup>.

- إن للإستثمار الأجنبي المباشر آثار قوية على مستوى الأجور في الإقتصاديات المضيفة النامية ،فإن هذا من شأنه أن يفرز منافسة شرسة بين الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات على العمال المحليين فمن حيث المبدأ يمكن أن يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر أيضا على الأجور في الشركات المحلية من خلال تأثيره على الإنتاجية في تلك الشركات ،وتصبح الإنتاجية المتزايدة التي تقود فوائض في الأجور أكثر أهمية عند توفر روابط وعلاقات قوية بين الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات.
- كما أن الإستثمار الأجنبي المباشر يمارس تأثير قوي ومباشر على المنافسة في الدول المضيفة لإن توطن الشركات متعددة الجنسيات سيدعم بقوة التنمية الإقتصادية من خلال تنشيط المنافسة على المستوى المحلي، والتي تترجم من خلال تحسين الإنتاجية، انخفاض الأسعار والتخصيص الفعال للموارد المتاحة.

### نتائج الدراسة:

ومن خلال هذه المذكرة التي تم فيها محاولة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014 حيث اتضح لنا أن نتائج كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية ، باعتبار أن عوامل النمو الاقتصادي لها تأثير إيجابي على زيادة معدلاته خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أظهرت الدراسة أهميته ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر؛ طرأ على النظام الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تغيرات لتحديث هذا النظام من أجل المنافسة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال :

<sup>3</sup> محمد العيد بيوض، تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة :تونس ،الجزائر ،المغرب ، مذكرة ماجستير تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 2011 ص144

## الخاتمة العامة

- إصدار القوانين حيث كان أولها بداية التسعينات قانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض والثاني قانون (93-12) المتعلق بترقية الاستثمار الذي أكد على ضرورة فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وآخر هذه القوانين قانون (01-03) الخاص بتطوير الاستثمار.
- صدور أوامر بإنشاء هيئات متخصصة في الاستثمار.
- تحرك الاستثمار الأجنبي المباشر غير خطي لأنه لم يعرف ذلك الاستقرار المطلوب الذي كان بطبيعة الحال نتيجة للأوضاع السياسية و الأمنية وحتى الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر.
- ظهور تذبذبات في النموذج التي نفسرها اقتصاديا بأنها مخوفات المستثمر الأجنبي من الدخول والاستثمار في البلاد أو بالأحرى التوسع في استثماراته التي كان قد انطلق فيها من جهة و الانسحاب من قبله من جهة أخرى .
- إذا أردنا تفسير علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر يمكننا القول بأن الجزائر بلد منفتح على الاقتصاد العالمي وبالتالي النمو في الاقتصاد الوطني مرتبط بتلك التعاملات في إطار الاقتصاد الدولي؛ كما لا يخفى عليكم الجزائر بلد غني بالثروات الطبيعية كالغاز والبترو، إلا أن استمرارية ارتباط اقتصاد الجزائر بأسعار برميل البترول وبالتالي حساسيته المفرطة لكل التقلبات والصدمات التي تقع على مستوى الأسواق العالمية وذلك لأسباب ضعف الخبرة والتقنية في ميدان المحروقات ما على الجزائر إلا الاستعانة بالخبرة الأجنبية في هذا الميدان وبالتالي فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي. و كنتيجة حتمية تفرض نفسها نقول أن النمو الاقتصادي في الجزائر له علاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير لتنتقل هذه العلاقة إلى المدى البعيد وهذا ما حاولنا الاجتهاد فيه.

### التوصيات:

على ضوء النتائج و الملاحظات المتوصل إليها، ومن أجل ترشيد جهود سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر والعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي يمكن إيراد بعض الاقتراحات والتي لا تتعلق بالجزائر فقط وإنما تختص بجميع الدول النامية التي تعمل على الاستفادة منه:


- ✓ زيادة الاهتمام بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدولة لتطوير الاستثمار وترقيته .
- ✓ الاستفادة من الدول النامية الناجحة في جذب الاستثمارات.
- ✓ الاهتمام بجعل العلاقة تكاملية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر لهدف تطوير النشاط الاقتصادي في الجزائر مع العمل على توسيعهما و تشجيعهما.
- ✓ العمل على تعزيز كفاءة القطاع التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، مع تخفيف الإجراءات و الرسوم، وتفعيل قوانين المنافسة، و منع الاحتكار ، وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع ، مع إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري .
- ✓ ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي .
- ✓ العمل على توسيع الاتفاقيات لضمان الاستثمار بين الدول النامية والدول المتقدمة وهو ما يؤدي إلى خفض معوقات الاستثمار بهدف خلق بيئة استثمارية ملائمة وكذلك عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين دول العالم المختلفة.
- ✓ ضرورة توفير محيط أعمال شفاف وخال من البيروقراطية والرشوة.
- ✓ الزيادة في نفقات البحث والتطوير وإعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات.

### أفاق الدراسة:

من خلال دراسة موضوع علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي، فإنه تبقى بعض المواضيع الأخرى التي لها صلة بموضوع البحث والجديرة بالإثراء لتكون مواضيع بحث ومناقشة مستقبلا مثل:

- تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي الجزائري .
- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الزراعية المستدامة.
- إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة .
- تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة متطلبات التنمية المستدامة .

وفي الأخير ما يمكن قوله، أنه مهما تكن النتائج والبيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة، ما هو إلا جهد يبقى دائما قابلا للنقد والتحسين، كما أن أي تقصير وارد في هذا العمل من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر عمقا، وأصوب رأيا وأدق تحليلا واستكمالنا له لا يعني بالضرورة أننا استوفينا حقه وملأنا وعاءه فكل وعاء يضيق بما وضع فيه إلا وعاء العلم فإنه يتسع .



قائمة المصادر  
و المراجع

## قائمة المصادر والمراجع

---

## قائمة المصادر والمراجع

### قائمة المصادر والمراجع:

#### الكتب:

1. إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
2. أحمد الأشقر، "الاقتصاد الكلي"، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2002.
3. السيد مُجد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "النظرية الاقتصادية"، الدار الجامعية، الأردن، 2008.
4. إيمان عطية ناصف، "النظرية الاقتصادية الكلية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.
5. جاسم مُجد المانعي، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
6. دريد مُجد السامرائي، الإستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، دار النشر الحمراء، لبنان، 2007.
7. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى، مصر، المكتبة العصرية بالمنصورة، 2007.
8. روبرت صولو، نظرية النمو، ترجمة ليلي عبود، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003.
9. شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، "مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.



## قائمة المصادر والمراجع

10. طارق نوري، تقييم جودة إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر التمويل والإستثمار، مصر، 2006.
11. عبد الحميد عبد المطلب، "النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي"، الدار الجامعية، مصر، 2006.
12. عبد الحميد عبد المطلب، "العولمة الإقتصادية منظمتها، شركاتها، تداعياتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
13. عبد السلام أبو قحف، "نظريات التمويل والاستثمارات الأجنبية"، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1989.
14. عبد الصعيدي، "مبادئ علم الاقتصاد"، مطابع البيان التجارية، دبي، 2004.
15. عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.
16. عبد السلام أبو قحف، "الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
17. عبد القادر مُجَّد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002/ 2003.
18. علي إبراهيم الخضر، "إدارة الأعمال الدولية"، دار رسلان، دمشق، الطبعة الأولى، 2007.
19. علي عباس، "إدارة الأعمال الدولية"، الأردن، دار الحامد، 2007. عمر حامد، "إدارة الأعمال الدولية"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1999.

## قائمة المصادر والمراجع

20. عمر هاشم مُجَّد صدقة، "ضمانات الإستثمارات الأجنبية في القانون الدولي"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
21. عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2003.
22. عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، مصر، الدار الجامعية، 2003.
23. عمر هاشم مُجَّد صدقة، "ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008 .
24. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
25. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.
26. قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، التحكيم التجاري الدولي لضمان الاستثمارات، دار هومه، الجزائر، 2004.
27. كميل حبيب وحازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000.
28. مايكل ابدجمان، "الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة"، ترجمة مُجَّد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
29. مبارك سلوس، "التسير المالي"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.
30. مُجَّد أحمد سويلم، "الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات"، دراسة مقارنة بين القانون والفقہ الإسلامي، الطبعة الأولى، المنشأة المعارف، الإسكندرية، 2009.

## قائمة المصادر والمراجع

31. مُجَدّ صالح تركي القريشي، "علم اقتصاد التنمية"، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
32. مُجَدّ صالح القريشي، "المالية الدولية"، الطبعة الأولى، عمان، الوراق للنشر والتوزيع، 2008.
33. مُجَدّ عبد العزيز عجمية وآخرون، "التنمية الاقتصادية"، دراسات نظرية وتطبيقية"، الدار الجامعية، مصر، 2006.
34. مُجَدّ عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية"، دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2000.
35. مُجَدّ مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ج م ع، 1998.
36. مُجَدّ مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر احمد، "النماذج الرياضية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.
37. مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
38. معروف هوشيار، "تحليل الاقتصاد الكلي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2005.
39. موسى بودهان، "القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية"، نصوص منقحة وفقا لإحداث تعديلاتها، الجزائر، دار مدني، 2006.

## قائمة المصادر والمراجع

40. ميشيل تودارو، "التنمية الاقتصادية"، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006.
41. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
42. نزار سعد الدين العيسى، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2001.
43. نزار سعد الدين العيسى، "الاقتصاد الكلي، مبادئ و تطبيقات"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.

### المذكرات:

1. بلال بوجمعة، "تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية"، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تلمسان، 2007.
2. بناني فتيحة، "السياسة النقدية النمو الاقتصادي، دراسة نظرية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2008 - 2009.
3. بيوض محمد العيد، "تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2010 - 2011.

## قائمة المصادر والمراجع

4. بودخدخ كريم، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009 - 2010.
5. جمال بلخياط، "الآثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003.
6. حاكمي بوحفص، السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات الهيكلية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة وهران 1998-1999.
7. حمزة مرادسي، "دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، جامعة باتنة، 2009 - 2010.
8. حميدة بوزيدة، "النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح في الفترة 1994-2004"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.
9. داودي محمد، "السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2011-2012.
10. دحمي سامية، "تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية العشرية 1998"، رسالة الماجستير، فرع النقود المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

## قائمة المصادر والمراجع

11. ساعد بوراوي، "الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي - دراسة مقارنة"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
12. سعدي يحيى، "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة متنوري، 2007.
13. صدر الدين صوالي، "النمو والتجارة الدولية في الدول النامية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2005-2006.
14. عبد الكريم بعداش، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 - 2005"، أطروحة الدكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007 - 2008.
15. فيصل حبيب حافظ، "دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
16. كرامة مروة، "انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000 - 2010"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012.
17. كريمة فويدري، "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 1998 - 1999.

## قائمة المصادر والمراجع

18. كمال مرداوي، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المختلفة - حالة الجزائر-"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004-2003 .
19. مُجد العيد بيوض، "تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية، دراسة مقارنة: تونس، المغرب، الجزائر"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، 2011.
20. مساني صورية، "الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الدول النامية - دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010 - 2011 .
21. نور الدين دلال، "رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية فرع العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل جامعة مُجد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005.

## قائمة المصادر والمراجع

### المجلات:

1. أحمد زغدار، "الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة"، مجلة الباحث، عدد3، الجزائر، 2004.
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011"، العدد177، أبريل 2002.
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية"، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، إصدار 99/1، الكويت.
4. بولرباح غريب، "العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها - دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
5. حسين عبد المطلب الأسرح، "سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005.
6. رائد نزار جمال، "الأهمية الاقتصادية للإصلاح الجمركي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان العراق"، مجلة جامعة نوز، العدد1، العراق، 2012.
7. سمير يحياوي، "العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية - حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004.



## قائمة المصادر والمراجع

8. صالح مفتاح، دلال بن سمية، "واقع وتحديات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية"، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، 2008.
9. طالبی مُجّد، "أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الجزائر، 2009.
10. عبد الحميد بوخاري، "واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية"، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012.
11. علي عبد القادر، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربية"، العدد الواحد والثلاثون، 2004.
12. علي لطفی، "الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، العدد 4، 2009.
13. غربي احمد، "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، العدد 04.
14. غي فيفرمان، "تيسير الاستثمار الأجنبي"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 29، العدد 1، مارس 1992.
15. لوعيل بلال، "اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2007"، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، جامعة أمّجّد بوقرة، بومرداس، الجزائر، العدد 4، 2008.
16. مُجّد داودي، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية" مجلة التنمية والسياسية الإقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 2013.

## قائمة المصادر والمراجع

17. منصور زين، "واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، ماي 2005.
18. محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، "أزمة العقار في الجزائر، ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي"، مجلة الباحث، العدد 05، 2007.
19. ناجي بن حسين، "تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009.
20. نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 - 2010"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013.

### الملتقيات والمداخلات:

1. حسين عمر، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودي، 2009.
2. سولم صلاح الدين، "إطار مقترحات لتطوير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حالة الجزائر"، ورقة عمل مقدمة المؤتمر العلمي 09 حول الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، جامعة الزرقاء، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، 25/24 نيسان، 2013.
3. شبي عبد الرحيم، محمد شكوري، "معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية"، تقييم واستشراف، 23-24-25 مارس، بيروت، 2009.

## قائمة المصادر والمراجع

4. شعيب شنوف، "الاستثمار الأجنبي ... هل يدعم اقتصادات الدول النامية أم يضعفها؟"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 22-23 أكتوبر 2007.
5. علي لطفي، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، المؤتمر السنوي الثاني عشر، دار الضيافة، جامعة عين شمس، ديسمبر 2007.
6. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والحوافز، "سلسلة دراسات الأونكتاد بشأن مسائل إتفاقيات الاستثمار الدولية"، نيويورك وجنيف، الأمم المتحدة، 2004.
7. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "تقرير الاستثمار العالمي 2008".
8. محمد حمو، "دور وأهمية سياسة إستهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم جهود التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مؤتمر الاستثمار بين التشريعات الوطنية والإتفاقيات الدولية وأثرها في التنمية الإقتصادية لدولة الإمارات المتحدة"، الفترة 25-27 أبريل 2011.
9. نشرة فصيلة حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، "التأثيرات المتوقعة لتداعيات الأحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري"، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2011.
10. يسران محمد سامي شامية، "دور مهنة المراجعة في مكافحة الفساد دراسة تطبيقية"، ورقة بحث، كلية الإقتصاد، تخصص مراجعة الحسابات، جامعة دمشق، سوريا، 2007-2008.

## قائمة المصادر والمراجع

---

### المراجع الأجنبية:

1. AHMED HENNI, Economie d'Algérie indépendante, Algérie, ENAG, 1991.
2. Banque d' Algérie, Rapport 2012, Evolution économique et monétaire en Algérie
3. Michel Menry Bouchet, la globalisation, introduction à l'économie du nouveau monde, France, Pearson Educations, 2005.
4. Maitena duce, definition of foreign direct investment, a methodological note, banco de espana, final draft , july31, 2003.
5. Markusen, JR Foreign direct investment as a catalyst for industrial development. European Economic Review, London, vol43, 1999.
6. OCED, Third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris ,1999.
7. United Nation ,incentives and foreign direct investment, New York and Geneva 1996, p 6.
8. .
9. Unitctad, examen de la politique, d'investissement Algérie , nation unis, New York et Genève, 2004, p 11.

## ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث تمت دراسة الموضوع من خلال ثلاثة فصول، ففي الفصل الأول تطرقنا للإطار النظري للنمو الإقتصادي، والفصل الثاني فتعلق بالإستثمار الأجنبي المباشر، أما الفصل الثالث درسنا أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) باستخدام المنهج التحليلي. أظهرت الدراسة الأثر الإيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأمد الطويل.

**الكلمات المفتاحية:** النمو الإقتصادي، الجزائر، الناتج المحلي الإجمالي، الإستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الإستثمار.

## Résumé:

Cette étude vise à analyser l'impact des différentes d'investissement direct étranger sur la croissance économique en Algérie. Elle contient trois chapitres le premier chapitre aborde le concept de la croissance économique, le second traite l'investissement direct étranger, enfin dernier chapitre comprend une analyse de l'impact d'investissement direct étranger sur la croissance économique en Algérie, en basant sur la période comprise entre (1990 - 2014).

Les principaux résultats de l'étude sont les suivantes :

\*l'empact positive d'investissement direct étranger sur la croissance économique a long temps.

**Mots clés** : la croissance économique ,Algérie ,l' investissement direct étranger , le climat d'investissement .GDP.

## Abstract

This study aims to analyze the impact of foreign direct investment various on economic growth in Algeria . This study includes tree chapters. The first chapter tackles concept economic growth , the second includdes foreign direct investment Finally, last chapter includes empirical analysis of the impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria, basing on the period between 1990-2014.

The main results of the study are as follows:

\*the positive impact of foreign direct investment on economic growth in long time.

## **Keywords:**

The economic growth,Algeria,The foreign direct investment,Invstment climate. GDP .